اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

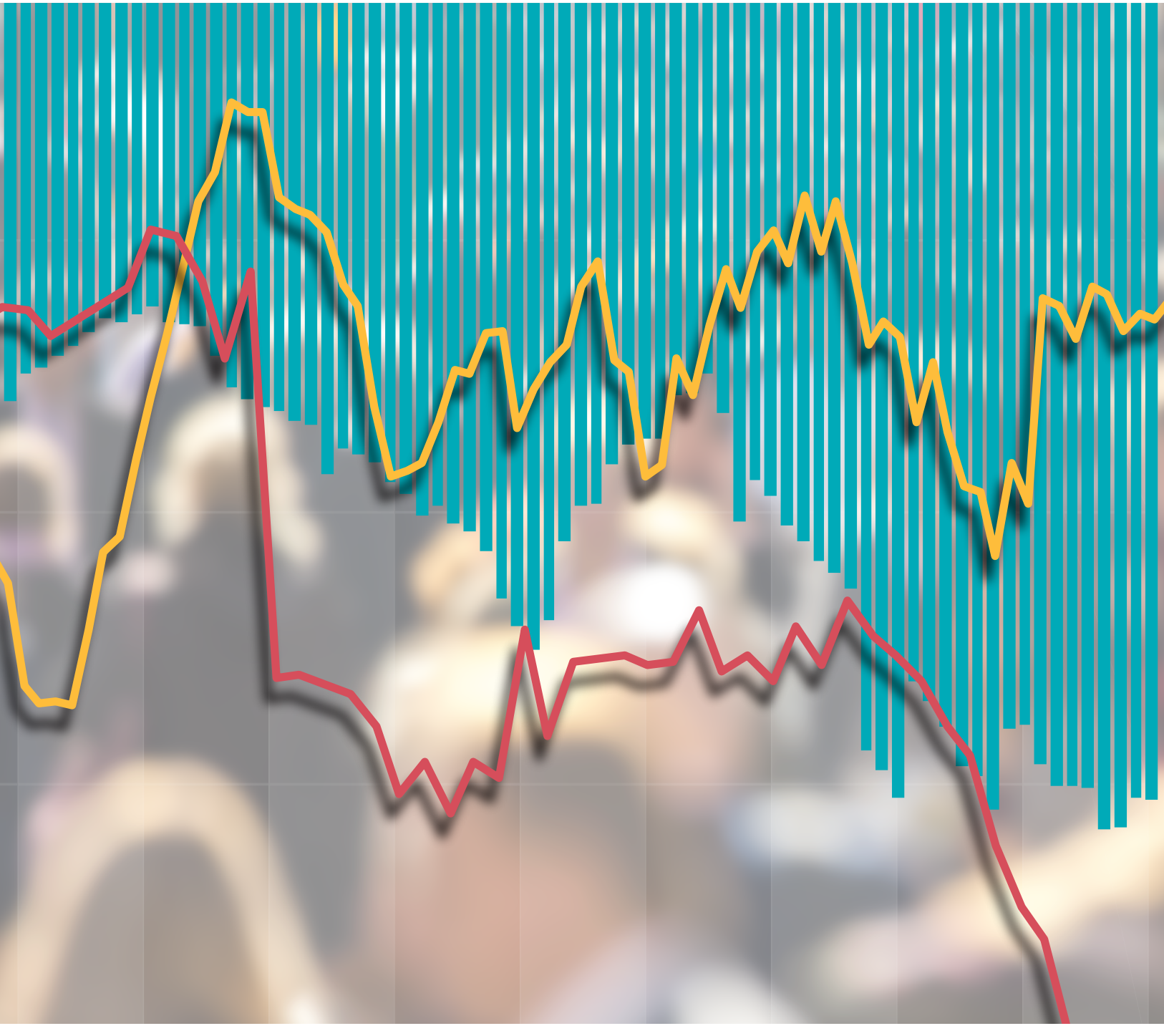

# مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2014-2013

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

# مسح
# التطورات الاقتصادية والاجتماعية
# في المنطقة العربية

## 2014-2013

الأمم المتحدة
بيروت

© 2014 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى مركز Copyright Clearance Center (Copyright.com).

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه إلى:
United Nations Publications, 300 East 42nd St, New York, NY 10017, United States of America.

البريد الإلكتروني: publications@un.org - الموقع الإلكتروني: un.org/publications

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن تعبيراً عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

E/ESCWA/EDGD/2014/3

14-00207

**منشورات الأمم المتحدة**

# تمهيد

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أبدت الاقتصادات العربية قدرة على الصمود، فلم تؤثر على المنطقة العربية بالحدة التي أصابت سائر مناطق العالم. وفي عامي 2008 و2009، استخدم صانعو السياسات في المنطقة العربية أدوات الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة أزمة السيولة العالمية. والاقتصادات العربية، التي أبدت قدرة على الصمود في وجه الأزمة، تواجه قيوداً بنيوية شديدة منها قلة التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وركود النمو في الأجور، واستمرار الفوارق بين الجنسين. وقد أُدرجت هذه القضايا، نظراً لخطورتها، في الإستراتيجيات الإنمائية للبلدان العربية، وفي مداولات اجتماعات مؤتمرات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عُقدت في الأعوام 2009 و2011، و2013. وكان من نتائج هذه الاجتماعات إقرار تدابير في السياسة العامة لمعالجة القضايا ذات البعد الإقليمي، كالاتحاد الجمركي العربي المقرر إطلاقه في عام 2015. غير أن هذه الجهود المبذولة على مستوى السياسة العامة، لا تكفي لمعالجة الضعف البنيوي في الاقتصادات العربية بالفعالية المطلوبة. ولا تزال عوامل عدة على غرار استمرار النزاع المسلح، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية تهدد بتقويض نقاط القوة في الاقتصادات العربية وبإضعاف الأنشطة الاقتصادية البينية.

ومن مكامن الضعف البنيوي في المنطقة العربية النقص في تمويل التنمية، سواء من العملات الأجنبية أم من ميزانيات الحكومات، ولا سيما في البلدان المستوردة للطاقة. وكان من النادر، حتى عام 2011، أن يواجه أي بلد عربي نقصاً في العملات الأجنبية. لكن الصورة العامة تغيرت منذ عام 2011، عندما استُنفد الاحتياطي من العملات الأجنبية في العديد من البلدان العربية وتراجعت قيمة العملات، مما أدى إلى نقص كبير في التمويل. وفي البلدان التي تعاني من عجز مزمن في الحساب الجاري، يؤدي النقص في التمويل من العملات الأجنبية وميزانيات الحكومة إلى أزمة مالية مزدوجة. ولتحقيق أهداف التنمية، من الضروري أن تعتمد البلدان سياسة مالية نشطة. غير أن التوسع المالي يزيد الضغط على الاحتياطي من العملات الأجنبية من جهة، والطلب على الصادرات من جهة أخرى، فيؤدي إلى انخفاض في احتياطي العملات الأجنبية. وافتقرت البلدان إلى الأموال الكافية في وقت حرج كانت فيه بأمس الحاجة إلى الإنفاق على التنمية. وطبيعة النقص في التمويل الذي يواجه البلدان العربية شديدة التعقيد بسبب تنوع قنوات التمويل، بما في ذلك الحسابات الجارية والمالية، التي تمر بها التدفقات البديلة الواردة إلى المنطقة والخارجة منها. والأنواع المختلفة من تدفقات الأموال الأجنبية، ولا سيما التحويلات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات تؤثر على اقتصادات البلدان بدرجات مختلفة، ولا سيما على القدرة على تعويض النقص في التمويل. ولا بد من البحث في القنوات المتعددة التي تؤثر من خلالها الاتجاهات المالية المحلية والعالمية على تمويل التنمية في المنطقة العربية، لتوضيح طبيعة القيود البنيوية التي تكبل اقتصادات المنطقة، وبدء اقتراح حلول لها.

ويتناول مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014 قضية النقص في التمويل، لأنها قضية ملحة في المنطقة العربية. ويتضمن المسح في الفصلين الأول والثاني صورة تحليلية للتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية وآفاقها على ضوء الاتجاهات العالمية، في فترة الدراسة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2013 إلى نيسان/أبريل 2014. كما يتضمن بالتحليل الاقتصاد الكلي، وحالة التنمية الاجتماعية، ويركز على بعد الجنسين، على أساس ما توفر من بيانات حول الجنسين في المنطقة. ويناقش الفصل الثالث من المسح قضية النقص الحالي في التمويل، ويقدّر النقص في التمويل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، ويخلص إلى مجموعة من التوصيات في السياسة العامة تركز على آفاق التكامل الإقليمي وما يختزنه من إمكانات لسد النقص في التمويل. وفي الفترة التي يتناولها المسح، تفاقمت الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين، وأثرت على البلدين المجاورين، أي الأردن ولبنان. وتواصلت حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان وليبيا ومصر واليمن. ويشير بعض المحللين إلى أن المنطقة العربية، الغنية بالطاقات والموارد الطبيعية، تؤول إلى مزيد من الإرباك والفوضى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير أن المنطقة العربية تزخر بعناصر قوة وإمكانات ضخمة لتحقيق التنمية الاجتماعية

والاقتصادية، ويبيّن المسح كيفية تعاطي كل بلد عربي مع مشكلة عدم اليقين في المنطقة ومدى تقدمه في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويبيّن أيضاً أن التكامل هو عامل قوة في تعبئة الموارد المالية وتنويعها، وأداة ضرورية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي من المسار الراهن إلى المنشود في المنطقة العربية.

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية

# المحتويات


**ص.9 1. السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية**
ص.9 ألف. السياق العالمي
ص.14 باء. التطورات في قطاع الموارد الطبيعية
ص.20 جيم. التداعيات على المنطقة العربية
ص.25 دال. ملاحظات ختامية

**ص.27 2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية**
ص.27 ألف. الحالة والتوقعات الاقتصادية
ص.44 باء. تطوّرات السياسة الاقتصادية
ص.49 جيم. التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بوضع المرأة في المنطقة العربية
ص.64 دال. خلاصة

**ص.67 3. التكامل طريق إلى سد النقص في التمويل في المنطقة العربية**
ص.67 ألف. مقدمة
ص.67 باء. النطاق الجغرافي
ص.68 جيم. النقص في تمويل التشغيل
ص.68 دال. النتائج
ص.70 هاء. تقسيم التدفقات
ص.79 واو. التكامل الإقليمي طريق إلى المستقبل
ص.81 زاي. خلاصة

**ص.83 الملحق**

**ص.88 الحواشي**

**ص.90 المراجع**


**قائمة الجداول**


ص.9 معدلات النمو والتضخم في العالم والمناطق، 2012-2015
ص.14 معدلات البطالة بين الرجال والنساء في العالم والمناطق، 2010-2013
ص.18 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام
ص.19 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2010-2015
ص.20 مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2010-2015
ص.21 تجارة الفوسفات، 2010-2013
ص.28 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2011-2015
ص.54 ترتيب البلدان العربية والقيمة التي تسجلها لدليل الفوارق بين الجنسين، 2013
ص.58 حصة المرأة في البرلمان، شباط/فبراير 2013 وحزيران/يونيو 2014
ص.60 عدد العاملين من المواطنين وغير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي

ص.69 مؤشرات اقتصادية مختارة في بلدان العيّنة، المتوسط عن الفترة 2000-2010
ص.69 مؤشرات اجتماعية عن البطالة في البلدان المشمولة بالعينة، 2012
ص.70 تقديرات تدفقات رأس المال اللازم
ص.71 متطلبات سد النقص في التمويل
ص.72 متطلبات سد النقص في التمويل موزّعة حسب أنواع التدفقات والبلدان، 2011
ص.72 متطلبات سد النقص في التمويل، 2011

## قائمة الأشكال

ص.11 أسعار الفائدة على الدولار واليورو، 2009-2014
ص.12 أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العالم، 2009-2014
ص.17 أسعار النفط
ص.22 الفوسفات: الإنتاج والتجارة والأسعار
ص.24 العلاقة بين النفط وأسواق المال
ص.24 العلاقات التجارية بين المنطقة العربية والعالم، 2009-2013
ص.33 التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص.34 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2009-2014
ص.35 المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2008-2014
ص.36 الوضع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2009-2014
ص.39 التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المشرق
ص.40 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق، 2009-2014
ص.41 المؤشرات النقدية في بلدان المشرق، 2008-2014
ص.42 الوضع المالي في بلدان المشرق، 2009-2014
ص.43 التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المغرب
ص.44 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المغرب، 2009-2014
ص.45 المؤشرات النقدية في بلدان المغرب، 2008-2014
ص.46 الوضع المالي في بلدان المغرب، 2009-2014
ص.47 التوزيع الجغرافي للتجارة في أقل البلدان العربية نمواً
ص.48 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً، 2009-2014
ص.49 المؤشرات المالية في أقل البلدان العربية نمواً، 2008-2014
ص.50 الوضع المالي للبلدان العربية الأقل نمواً، 2009-2014
ص.51 سعر الفائدة في عدد من البلدان العربية، 2008-2014
ص.53 دليل الفوارق بين الجنسين حسب المناطق، 2013
ص.55 الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين: أداء المناطق، 2013
ص.56 متوسط التمثيل السياسي للمرأة في المناطق، 2013-2014
ص.60 معدل المشاركة في القوى العاملة بين الرجال والنساء
ص.61 توزع القوى العاملة من النساء حسب القطاعات
ص.61 معدلات البطالة بين النساء والرجال في البلدان العربية
ص.63 اتجاهات البطالة في عدد من البلدان العربية، 2009-2013
ص.72 مصدر التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية، 2012
ص.73 وجهة التحويلات المالية العربية، 2012
ص.74 التحويلات المالية العربية
ص.74 وجهة التحويلات المالية العربية 2012: المناطق
ص.75 مصدر أعداد المهاجرين، 2012
ص.75 مصدر التدفقات الواردة إلى المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ص.76 وجهة التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
ص.76 وجهة التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2012
ص.77 توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان العربية
ص.77 مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة العربية
ص.78 توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية، 2000-2012
ص.79 وجهة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة من الجهات المانحة العربية الأربع الرئيسية، 2000-2012
ص.80 توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية من الجهات المانحة العربية الأربع الرئيسية، 2000-2012
ص.81 الانحراف المعياري للتدفقات المالية للبلدان العربية
ص.81 الانحراف المعياري من نصيب الفرد من الدخل في البلدان العربية

## قائمة الأطر

ص.10 صدمة أيار/مايو 2013 والاقتصادات العربية
ص.13 تدويل اليوان الصيني والمنطقة العربية
ص.15 قضايا الجنسين في السياق العالمي
ص.23 موقع المنطقة العربية من التطورات في تجارة الفوسفات
ص.29 النزاعات الناشئة وتحديث التوقعات
ص.38 التداعيات الاقتصادية للأزمة في الجمهورية العربية السورية والعراق على بلدان المنطقة
ص.57 أبرز التطورات المتعلقة بالمرأة في مجموعات البلدان

”بعد توقعات في مطلع عام 2013 حذرت من احتمال
تكرار دورة الركود، بدأ الاقتصاد العالمي يظهر
بوادر انتعاش ثابت”

# 1. السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية

## ألف. السياق العالمي

بعد توقعات في مطلع عام 2013 حذرت من احتمال تكرار دورة الركود، بدأ الاقتصاد العالمي يظهر بوادر انتعاش ثابت، ولا سيما اقتصادات البلدان المتقدمة. وقد سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نمواً قوياً على الرغم من خفض انفاق الحكومة الاتحادية[1]. ونشط القطاع المالي المتعافي من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فحرك النمو في القطاع الخاص وأمن غطاء واقياً من آثار التقشف المالي. وسار الاقتصاد الأوروبي أيضاً على مسار الانتعاش. وأفاد تقييم أجرته المفوضية الأوروبية بأن الاختلالات الاقتصادية الكلية التي كانت مصدر مخاطر كبيرة لاقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، انحسرت تدريجياً[2]. وتقلّصت مخاطر ارتفاع الديون الحكومية في بلدان جنوب أوروبا مع انحسار خطر وقوع أزمة مالية عامة أخرى، لا سيما بعد حل أزمة السيولة في قبرص من غير تداعيات دولية. وجدد اليابان العمل بسياسة التيسير الكمي التي أدت إلى ارتفاع الطلب المحلي وأشاعت جواً من الارتياح في الاقتصاد عقب التراجع الذي أصاب البلد على أثر زلزال توهوكو في عام 2011. وأدى تحسن مستوى القدرة التنافسية للأسعار نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الين الياباني، إلى انتعاش في إيرادات الشركات. وأسهم تحسّن المناخ الاقتصادي في البلدان المتقدمة في نمو الاقتصاد العالمي في عام 2013، ومن المتوقع أن يستمر على مسار النمو في عامي 2014 و2015 (الجدول 1).

**الجدول 1.** معدلات النمو والتضخم في العالم والمناطق، 2012-2015 (بالنسبة المئوية)

| | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | | | | معدل التضخم الاستهلاكي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 أ/ | 2014 أ/ | 2015 أ/ | 2012 | 2013 ب/ | 2014 ب/ | 2015 ب/ |
| المنطقة العربية | 7.7 | 3.0 | 3.5 | 4.3 | 5.6 | 6.6 | 6.1 | 4.7 |
| | | | | | | | | |
| العالم | 2.3 | 2.2 | 2.8 | 3.2 | | | | |
| الاقتصادات المتقدمة | 1.3 | 1.1 | 2.0 | 2.4 | 1.9 | 1.4 | 1.7 | 1.7 |
| الولايات المتحدة | 2.8 | 1.9 | 2.5 | 3.2 | 2.1 | 1.5 | 1.7 | 1.6 |
| الاتحاد الأوروبي | -0.4 | 0.1 | 1.6 | 1.9 | 2.6 | 1.6 | 1.6 | 1.8 |
| اليابان | 1.4 | 1.5 | 1.4 | 0.9 | 0.0 | 0.3 | 2.0 | 1.8 |
| الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية | 3.2 | 2.0 | 1.6 | 2.3 | 6.9 | 6.6 | 5.9 | 5.6 |
| الاقتصادات النامية | 4.7 | 4.6 | 4.7 | 5.1 | 5.5 | 5.7 | 5.6 | 5.3 |
| أفريقيا | 5.7 | 3.7 | 4.2 | 5.1 | 8.2 | 8.0 | 7.8 | 7.2 |
| شرق وجنوب آسيا | 5.4 | 5.6 | 5.7 | 5.8 | 4.8 | 4.9 | 4.8 | 4.5 |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | 3.0 | 2.7 | 2.6 | 3.4 | 5.9 | 6.7 | 6.6 | 5.9 |

**المصادر:** أرقام المنطقة العربية هي حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية بالنسبة إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2011 و2012 (ESCWA, 2013c). والأرقام الأخرى هي من: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2014a; 2014b.

أ/ تقديرات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج حتى أيار/مايو 2014 (ما عدا البيانات المتعلقة بالمنطقة العربية، وهي تقديرات الإسكوا).

ب/ تقديرات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج حتى كانون الأول/ديسمبر 2013 (ما عدا البيانات المتعلقة بالمنطقة العربية، وهي تقديرات الإسكوا).

وفي عام 2013 تباطأ الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية[3]. وساهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية في استمرار النمو في البلدان المصدرة لتلك السلع، ولكن حجم هذا النمو تقلص ما إن استقرّ مستوى أسعار بعض السلع الأساسية. واستمر النمو في اقتصادات البلدان النامية الرئيسية كالاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، ولكن بعض علامات الضعف ظهرت في عام 2013، منذرة بعدم القدرة على الاستمرار في النمو بمعدل مرتفع. ودفع تزايد ضغوط التضخم على البرازيل والهند إلى مزيدٍ من التشدد في السياسة النقدية. وفي الصين استمر ارتفاع مستويات الأجور وبدأت ميزة انخفاض أسعار الصادرات تتراجع بسبب ارتفاع تكاليف اليد العاملة. وأحدث إعلان المصرف الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية بدء الاستغناء عن السياسة النقدية غير التقليدية تدريجياً في أيار/مايو 2013 صدمة أثرت على الميزان الخارجي للبلدان النامية، وسببت انخفاضاً في قيمة العملات الوطنية (الإطار 1). وكان انخفاض قيمة العملات الوطنية من الأسباب الرئيسية لضغوط التضخم لأنه أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الواردات، مما قد يدفع بالمزيد من الدول النامية إلى اتخاذ تدابير أكثر تشدّداً في السياسة العامة للتحكم بالطلب. وهذا الاتجاه المثير للقلق من المتوقع أن يستمر في عام 2014. ومن الأهمية أن تنفذ الدول النامية سياسات لدعم النمو حتى تتمكن من تحقيق تطلعاتها الإنمائية، ولكن هذه السياسات قد لا تكون في متناول بعض الدول بعد الخلل الذي أصاب ميزانها الخارجي على أثر انخفاض قيمة عملاتها الوطنية.

وأبقى الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في بداية خروجه من برنامج شراء السندات في الربع الثالث من عام 2013 على سعر الفائدة المعمول به بين صفر و0.25 في المائة من سعر الفائدة على الأموال الاتحادية. إلا أن التغيير المتوقع على السياسة النقدية في المستقبل، رفع أسعار الفائدة المعمول بها في السوق على المدى الطويل كما يظهر في عائدات سندات الخزينة الأمريكية لمدة عشر سنوات (الشكل 1 (أ)). ويعود سبب صدمة أيار/مايو 2013 إلى التحول في حافظات المستثمرين العالميين وليس إلى شح فعلي في السيولة (الإطار 1). وقد امتصت الأسواق المالية في البلدان المتقدمة تراجع الاحتياطي الاتحادي الأمريكي عن سياسة التيسير النقدي التي كان قد بدأها في الربع الثالث من عام 2013. ودل الاستقرار في مقياس فارق تيد على استقرار الوضع التمويلي للمؤسسات المالية بالدولار (الشكل (1 ب))[4]. وتراجعت قيمة الدولار مقابل اليورو في حين تحسنت مقابل الين الياباني في عام 2013 (الشكلان 2 (أ) و2 (ب)). ومن المتوقع أن تسجل قيمة الدولار تحسّناً طفيفاً مقابل اليورو والين في عام 2014، في دليل على التعافي القوي المتوقع للولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2014 و2015.

### **الإطار 1.** صدمة أيار/مايو 2013 والاقتصادات العربية

لم تعان الاقتصادات العربية من الأثر السلبي للخطة التي أعلن عنها الاحتياطي الاتحادي والتي تمثلت في الاستغناء عن سياسة التيسير الكمي في أيار/مايو 2013، وذلك لثلاثة أسباب. السبب الأول هو أن الصدمة لم تكن ناتجة من شح في السيولة بل من تغييرات قام بها المستثمرون العالميون في حافظاتهم. وقد تحول هؤلاء في حافظة الأصول من السندات الطويلة الأجل إلى السندات القصيرة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة، وخفضوا حصة الحافظات من أصول البلدان النامية لتجنب مخاطر أسعار الصرف. والجدير بالذكر أن الاستقرار في قيمة العملة الوطنية لبلد ما يمكنه من تخفيف الأثر السلبي. وهكذا هي حال بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث العملات الوطنية مرتبطة بالدولار أو بسلة من العملات الأجنبية، مع احتياطي وفير من العملات الأجنبية. أما السبب الثاني فهو أن القطاع المصرفي في البلدان العربية يملك رأسمالاً كبيراً نسبياً، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تم تعديل الميزانيات. ولم تتأثر سياسة الإقراض النشطة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في أيار/مايو 2013، وحافظ القطاع المصرفي في بلدان عربية أخرى على استثماراته في السندات المالية المنخفضة المخاطر. والسبب الثالث هو أن البلدان التي تأثرت بصدمة أيار/مايو 2013 كانت تعاني منذ عام 2011 من وضع سيّئ. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية إلى انسحاب المستثمرين العالميين من بلدان المشرق والمغرب. والخلاصة أن بلدان مجلس التعاون الخليجي كان لديها القوة الكافية لدرء صدمة أيار/مايو 2013 في حين كانت اقتصادات عربية أخرى قد أبعدت من دائرة الاضطرابات في أسواق رأس المال الدولية.

وتسعى اقتصادات الاتحاد الأوروبي (ببلدانه الثمانية والعشرين) إلى التعافي من الانكماش لكن بزخم ضعيف. وفي حين شهدت منطقة الاتحاد الأوروبي إعادة هيكلة سلسة للقطاع المصرفي بعد الأزمة المالية في قبرص، بقي معدل النمو الائتماني راكداً عند مستوى غير كاف لتحقيق انتعاش اقتصادي قوي. وحاول البنك المركزي الأوروبي تنشيط معدلات النمو الائتماني من خلال مواصلة تخفيض أسعار الفوائد في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2013 وحزيران/يونيو 2014 إلى أدنى مستويات ممكنة (الشكل 1 (ج)). وكان البنك في الوقت نفسه في المرحلة الأخيرة من التحضير لنظام رقابة مصرفية مشتركة في الاتحاد الأوروبي، يعرف بآلية الرقابة الموحدة. ومن المتوقع أن يستخدم هذه الآلية للإشراف على المصارف في منطقة اليورو اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وتواجه معظم اقتصادات الاتحاد الأوروبي مزيجاً من معدلات بطالة مرتفعة، ومعدلات نمو ضعيفة، وضغوط تضخمية ضعيفة، ما يتطلب مجموعة سياسات تحفيزية قوية تحول دون انهيار الطلب المحلي. وأي زخم إضافي يمكن توقعه من السياسة النقدية قد أصبح محدوداً لأن البنك المركزي الأوروبي خفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستويات ممكنة. وهامش التحرك في السياسة المالية العامة محدود، إذ دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2013 معاهدةٌ جديدة بشأن الانضباط المالي هي معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي[5]. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المزيج من سياسات الانضباط المالي إلى وضع اقتصادات الاتحاد الأوروبي في عامي 2014 و2015 على مسار مستقر، وإن في وضع ضعيف نسبياً.

وظلت منطقة شرق وجنوب آسيا، بما فيها اليابان، أقوى مراكز للنمو. وقد استفادت الصناعات التصديرية في منطقة شرق وجنوب آسيا من الانتعاش القوي في الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى إلى حجب الضعف البنيوي في اقتصادات بلدانها، على غرار العجز المالي المتزايد في اليابان وتدهور أسواق العقارات في الصين. وقد أدرك صانعو القرار في هذين البلدين أهمية تسوية هاتين المسألتين فوراً: فرفع اليابان معدل ضريبة المبيعات العامة من 5.0 إلى 8.0 في المائة في نيسان/أبريل 2014؛ وشرعت الصين إلى إدارة السيولة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة. واستقرت قيمة الين الياباني عند 100 ين تقريباً للدولار الواحد (الشكل 2 (ب)). وفي حين جرى توجيه اليوان الصيني لترتفع قيمته تدريجياً في عام 2013 (الشكل 2 (ج))، انعكس هذا الاتجاه، مؤقتاً،

**الشكل 1.** أسعار الفائدة على الدولار واليورو، 2009-2014

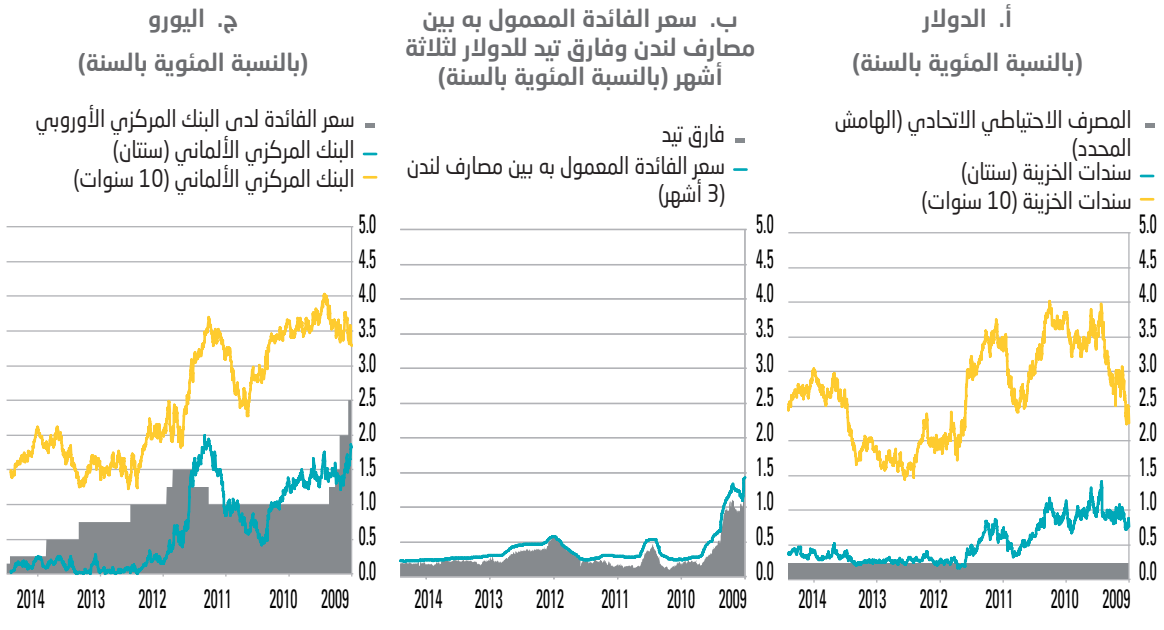


**المصدر:** مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي، http://www.federalreserve.gov.

**المصادر:** مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي؛ وجمعية المصارف البريطانية، http://www.bbalibor.com.

**المصدر:** البنك المركزي الألماني، http://www.bundesbank.de.

في النصف الأول من عام 2014. وشهد العمل على تحويل اليوان الصيني إلى عملة دولية للدفع تقدماً في عام 2013 إثر تبسيط السلطة النقدية الصينية في تموز/يوليو 2013 لإجراءات الأعمال التي تتم باليوان عبر الحدود الصينية ومن الحساب الجاري.

ومن السمات الملحوظة للاقتصادات النامية في عام 2013 تواصل الضغوط التضخمية في وقت استقرت الأسعار الدولية للسلع الأساسية (الجدول 1). وقد بينت هذه الظاهرة استمرار القيود على العرض في الاقتصادات النامية بسبب ضعف التدفقات المالية من الاقتصادات المتقدمة، ما أدى إلى زيادة الطلب الداخلي، وبسبب البنى الأساسية غير الكافية. والاستقرار في النمو الاقتصادي الذي شهدته مؤخراً الاقتصادات النامية، سواء في شرق وجنوب آسيا أم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أصبح أكثر وضوحاً على الرغم من استمرار ورود تقارير عن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية في بعض من هذه البلدان النامية. ومع ذلك، يبقى مسار النمو الحالي للاقتصادات النامية ضعيفاً بسبب الارتفاع المتوقع في كلفة التمويل، بالتوازي مع الارتفاع في عائدات سندات الخزينة الأمريكية، وبسبب استمرار الاختناقات في العرض وما تنتجه من تضخم.

غير أن الانتعاش بالنمط الحالي لم يشمل جميع الفئات الاجتماعية. وقد بقيت إمكانات استحداث فرص العمل ضعيفة في مختلف أنحاء العالم، ما يعني مزيداً من عدم المساواة في الدخل والثروة بين الفئات الاجتماعية، بما في ذلك بين الجنسين (الجدول 2). وبقيت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي على ارتفاع يفوق معدّلات ما قبل الأزمة في عام 2008. ولاحظ المراقبون أن النقص في فرص العمل الذي خلّفته الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تفاقم على الرغم من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي[6]. ومن المتوقع أن يكون ضعف إمكانات التشغيل في اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية أشدّ أثراً على البلدان النامية لأن ركود أسواق العمل في البلدان المتقدمة قد يسد آفاق الهجرة بحثاً عن عمل. واتخذت الدول المتقدمة والدول النامية موقفاً حذراً من تطبيق تدابير مالية توسعية بعد أن قدمت مجموعة من الحوافز خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وهذا الموقف المالي الجديد يحدّ من إمكانات انتعاش حالة التشغيل على الصعيد العالمي.

واستمرت الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي بفوارق كبيرة بين المناطق، وقد أثبتت أحدث الأبحاث والدراسات بما لا يقبل الشك أهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد، وتأثير هذه المشاركة على النمو والإنتاجية في أي بلد. وبقي نوع الجنس سبباً لحرمان أعداد كبيرة من النساء من المشاركة في الحياة اليومية، من ممارسة حقهن الكامل في المشاركة في الحياة الاقتصادية، أسوة بالرجال. وبينت منظمة العمل الدولية في دراسة حديثة أن

**الشكل 2.** أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العالم، 2009-2014

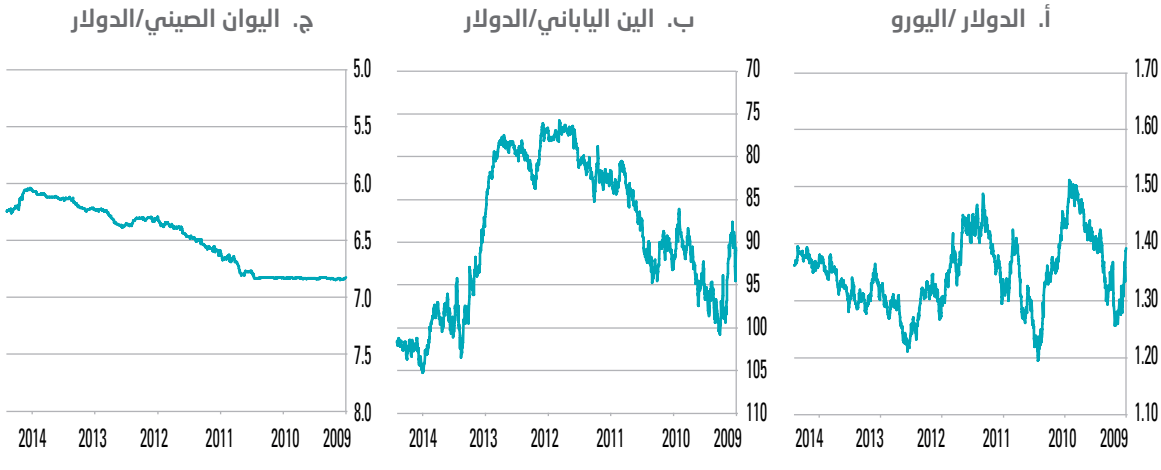


**المصدر:** مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي، http://www.federalreserve.gov.

## **الإطار 2.** تدويل اليوان الصيني والمنطقة العربية

يزداد التداول باليوان الصيني، العملة الوطنية الصينية، في أسواق رأس المال الدولية وفي تمويل التجارة. وكان بنك الصين الشعبي قد وقّع منذ عام 2008 اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان لتبادل العملات، وذلك لتيسير التجارة والاستثمار باستخدام العملة الوطنية الصينية. وفي كانون الثاني/يناير 2012، وقعت الإمارات العربية المتحدة، من بين البلدان العربية، اتفاقاً ثنائياً مع الصين لتبادل العملات[أ]؛ وأعربت أبو ظبي ودبي عن الرغبة في أن تصبحا مركزاً إقليمياً للتسويات المالية بالعملة الصينية[ب]. ويتزايد اليوم حضور الصين قوة بين شركاء البلدان العربية في التجارة والاستثمار. وأصبحت الصين، وهي من أبرز مستوردي الطاقة والموارد الطبيعية، من أهم وجهات التصدير من بلدان مجلس التعاون الخليجي والسودان وموريتانيا واليمن. وقد استأنفت بلدان مجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني/يناير 2014 حواراً إستراتيجياً مع الصين، من المتوقع أن يؤدي في المستقبل إلى اتفاق للتجارة الحرة بين الجهتين[ج]. ومع تطوّر العلاقة الاقتصادية بين الصين والبلدان العربية، من المتوقّع أن يؤثر سعر صرف اليوان بالدولار على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة العربية.

[أ] United Arab Emirates, Central Bank of the United Arab Emirates, 2012b.
[ب] Arnold, 2013.
[ج] Aluwaisheq, 2014.

النساء أكثر عرضةً من الرجال لمخاطر مزاولة أعمال غير مستقرة لا تغطيها برامج الحماية الاجتماعية[7]. والعاملون في "أعمال غير مستقرة" يضطرون إلى القبول بأجور متدنية، ويفتقرون إلى سبل الإنفاق اللازم على التعليم والصحة. ومن المتوقّع أن تزداد حالات العمل في مجالات غير مستقرة في عام 2014 بنسبة 25 في المائة في شمال أفريقيا، وبنسبة 5.9 في المائة في الشرق الأوسط[8].

ومع اقتراب انقضاء المهلة المحدّدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن القول إن التقدم كان بطيئاً نسبياً في جميع البلدان نحو الغاية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في اتخاذ القرار، سواءٌ أكان في الشأن العام أم في الشأن الخاص. وفي عام 2012، بلغ الفارق 24.8 في المائة في نسبة التشغيل إلى عدد السكان بين الرجال والنساء، ولا سيّما في شمال أفريقيا، وفي جنوب وغرب آسيا[9]. وإذ تتسع الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، يشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2013، إلى أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين بات وشيكاً في مرحلة التعليم الابتدائي؛ إلا أن غاية التكافؤ في جميع مستويات التعليم لم تتحقق سوى في بلدين فقط من أصل 130 بلداً. وعلى الصعيد العالمي، تشغل النساء 40 في المائة من فرص العمل المأجور خارج القطاع الزراعي.

غير أن التطورات الإيجابية كثيرة، وقد ارتفعت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة منذ عام 1960 نتيجةً لتزايد الفرص في السوق، وتغير أنماط التعليم وتركيبة الأسرة، وتأخر سن الزواج والإنجاب، وانخفاض معدلات الخصوبة. وتقلصت الفجوة بين الجنسين في التشغيل من 32 في المائة في عام 1980 إلى 26 في المائة في عام 2008[10]. وأما معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، الذي سجل ارتفاعاً في صفوف النساء الأكثر تعلماً، فتراجع في صفوف النساء من الفئة العمرية 15-24 سنة بسبب تفضيل البقاء في المدرسة لفترة أطول، وهذا ما يفسر بطء نمو مشاركة المرأة في القوى العاملة منذ عام 1990. ويدلّ ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في البلدان الشديدة الفقر على كثافة اليد العاملة في القطاع الزراعي وكثرة أعداد الأسر الفقيرة. ومع نمو الدخل، تتراجع معدلات مشاركة النساء؛ ومع تقدّم البلدان على مسار التنمية، تزداد معدلات تعلّم المرأة، ويرتفع أجرها، وتتحسن مشاركتها في سوق العمل. وتفوق معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل اليوم 50 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق آسيا، والمحيط الهادئ، وأوروبا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إلا أن أكثر من 60 في المائة من النساء لا يشاركن في سوق العمل في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[11]. ولا بد من الإشارة إلى أن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ينعكس إيجاباً على مجالات أخرى. وقد جرى هذا التقدم بسرعة ملحوظة في العالم النامي، نتيجةً للتغييرات التي طرأت على حقوق المرأة، والتعليم، والصحة، والقوى العاملة، والتي حققت مجتمعة مزيداً من المكاسب. والتقدم

في مجال معين يمكن أن يؤدي إلى تقدم في مجالات أخرى. ففي سري لانكا مثلاً، أدى التراجع في معدل وفيات الأمهات إلى ارتفاع كبير في متوسط العمر المتوقع، وإلى تحسن في معدلات تعليم المرأة وإلمامها بالقراءة والكتابة. والتعثر في أي مجال، كحقوق المرأة مثلاً، يؤخر التقدّم في التشغيل والصحة.

وإزاء التحديات التي تواجهها المرأة في الفرص الاقتصادية، تعيش حالة حرمان من أبسط حقوقها الاقتصادية. ووضع عاملات المنازل من أبرز الأمثلة على هذا الحرمان. ففي عام 2010، قُدّر عدد عاملي المنازل بما لا يقل عن 52.6 مليون عامل، 83 في المائة منهم من النساء[12]. والمرأة التي تعمل في تنظيف المنازل ورعاية الأطفال، كثيراً ما تكون بعيدة عن بلدها، وتتعرض لاعتداءات جسدية وانتهاكات اقتصادية. فبسبب الوضع الاجتماعي لعاملي المنازل، الذي ينطوي على الكثير من الإجحاف في حقهم، كثيراً ما يكون الإهمال مصير حقوقهم. وفي 5 أيلول/سبتمبر 2013، دخلت حيز التنفيذ الاتفاقية 2011 (رقم 289) بشأن عاملي المنازل، وهي بمثابة قانون دولي ملزم، يضمن لهم حقوق العمل الأساسية[13]. وتمهد هذه الاتفاقية الطريق أمام توسيع نطاق الحماية القانونية بحيث تشمل عاملي المنازل المحرومين عادة من هذه الحماية. وفي حين تتزايد التحديات التي تواجه المرأة والرجل في الحقوق والفرص الاقتصادية، تتواصل الجهود على مستوى المؤسسات لتعميم منظور المساواة بين الجنسين.

## باء. التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

### 1. قطاع النفط

لا تزال المنتجات الهيدروكربونية، ولا سيما النفط الخام، أكثر السلع الأساسية قيمة للمنطقة العربية لأنها الرابط الاقتصادي الرئيسي بين المنطقة والعالم. وتشير تقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إلى أن مجموع الطلب العالمي على النفط الخام بلغ في عام 2013 متوسطاً قدره 90 مليون برميل في اليوم، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة

**الجدول 2.** معدلات البطالة بين الرجال والنساء في العالم والمناطق، 2010-2013 (بالنسبة المئوية)

| | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013أ/ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء |
| الشرق الأوسطب/ | 8.8 | 21.6 | 8.5 | 21.3 | 8.6 | 21.4 | 8.7 | 21.1 |
| شمال أفريقياج/ | 7.8 | 18.3 | 9.0 | 20.6 | 9.2 | 21.2 | 9.2 | 21.3 |
| | | | | | | | | |
| العالم | 5.8 | 6.5 | 5.7 | 6.4 | 5.7 | 6.4 | 5.8 | 6.4 |
| الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي | 9.1 | 8.4 | 8.5 | 8.3 | 8.6 | 8.5 | 8.6 | 8.6 |
| أوروبا الوسطى والشرقية (البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة | 9.6 | 8.7 | 8.8 | 8.2 | 8.2 | 7.7 | 8.5 | 7.9 |
| شرق آسيا | 4.8 | 3.5 | 4.9 | 3.6 | 5.0 | 3.6 | 5.2 | 3.7 |
| جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ | 4.4 | 5.0 | 4.2 | 4.6 | 4.0 | 4.3 | 4.1 | 4.4 |
| جنوب آسيا | 3.5 | 4.9 | 3.5 | 4.8 | 3.6 | 4.7 | 3.7 | 4.7 |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | 6.0 | 9.1 | 5.5 | 8.4 | 5.4 | 8.2 | 5.4 | 8.1 |
| أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | 7.0 | 8.3 | 6.9 | 8.4 | 6.9 | 8.3 | 6.9 | 8.4 |

**المصدر:** International Labour Organization, 2014a, table A2.

أ/ تقديرات أولية.

ب/ الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

ج/ تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب.

## **الإطار 3.** قضايا الجنسين في السياق العالمي

شهد العالم، خلال العقود الماضية، تقدماً ثابتاً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في العديد من المجالات. وكانت سرعة هذا التقدم واضحة في البلدان النامية. تجلّت المكاسب المحققة في ارتفاع معدلات التعليم والمشاركة في القوى العاملة؛ وكذلك في تحسن مستويات الصحة والمساواة في الحقوق أمام القانون ولا سيما الحق في الملكية، والإرث، والزواج. وورد في تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2011 أن 136 بلداً أدرجت في دساتيرها ضمانات صريحة للمساواة بين المواطنين، التي تعني، بما لا يقبل الجدل، عدم التمييز بين الرجال والنساء[أ]. غير أن التقدم على صعيد المساواة لم يكن سهلاً، ولا متساوياً بين الأفراد وبين البلدان، ولا شاملاً لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال بعض الفجوات بين الجنسين عصية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في صفوف أشد الفئات السكانية حرماناً في مختلف البلدان، وفي أشد البلدان فقراً، حيث تتعرض النساء لأشكال متعددة من التمييز.

وعلى الرغم من تقلص الفوارق بين الجنسين في مجالي الصحة والتعليم في معظم بلدان العالم، لم يسجل وضع المرأة في بعض البلدان المنخفضة الدخل تحسناً ملموساً، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا حيث لم تصل فوائد هذا التقدّم إلى الفتيات الفقيرات. ففي إريتريا على سبيل المثال، ارتفع معدل الالتحاق الصافي للفتيات بالمدارس الابتدائية من 16 في المائة في عام 1990 إلى 36 في المائة في عام 2008؛ وفي أفغانستان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، تتابع أقل من 70 فتاة، مقابل كل 100 فتى، تعليمها الابتدائي[ب]. وبلغ المعدل الوسطي لوفيات الأمهات في مرحلة النفاس في البلدان العربية 270 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية بين عامي 1985 و2003، في حين تراوح هذا المعدل في البلدان العربية بين حد أقصى تجاوز أكثر من 1,000 حالة وفاة في الصومال وموريتانيا)، وحد أدنى قدره 7 حالات وفاة لكل 100,000 ولادة حية في قطر[ج]. ولا يقل معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي في المنطقة العربية عن 90 في المائة من معدل التحاق الفتيان، باستثناء جزر القمر والمغرب[د].

ولا يزال الفارق بين المرأة في التمثيل السياسي كبيراً على مستوى العالم. وقد حصلت المرأة، في معظم البلدان العربية، على الحق في الانتخاب أو في الترشح لعضوية الانتخابات البرلمانية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكان لبنان البلد الأول الذي منح المرأة هذين الحقين في عام 1952. وأدى اعتماد نظام الحصص لاحقاً إلى زيادة مشاركة المرأة في البرلمان. وبالرغم من هذه التحسينات، لا تزال نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية الأدنى في العالم. ويعتمد نظام الحصص في 26 من أصل 33 بلداً في العالم، تبلغ فيها نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات 30 في المائة أو أكثر[هـ]. وقد سجلت رواندا أعلى نسبة من النساء المنتخبات بنظام الحصص، بلغت 56.3 في المائة في مجلس النواب بعد انتخابات عام 2008 و38.5 في المائة في مجلس الشيوخ بعد انتخابات عام 2011[و]. ولدى بعض البلدان العربية تجارب في اعتماد نظام الحصص، منها الأردن، وتونس، والسودان، والعراق، وفلسطين، ومصر، والمغرب[ز]. لكن هذا النظام لم يُستكمل بإطار قانوني ثابت. ويُطبق نظام الحصص في المنطقة بطريقتين: تخصيص الحصص القانونية على لوائح الترشيح وتخصيص المقاعد[ح].

[أ] World Bank, 2011. أنظر أيضاً https://worldpolicyforum.org/global-maps/do-constitutions-take-at-least-one-approach-to-gender-equity.

[ب] المرجع نفسه، الفصل 2.

[ج] United Nations Development Programme, 2006.

[د] المرجع نفسه.

[هـ] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, 2012.

[و] Inter-Parliamentary Union, 2011.

[ز] ESCWA, 2013c.

[ح] نظام الحصص على لوائح الترشيح الذي تعتمده الأحزاب السياسية طوعاً غير معتمد. ولائحة البلدان التي تعتمد هذا النوع من الحصص متاحة عبر http://www.quotaproject.org/systemParty.cfm.

1.18 في المائة عن العام السابق، في حين بلغ مجموع المعروض من النفط الخام في المتوسط 91.6 مليون برميل في اليوم[14]. ونتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع الطلب على النفط الخام في الربع الأخير من عام 2013. وفي الصين، استمر الطلب على النفط الخام في الارتفاع في عام 2013، كما ارتفع الطلب في بلدان أمريكا اللاتينية، وخاصةً البرازيل. وأدى انخفاض الاستهلاك من النفط الخام في أوروبا واليابان إلى كبح ارتفاع الطلب على النفط في مناطق أخرى. وانخفض مجموع الإنتاج من النفط الخام في البلدان الأعضاء في الأوبك، لا سيما في الربع الأخير من عام 2013، بعد الانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام في ليبيا. وشهد إنتاج النفط الخام ركوداً أو انخفاضاً طفيفاً في الكثير من البلدان غير الأعضاء في الأوبك، ولكنه ارتفع في كندا والولايات المتحدة الأمريكية بمعدّل كان كافياً لتلبية الارتفاع في الطلب العالمي.

وتراجعت حدة التقلّبات في أسعار النفط الخام في عام 2013. وبقي سعر سلة الأوبك المرجعية في حدود 96.35 و114.94 دولاراً للبرميل الواحد، وبلغ المتوسط السنوي 105.87 دولاراً للبرميل الواحد (الشكل 3 (أ) والجدول 3). وشهد الربع الأول من عام 2014 استقراراً ملحوظاً في أسعار النفط الخام على الرغم من حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي التي يواجهها الكثير من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وكان الحد الأدنى للأسعار ثابتاً بسبب النمو المطرد في الطلب على الانتعاش في الاقتصاد العالمي، لكن ضعف المضاربة في أسواق النفط الآجلة حال دون حدوث ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام. وفي السنوات القليلة الماضية، غابت علاقة الترابط التي كانت قائمة قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بين حركة أسعار النفط الخام ونمو السيولة على الصعيد العالمي، (الشكل 3 (ب)) في دليل على تراجع في تأثير المضاربين على وجهة أسعار السوق. وقد تريّث مستثمرو السلع الأساسية في أسواق النفط الآجلة في اتخاذ مواقف على المدى الطويل بسبب الزيادة المتوقعة في تكاليف الاقتراض. ومن ناحية العرض، أدى التحسّن في القدرة على إنتاج النفط الخام وفائض القدرة على التكرير إلى تعويض عن توقف الإمدادات في العديد من البلدان المصدرة للنفط.

ومن المتوقع أن تستمر أسعار النفط الخام في عام 2014 على مسار الانخفاض الذي سجلته في عام 2013. ويرجّح أن تبقى هذه الأسعار أقل تقلباً لأن الارتفاع المتوقع في الطلب على النفط الخام ستقابله زيادة مستمرة في قدرة الإنتاج. وتتوقع منظمة الأوبك أن يبلغ الطلب 91.14 مليون برميل في اليوم في عام 2014، مسجلاً زيادة قدرها 1.27 في المائة عن العام الماضي، وأن يُقابل هذا الطلب بما يكفي من قدرة الإنتاج. ومن المتوقع أن تستمر الأوبك على هدفها الحالي في إنتاج 30 مليون برميل في اليوم، ومن المستبعد أن تعاود اعتماد نظام يحدد حصص الإنتاج لكل بلد في عام 2014. ومن المرجّح أن تتأثر أسعار النفط الخام بالاتجاه الحالي إلى تضييق هوامش التكرير نتيجة للضعف النسبي في الطلب على المنتجات النفطية. وقد تقلص الفارق بين النفط الخام والغازولين بسرعة في الربع الثالث من عام 2013 ثم اتسعت في الربع الأول من عام 2014. وفي ظل هذه العوامل، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية 102.3 دولار للبرميل الواحد في عام 2014، وأن يبقى ضمن الهامش المتوقع بين 94.1 و110.4 دولاراً للبرميل الواحد (الشكل 3 (ج) والجدول 3).

ولا تزال عوامل الخطر كثيرة، وقد تحول دون التوازن المتوقع بين العرض والطلب. ومن المتوقع ان يؤثر قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن السياسة النقدية غير التقليدية والأداء الاقتصادي للصين على مناخ الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الطلب على النفط الخام والمضاربة في أسعاره. ولا تزال المخاطر الجيوسياسية تخيّم على المنطقة العربية. فاستمرار النزاعات في ليبيا حد كثيراً من إنتاج النفط الخام وتصديره. والأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية قد تتوسع جغرافياً لتؤثر على إنتاج النفط الخام في العراق. وفي ظل حالة عدم اليقين التي تكتنف وضع العقوبات الاقتصادية على إيران، يبقى مستوى النمو في صادرات النفط الخام الإيراني في حيز عدم اليقين. ولا يمكن استبعاد التداعيات الجيوسياسية لحالات مثل عدم الاستقرار السياسي في فنزويلا والصراع الجاري حالياً بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

وتشير التقديرات إلى أن مجموع إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام بلغ 23.3 مليون برميل في اليوم في عام 2013، أي أقل بقليل من مستوى الإنتاج في العام السابق (الجدول 4). ومن المتوقع حصول انخفاض تدريجي في مجموع الإنتاج في عامي 2014 و2015. وقد بلغ متوسط إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام حوالي 17.1 مليون برميل في اليوم في عام 2013، أي أقل من مستوى الإنتاج في العام السابق. وظل إنتاج النفط الخام مستقراً في عام 2013 ما عدا في ليبيا

والمملكة العربية السعودية. ففي ليبيا انخفض مستوى الإنتاج في النصف الثاني من عام 2013 لتتراوح نسبته بين 20 و30 في المائة من مستوى القدرة الكاملة، وذلك بسبب قيام مجموعات مسلحة بإغلاق مرافق الإنتاج والموانئ. ومن المستبعد أن تتبدّد هذه الحالة من عدم اليقين وأن يحدث انتعاش عاجل في المدى المنظور. وقد استخدمت المملكة العربية السعودية قدرتها الإنتاجية الفائضة لتعديل مستوى إنتاجها للمحافظة على الاستقرار في أسعار النفط الخام. وانخفض انتاج المملكة من النفط الخام في الربع الأول من العام ليصل إلى نحو 9.1 مليون برميل في اليوم، ثم ارتفع منذ الربع الثالث ليتراوح بين 9.7 و10 ملايين برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تتخذ المملكة تدابير لضبط إنتاجها من النفط الخام على ضوء ما تعهدت به في مناسبات عديدة، للمحافظة على استقرار العرض. وشهد نمو القدرة الإنتاجية في العراق تباطؤاً في عام 2013. ومن المرجّح أن يعيق تفاقم حالة عدم الاستقرار في الوضع السياسي النمو المخطط في القدرة الإنتاجية، ومن المتوقع حصول استقرار في الإنتاج من مناطق الجنوب التي تنعم باستقرار نسبي.

وقُدّر مجموع إيرادات المنطقة العربية من الصادرات النفطية بمبلغ 787 مليار دولار في عام 2013 (الجدول 5)، في تراجع بنسبة 4.7 في المائة عن العام السابق. ومن المتوقّع أن يسجل هذا المجموع تراجعاً بنسبة 6.5 في المائة ليصل إلى 736 مليار في عام 2014. ومع التراجع التدريجي المتوقع في الإنتاج والأسعار، يُتوقّع أن يتراجع مجموع إيرادات الصادرات النفطية. وفي هذا التراجع مؤشر على انتهاء الفورة التي شهدها قطاع النفط منذ عام 2010. ومع ذلك، يبقى من المستبعد حصول انخفاض كبير في الأسعار في عامي 2014 و2015، ولا سيما في المنطقة العربية. وكانت الزيادة الأخيرة في الإمداد العالمي بالنفط الخام مستمدة من طرق استخراج مكلفة نسبياً، بما في ذلك طرق استخراج الزيت الحجري. ونتيجةً لذلك، ستكون أي وفرة في الإمداد، في حال حصولها، مفتعلة للتحكم بالأسعار بفعل زيادة العرض. وفي مثل هذه الظروف، لن تكون الآثار الواقعة على المنطقة العربية بحجم الآثار التي ستطال المناطق الأخرى، لأن المنطقة العربية تتفرد بميزة كلفة الاستخراج في إنتاج النفط عن المناطق الأخرى.

**الشكل 3.** أسعار النفط

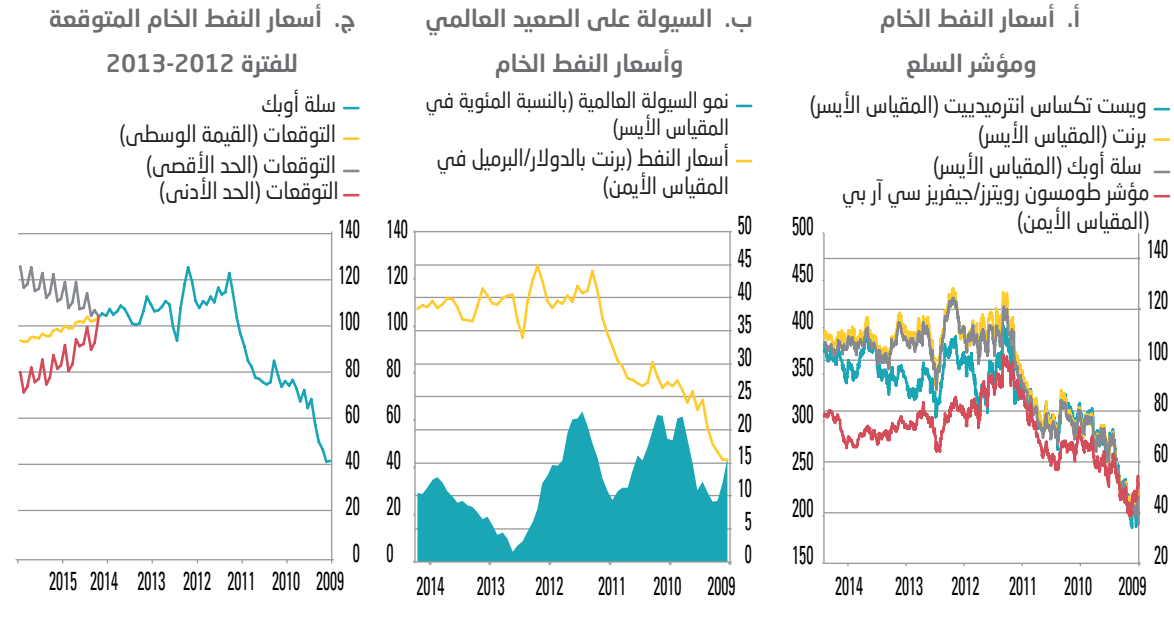


**المصادر:** إدارة معلومات الطاقة والأوبك وبلومبرغ.

**المصادر:** تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة، ومصرف الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس، والإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

**المصادر:** توقعات الأوبك والإسكوا.

**الجدول 3.** تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة الأوبك المرجعية بالدولار للبرميل)

| السنة | الحد الأدنى | الحد الأقصى | المتوسط السنوي | المتوسط السنوي المتوقع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الأدنى | المرجعي | الأقصى |
| 2011 | 89.81 | 120.91 | 107.46 | | | |
| 2012 | 88.74 | 124.64 | 109.45 | | | |
| 2013 | 96.35 | 114.94 | 105.87 | | | |
| 2014 | | | | 94.1 | 102.3 | 110.4 |
| 2015 | | | | 79.2 | 95.8 | 117.8 |

**المصدر:** بيانات الأوبك للفترة 2011-2013.
**ملاحظة:** أرقام عامي 2014 و2015 هي توقعات اعتباراً من أيار/مايو 2014.

## 2. قطاع الفوسفات

مع تزايد التركيز في السياسة العامة على أولوية الأمن الغذائي، يزداد اعتبار الفوسفات عنصراً لا غنىً عنه في الإنتاجية الزراعية. وفي المنطقة العربية التي تملك أكبر احتياطي من الفوسفات في العالم، يزداد اقتناع واضعي السياسات بالقيمة الاستراتيجية لهذا المورد الطبيعي، وبأهميته كرافد إضافي يربط اقتصاد المنطقة بالاقتصاد العالمي. وتشير تقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة إلى أن استهلاك خامس أكسيد الفسفور ($P_2O_5$) بلغ 40.4 مليون طن في عام 2013، أي أقل بقليل مما كان عليه في العام السابق، ومن المتوقع أن يزداد بنسبة 1.8 في المائة في عام 2014[15]. وفي حين سجلت معظم مناطق العالم زيادة في الاستهلاك من الأسمدة، شهدت منطقتا جنوب آسيا والهند، وهما من أكبر الجهات المستوردة للفوسفات، تراجعاً كبيراً في استهلاكه أدى إلى تراجع طفيف في الاستهلاك العالمي[16].

وكانت الصين، تليها الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، أكبر البلدان المنتجة للفوسفات الصخري في العالم. غير أن معظم إنتاج الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الفوسفات يستهلك محلياً، والضريبة التي فرضتها الصين على الصادرات في عام 2008، خفضت صادراتها من هذا المنتج. وهكذا، تصبح البلدان العربية أكبر جهة مصدّرة. ففي عام 2012، بلغت قيمة صادرات المنطقة العربية من الفوسفات 5.4 مليار دولار (أو 52.7 في المائة من مجموع صادرات العالم من الفوسفات)، معظمها من الفوسفات الصخري، وخامس أكسيد الفسفور، وحمض الفوسفوريك. وكان المغرب أكبر مصدر للفوسفات، يؤمن قرابة ثلث مجموع الصادرات على الصعيد العالمي (أو 3.2 مليار دولار)؛ يليه الأردن بنسبة 12 في المائة (أو 1.2 مليار)؛ وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر هي أيضاً من أكبر البلدان المصدرة للفوسفات. وقد حققت المنطقة العربية ككل من تجارة الفوسفات في عام 2012، فائضاً تجارياً قدره 5.2 مليار دولار.

ويُرجح أن ترتفع القدرة الإنتاجية للمنطقة خلال الأعوام القليلة المقبلة، فيزداد حجم صادراتها، مع زيادة الاستثمارات في هذا القطاع. فالمملكة العربية السعودية مثلاً وظفت استثمارات ضخمة لإقامة منشآت لإنتاج الفوسفات ومعالجته في إطار مشروع «معادن وعد الشمال للفوسفات» بالقرب من الحدود الأردنية، وتجاوز مجموع الاستثمارات تسعة مليارات دولار. وفي المغرب، عمل المكتب الشريف للفوسفاط، أكبر مصدري الفوسفات في العالم، على زيادة قدرته الإنتاجية، عن طريق اقتراض مبلغ 271 مليون دولار من مصرف ألماني في الربع الأخير من عام 2013. غير أن حصة المنطقة من مجموع صادرات الفوسفات في العالم تراجعت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إذ هبطت من 38.6 في المائة في عام 2010 إلى 31 في المائة في عام 2012، في حين ظلت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من البلدان الرئيسية المصدرة للفوسفات وساهمت بنسبة 15 في المائة تقريباً من مجموع المبادلات التجارية بالفوسفات (الجدول 6).

ومن ناحية الاستيراد، كانت الهند في طليعة الترتيب، إذ بلغت حصتها 38 في المائة تقريباً من مجموع واردات الفوسفات في العالم. وقد تعزز موقع الهند في استيراد الفوسفات في عامي 2011 و2012، غير أن تقارير الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة في عام 2013 أفادت بحدوث تراجع في استهلاك هذا البلد من الأسمدة، على أثر تعديل الدعم الحكومي.

**الجدول 4.** إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2010-2015 (بآلاف البراميل في اليوم)

| البلد/ المجموعة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013أ/ | 2014ب/ | 2015ب/ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | 32 | 43 | 46 | 48 | 49 | 49 |
| الكويت | 2 312 | 2 659 | 2 977 | 2 922 | 2 900 | 2 800 |
| عُمان | 869 | 891 | 923 | 947 | 950 | 960 |
| قطر | 733 | 733 | 734 | 724 | 730 | 730 |
| المملكة العربية السعودية | 8 165 | 9 311 | 9 765 | 9 634 | 9 500 | 9 300 |
| الإمارات العربية المتحدة | 2 323 | 2 564 | 2 657 | 2 797 | 2 700 | 2 650 |
| بلدان مجلس التعاون الخليجي | 14 434 | 16 021 | 17 102 | 17 072 | 16 829 | 16 489 |
| مصر | 671 | 668 | 672 | 613 | 620 | 620 |
| العراق | 2 381 | 2 653 | 2 950 | 2 980 | 2 850 | 2 900 |
| الجمهورية العربية السورية | 383 | 340 | 145 | 20 | 20 | 20 |
| بلدان المشرق | 3 436 | 3 660 | 3 767 | 3 613 | 3 490 | 3 540 |
| الجزائر | 1 204 | 1 180 | 1 113 | 1 217 | 1 200 | 1 250 |
| ليبيا | 1 487 | 283 | 1 450 | 993 | 550 | 800 |
| المغرب | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تونس | 75 | 64 | 63 | 63 | 63 | 63 |
| بلدان المغرب | 2 766 | 1 528 | 2 627 | 2 273 | 1 814 | 2 114 |
| موريتانيا | 8 | 8 | 7 | 7 | 7 | 7 |
| السودان | 486 | 453 | 112 | 140 | 150 | 150 |
| اليمن | 280 | 216 | 169 | 152 | 160 | 160 |
| أقل البلدان العربية نمواً | 774 | 677 | 288 | 299 | 317 | 317 |
| مجموع المنطقة العربية | 21 411 | 22 067 | 23 783 | 23 257 | 22 450 | 22 460 |

**المصادر:** قاعدة بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة باستثناء الجمهورية العربية السورية، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، إذ استخدمت في ما يتعلق بهذه البلدان إحصاءات الطاقة الدولية لإدارة معلومات الطاقة.

أ/ تقديرات الإسكوا حتى أيار/مايو 2014.

ب/ توقعات الإسكوا اعتباراً من أيار/مايو 2014.

وفي عام 2013، سجل سعر الفوسفات الصخري هبوطاً حاداً. وبعد الارتفاع ثم الهبوط غير المسبوقين في عامي 2008 و2009، استقر سعر الفوسفات عند 180-200 دولار للطن الواحد بين منتصف عام 2011 وأواخر عام 2012 [17]. إلا أن السعر عاد وانخفض في عام 2013 إلى حوالى 100 دولار للطن. ويُحتمل أن يسجل الطلب على الفوسفات ارتفاعاً طفيفاً في عام 2014، يمكن أن تلبيه القدرة الإنتاجية لأكبر البلدان المصدرة. فمن المستبعد حدوث نقص في العرض، ومن المرجّح أن يبقى سعر الفوسفات الصخري منخفضاً. ومن المحتمل أن تسجل الأسعار ارتفاعاً بطيئاً في عام 2014 في حال تحسن مستوى الطلب من الصين والهند، غير أن القدرة المالية لحكومة الهند على توفير الدعم للأسمدة لا تدلّ على ذلك. والقرار الذي اتخذته تايلند بزيادة صادراتها من الأرز من جهة، والاحتياطي الكبير المتراكم المتوفر لديها من جهة أخرى قد أديا إلى تراجع أسعار الأرز عالمياً.

ومن أبرز العوامل التي ينبغي التوقف عندها في عام 2014 احتمال أن تخفض الهند دعم الأسمدة، وتعديل الضريبة على صادرات الفوسفات الصخري في الصين، والتطورات السياسية في أكبر البلدان المصدرة للأرز والقمح كتايلند

**الجدول 5.** مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2010-2015 (بمليارات الدولارات)

| البلد/ المجموعة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013أ/ | 2014ب/ | 2015ب/ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | 10.1 | 15.3 | 15.0 | 14.4 | 13.5 | 12.5 |
| الكويت | 61.8 | 96.7 | 112.5 | 108.8 | 102.0 | 99.0 |
| عمان | 21.9 | 29.1 | 31.7 | 32.8 | 31.0 | 29.5 |
| قطر | 25.7 | 33.7 | 34.3 | 29.6 | 27.0 | 26.0 |
| المملكة العربية السعودية | 189.4 | 285.0 | 305.2 | 299.2 | 287.2 | 280.0 |
| الإمارات العربية المتحدة | 66.8 | 99.6 | 103.7 | 105.1 | 102.0 | 102.0 |
| بلدان مجلس التعاون الخليجي | 375.7 | 559.4 | 602.4 | 589.8 | 562.5 | 549.0 |
| مصر | 10.7 | 13.4 | 10.0 | 11.1 | 10.5 | 10.5 |
| العراق | 51.5 | 79.4 | 93.8 | 90.1 | 85.0 | 80.0 |
| الجمهورية العربية السورية | 5.6 | 3.0 | .. | .. | .. | .. |
| بلدان المشرق | 67.8 | 95.8 | 103.8 | 101.2 | 95.5 | 90.5 |
| الجزائر | 38.2 | 51.4 | 48.3 | 46.7 | 41.2 | 38.0 |
| ليبيا | 47.2 | 18.6 | 60.2 | 36.5 | 24.5 | 48.0 |
| المغرب | 0.2 | 0.6 | 0.9 | 1.1 | 0.8 | 0.8 |
| تونس | 2.3 | 2.6 | 2.9 | 2.6 | 2.4 | 2.5 |
| بلدان المغرب | 88.0 | 73.2 | 112.2 | 86.9 | 68.9 | 89.3 |
| موريتانيا | 0.3 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| السودان | 9.7 | 7.3 | 0.2 | 4.0 | 3.8 | 3.7 |
| اليمن | 6.3 | 7.7 | 6.3 | 4.9 | 5.2 | 5.5 |
| أقل البلدان العربية نمواً | 16.3 | 15.3 | 7.3 | 9.0 | 9.1 | 9.2 |
| مجموع المنطقة العربية | 547.7 | 743.7 | 825.6 | 786.9 | 736.0 | 738.0 |

**المصادر:** المصادر الوطنية: Bank of Algeria, 2014; Central Bank of Bahrain, 2014; Central Bank of Egypt, 2014; Central Bank of Iraq, n.d.a, Balance of Payments; Central Bank of Kuwait, 2013; Central Bank of Libya, 2013; Central Bank of Mauritania, n.d., Balance of Payments; Morocco, Bank Al-Maghrib, 2013; Central Bank of Oman, 2014; National Centre for Statistics and Information, 2014; Qatar, Ministry of Development Planning and Statistics, n.d.b, Qatar Information Exchange – Foreign Trade System; Saudi Arabian Monetary Agency, n.d., Annual Statistics; Central Bank of the Sudan, 2013; Central Bank of the Syrian Arab Republic, 2011; Tunisia, n.d., National Institute of Statistics data; Central Bank of the United Arab Emirates, 2013, 2012a, 2011, 2010; Central Bank of Yemen, 2014.

أ/ تقديرات الإسكوا حتى أيار/مايو 2014.

ب/ توقعات الإسكوا اعتباراً من أيار/مايو 2014.

**ملاحظة:** تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر البيانات.

وأوكرانيا. ومن جانب العرض، ينبغي إجراء رصد دقيق لحالة انتعاش إنتاج الفوسفات في تونس بعد أن انخفض بنسبة 50 في المائة في النصف الثاني من عام 2013 إثر الاحتجاجات المحلية، وتنفيذ الاستثمارات المقررة في القدرة الإنتاجية، بما في ذلك في المغرب والمملكة العربية السعودية. وينبغي التنبه للظروف المناخية نظراً لتأثر سعر الفوسفات الصخري بموجات الجفاف والظواهر المناخية الشديدة الأخرى.

## جيم. التداعيات على المنطقة العربية

عززت بلدان مجلس التعاون الخليجي موقعها كمصدر للتمويل في حركة رأس المال الدولية. ويختلف الاتجاه الحالي عن الاتجاه الذي كان سائداً في فترة الفورة السابقة 2003-2008، عندما كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي من الوجهات الرئيسية لرؤوس الأموال الدولية. ومع النمو المعتدل في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بسبب

**الجدول 6.** تجارة الفوسفات، 2010-2013

| | تصدير | | | | | | | استيراد | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013 |
| | بملايين الدولارات | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | بملايين الدولارات | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | بملايين الدولارات | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | بملايين الدولارات | بملايين الدولارات | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | بملايين الدولارات | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | بملايين الدولارات | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | بملايين الدولارات |
| الجزائر | 44 | 0.6 | 128 | 1.3 | 153 | 1.5 | 97 | 18 | 0.3 | 16 | 0.2 | 21 | 0.2 | 12 |
| مصر | 133 | 1.9 | 276 | 2.7 | 305 | 3.0 | .. | 25 | 0.4 | 16 | 0.2 | 23 | 0.3 | .. |
| الأردن | 481 | 6.9 | 737 | 7.3 | 1 231 | 12.0 | .. | 1 | 0.0 | 3 | 0.0 | 0 | 0.0 | .. |
| المغرب | 2 700 | 38.6 | 3 677 | 36.6 | 3 193 | 31.0 | 2 536 | 2 | 0.0 | 3 | 0.0 | 4 | 0.0 | 11 |
| الجمهورية العربية السورية | 203 | 2.9 | 333 | 3.3 | 194 | 1.9 | .. | 1 | 0.0 | 2 | 0.0 | 1 | 0.0 | .. |
| تونس | 419 | 6.0 | 256 | 2.6 | 264 | 2.6 | .. | 7 | 0.1 | 48 | 0.5 | 1 | 0.0 | .. |
| مجموع المنطقة العربية | 4 066 | 58.2 | 5 518 | 54.9 | 5 422 | 52.7 | .. | 177 | 2.6 | 272 | 2.9 | 202 | 2.2 | .. |
| الصين | 468 | 6.7 | 565 | 5.6 | 541 | 5.3 | 514 | 16 | 0.2 | 17 | 0.2 | 20 | 0.2 | 23 |
| الهند | 8 | 0.1 | 9 | 0.1 | 31 | 0.3 | .. | 2 054 | 30.5 | 3 211 | 34.4 | 3 543 | 37.8 | .. |
| روسيا | 220 | 3.2 | 279 | 2.8 | 386 | 3.8 | 454 | 8 | 0.1 | 9 | 0.1 | 28 | 0.3 | 39 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 388 | 5.6 | 598 | 6.0 | 564 | 5.5 | 601 | 254 | 3.8 | 512 | 5.5 | 523 | 5.6 | 429 |
| المجموع العالمي (بملايين الدولارات) | 6 989 | | 10 051 | | 10 295 | | .. | 6 733 | | 9 346 | | 9 372 | | .. |

**المصدر:** مركز التجارة الدولية، قاعدة بيانات خارطة التجارة.

**ملاحظات:** تتضمن تجارة الفوسفات ما يلي: (أ) فوسفات الكلسيوم وفوسفات الألمنيوم والكلسيوم، والطبشور الطبيعي والفوسفاتي؛
(ب) خامس أكسيد الفوسفور، وحمض الفوسفوريك، وأحماض البولي فوسفوريك. تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر البيانات أو إلى عدم توفرها بشكل منفصل.

الارتفاع المتوقع في عائدات سندات الخزينة الأمريكية، تصبح بلدان مجلس التعاون الخليجي مع الوقت مصدراً أكثر أهمية من مصادر التمويل على المستويين الإقليمي والعالمي. ويبين الشكل 5 (أ) أن النمو في المعروض النقدي وفي رسملة سوق الأوراق المالية بقي عند مستوى أدنى بكثير من النمو في إيرادات الصادرات النفطية. وقد شهدت مرحلة الفورة السابقة حركة انخفاض في أسواق الأوراق المالية، مرة في عام 2006 وأخرى في عام 2008، أما فترة الفورة الحالية فتعود إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط. وتوزيع إيرادات الصادرات النفطية يكون عادةً عبر القنوات المالية، لذلك كان للقطاع العام دور أكبر في الانتعاش الحالي من دوره في فترة الفورة السابقة. ويبين الشكل 5 (ب) أيضاً انخفاض طلبات المصارف إلى مصرف التسويات الدولية في عامي 2012 و2013. وفي الفترة الممتدة حتى عام 2008، شهدت هذه الطلبات نمواً سريعاً. ويبين الشكل 5 (ج) أن أسعار الفائدة لمدة ثلاثة أشهر في السوق النقدية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية بلغت 1.0 في المائة تقريباً خلال عام 2013، في إشارة إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل استعادت استقرارها المالي. إلا أن الشكلين 5 (ب) و5 (ج) يشيران إلى استمرار ظروف التمويل الصعبة في البلدان العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويبين الشكل 5 (ب) تراجع طلبات المصارف إلى مصرف التسويات الدولية عن بلدان المشرق وأقل البلدان العربية نمواً. وارتفع مجموع القروض المصرفية الدولية لبلدان المغرب، وسجل استقراراً نسبياً للجزائر والمغرب. ويبين الشكل 5 (ج) أن تكاليف التمويل في الأردن انخفضت في عام 2013 لأول مرة منذ عام 2011. وبالرغم من أن الفارق في تكاليف التمويل بين الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي ظل كبيراً جداً، يتضح أن الأردن استعاد استقراره المالي. وتبين هذه الملاحظة أن المنطقة العربية لم تجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في عام 2013 كما يظهر في تراجع طلبات المصارف إلى مصرف التسويات الدولية عن بلدان مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية؛ وأن المنطقة العربية ككل أصبحت في عام 2013 أكثر اعتماداً على مصادر التمويل الذاتية، بالرغم من ارتفاع عائدات صادرات النفط ومن عودة الاستقرار المالي إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي التجارة الدولية، واصلت المنطقة العربية تعزيز علاقاتها مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكلان 6 (ب) و6 (ج)). ومن حيث المجموع الإجمالي، قدرت

**الشكل 4.** الفوسفات: الإنتاج والتجارة والأسعار

**أ. حصة إنتاج الفوسفات، 2012 (بالنسبة المئوية)**

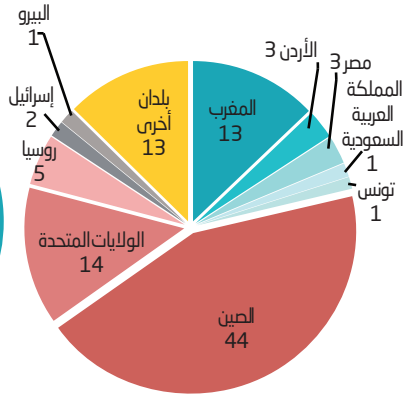


**المصدر:** مركز التجارة الدولية، قاعدة بيانات خارطة التجارة.

**ب. حصة صادرات الفوسفات، 2012 (بالنسبة المئوية)**

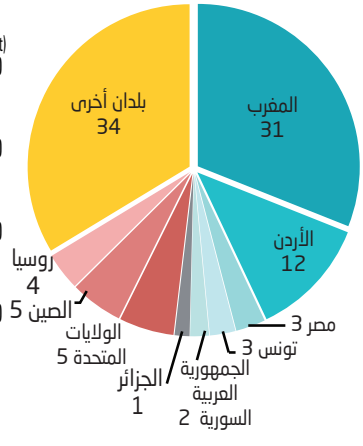


**المصدر:** مركز التجارة الدولية، قاعدة بيانات خارطة التجارة.

**ج. أسعار الفوسفات الصخري والقمح والأرز، 2007-آذار/مارس 2014**

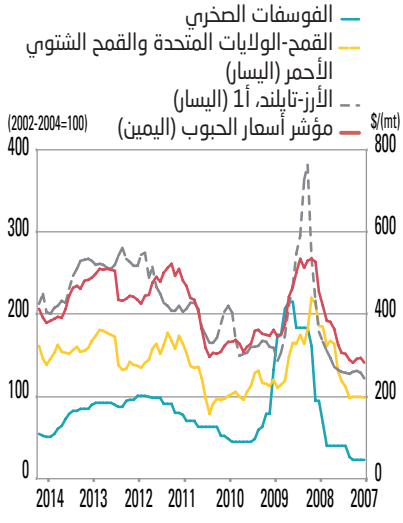


**المصادر:** البنك الدولي، المرصد الاقتصادي العالمي – السلع، الفوسفات الصخري، والقمح والأرز؛ منظمة الأغذية والزراعة، مؤشر أسعار الأغذية للحبوب.

## الإطار 4. موقع المنطقة العربية من التطورات في تجارة الفوسفات

الفوسفات الصخري هو مورد معدني محدود، يستحق المزيد من الاهتمام لتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. والفوسفات هو المادة الأساسية للفوسفور الضروري لنمو النبات، وهو مورد غير متجدد شأنه شأن النفط. ومادة الفوسفور الموجودة بكميات معينة في التربة تمتصها النباتات وتتضاءل مع مرور الوقت. ولتحسين الإنتاجية الزراعية كي تلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان في ظل تغيّر النظام الغذائي، لا بد من استخدام الأسمدة المحتوية على الفوسفور. إلا أن المخزون العالمي من الفوسفات الصخري محصور بعدد قليل من البلدان، من هنا أهميته الاستراتيجية.

وتنعم المنطقة العربية بأكثر من أربعة أخماس من مخزون الفوسفات العالمي، وتساهم في ربع الإنتاج العالمي. ويختزن المغرب والصحراء الغربية قرابة 70 في المائة من المخزون العالمي، ويؤمن 14 في المائة من الإنتاج العالمي. والأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر هي أيضاً من المصادر الأساسية التي تزود السوق العالمية بالفوسفات، وتستثمر المملكة العربية السعودية أموالاً طائلة في تطوير صناعة الفوسفات.

والطلب على الفوسفات الصخري لا يتأثر بالإنتاج. ومع ذلك، ما من منظمة دولية تتولى تنسيق العرض والطلب. وسعر الفوسفات معرض للتقلّبات ولآثار الصدمات الطارئة. فلا بد من رصد حركة الأسواق العالمية والإقليمية عن كثب للتمكن من تطوير صناعة الفوسفات على أسس صلبة في المنطقة العربية.

### الاحتياطي العالمي من الفوسفات الصخري

| المنطقة العربية | الاحتياطي | | مناطق العالم الأخرى | الاحتياطي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | بآلاف الأطنان المترية | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي | | بآلاف الأطنان المترية | بالنسبة المئوية من المجموع العالمي |
| المغرب[1] | 50 000 000 | 70.40 | الصين | 3 700 000 | 5.21 |
| العراق | 5 800 000 | 8.17 | جنوب أفريقيا | 1 500 000 | 2.11 |
| الجزائر | 2 200 000 | 3.10 | الولايات المتحدة | 1 400 000 | 1.97 |
| الجمهورية العربية السورية | 1 800 000 | 2.54 | روسيا | 1 300 000 | 1.83 |
| الأردن | 1 500 000 | 2.11 | البرازيل | 310 000 | 0.44 |
| تونس | 100 000 | 0.14 | أستراليا | 250 000 | 0.35 |
| مصر | 100 000 | 0.14 | بيرو | 240 000 | 0.34 |
| مجموع المنطقة العربية | 61 500 000 | 86.60 | بلدان أخرى | 958 100 | 1.33 |

**المصدر:** الوكالة الأمريكية للمسح الجيولوجي، السلع المعدنية، كانون الثاني/يناير 2012.
[1] بما في ذلك الصحراء الغربية.

## **الشكل 5.** العلاقة بين النفط وأسواق المال

### أ. نمو الأصول المالية وإيرادات الصادرات النفطية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (بمليارات الدولارات)

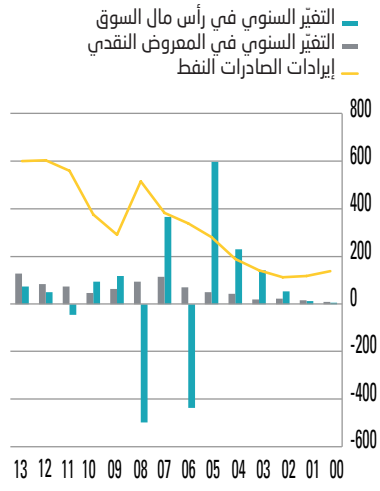


**المصادر:** بيانات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد العربي لرسملة سوق الأسهم؛ ومصادر وطنية عن إيرادات الصادرات النفطية.

### ب. مجموع التغيّرات من سنة إلى سنة في طلبات المصارف إلى مصرف التسويات الدولية عن البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

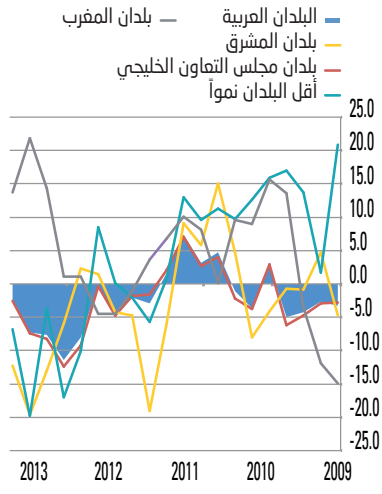


**المصدر:** مصرف التسويات الدولية.

### ج. أسعار سوق النقد وسعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن لثلاثة أشهر على الدولار (بالنسبة المئوية)

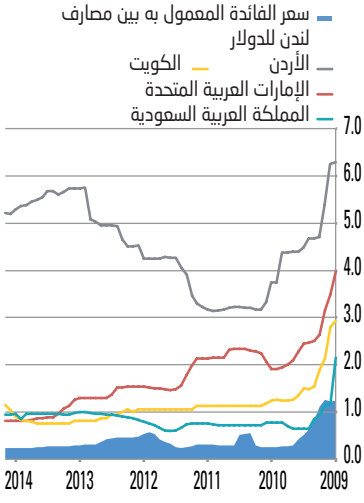


**المصادر:** بيانات الإسكوا بالاستناد إلى جمعية المصارف البريطانية (سعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن على الدولار)؛ جمعية المصارف في الأردن؛ البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة؛ البنك المركزي في الكويت؛ مؤسسة النقد العربي السعودي.

## **الشكل 6.** العلاقات التجارية بين المنطقة العربية والعالم، 2009-2013

### أ. صافي صادرات البلدان العربية: المجموع الإجمالي (بمليارات الدولارات)

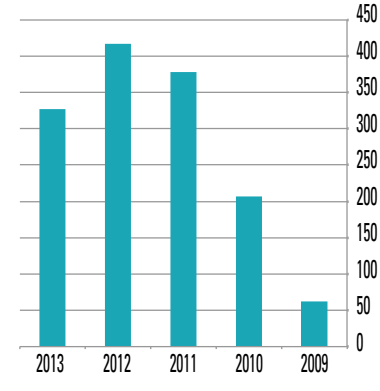


### ب. الوجهات الإقليمية للصادرات العربية (بالنسبة المئوية لقيم المجامع الإجمالية)

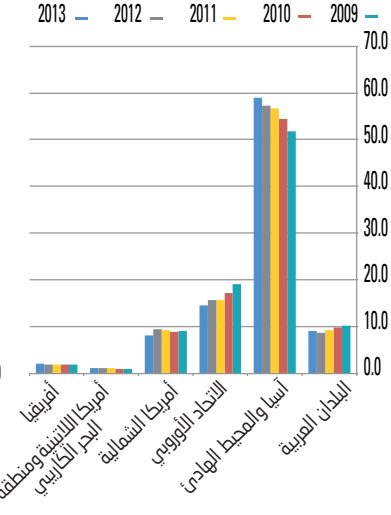


### ج. المصادر الإقليمية للواردات العربية (بالنسبة المئوية لقيم المجامع الإجمالية)

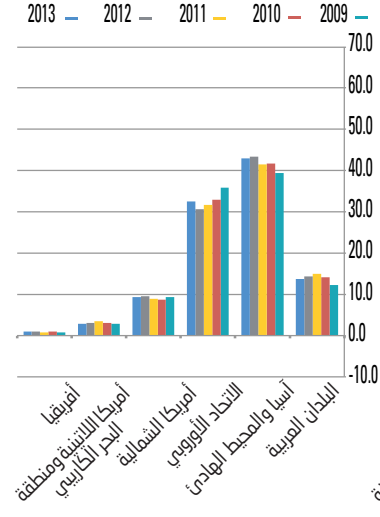


**المصادر:** اتجاهات الإحصاءات الدولية، صندوق النقد الدولي.
**ملاحظة:** أفريقيا: أفريقيا باستثناء البلدان العربية.

نسبة صادرات السلع من المنطقة العربية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2013 بحوالى 58.9 في المائة. وواصلت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموها باعتبارها وجهة أساسية للصادرات، وعوضت عن تراجع حصة أوروبا. ومعظم الصادرات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ ذات صلة بالطاقة. وتُقدّر حصة التجارة البينية بنسبة 9.2 في المائة من مجموع الصادرات الإجمالية، وبنسبة 13.7 في المائة من مجموع الواردات الإجمالية. ونمت نسبة الواردات إلى المنطقة العربية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتصل إلى 42.9 في المائة من مجموع الواردات الإجمالية في عام 2013. وانعكس الاتجاه التراجعي الذي طال أمده في الاستيراد من أوروبا، إذ بلغت نسبة الواردات 32.6 في المائة بعد أن كانت حوالى 30.6 في المائة في العام السابق.

وقُدّر صافي صادرات الاقتصادات العربية بمبلغ 327 مليار دولار في عام 2013، أي في تراجع بنسبة 21 في المائة عن العام السابق (الشكل 6 (أ)). ولا يعتبر هذا التراجع سلبياً بالنسبة إلى المنطقة، بل يشير إلى نمو قوي في الطلب المحلي، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ساهم في زيادة الواردات في سنة سجلت بعض الانخفاض في صادرات النفط. وبقيت بلدان مجلس التعاون الخليجي من مجموع بلدان المنطقة العربية في عداد البلدان المصدرة في عام 2013. فبسبب التدهور السريع في الصادرات النفطية الليبية، تحولت مجموعة بلدان المغرب إلى موقع الاستيراد في عام 2013. أما بلدان المشرق وأقل البلدان العربية نمواً في موقع الاستيراد الصافي.

ويبيّن هذا التوصيف للوضع الدولي في مجالي التمويل والتجارة اعتماد المنطقة العربية المتزايد على إيرادات الصادرات النفطية. ولم تساهم إيرادات الصادرات النفطية المستقرة والمرتفعة في البلدان الأساسية المصدرة للنفط في المنطقة في تكوين ثروة المنطقة بالمستوى الذي شهدته سنوات الفورة في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة. ومن حيث رسملة أسواق الأسهم، ظل النمو في عام 2013 أقل بكثير من المستوى الذي بلغه في الفترة السابقة، حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وظلت معدلات التجارة البينية العربية منخفضة، بالرغم من أهميتها للبلدان غير المصدرة للنفط في المنطقة في تعويض الأسواق المفقودة في أوروبا. وأصبحت معظم البلدان العربية مستوردةً صافية، تحتاج إلى تمويل العجز في الميزان التجاري. وأدى ضعف التدفقات المالية إلى المنطقة، ما عدا إلى بعض بلدان المغرب، بالمزيد من البلدان إلى حالة نقص في العملات الأجنبية.

## دال. ملاحظات ختامية

في خضم التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، يمكن تلخيص التحديات الكبرى الماثلة أمام الاقتصاد العالمي بما يلي: (أ) حجم الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بحركة أسواق رأس المال الدولية، والميزان الخارجي للبلدان النامية، وقيمة عملاتها الوطنية جراء التغيير في سياسة الاحتياطي الفدرالي؛ (ب) مدى إمكانية اعتماد سياسات نقدية توسعية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ (ج) مدى إمكانية تقليص الفجوة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية والمشاركة في الاقتصاد، ومن حيث الأطر الداعمة للمطالبة بالحقوق الاقتصادية.

ويمكن القول إن وضع المنطقة العربية في سياق التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية في عام 2013 وحتى حزيران/يونيو 2014 كان غير متوازن في مجالات عدة بالمقارنة مع مناطق أخرى. فالمنطقة العربية ككل ليست على مسار تحقيق تنمية متوازنة على اختلاف ما تملكه من مخزون الموارد الطبيعية وما حققته من مستويات إنمائية. ولا تزال البنية الاقتصادية والتجارية لبلدان المنطقة شديدة التأثر بقطاع النفط، وهي تسجل أعلى معدلات في البطالة وأوسع الفوارق بين الجنسين بالمقارنة مع المناطق الأخرى، كما يظهر من ارتفاع معدلات البطالة في صفوف النساء.

واستعادت المنطقة دورها كمزود بالأموال في أسواق رأس المال الدولية، خلافاً لما كانت عليه خلال فترة الفورة السابقة 2003-2008. ونمت معدلات التجارة بين المنطقة العربية وشرق وجنوب آسيا، وضعفت مع مناطق أخرى قريبة من المنطقة جغرافياً كأوروبا وأفريقيا. وفي معالم التطوّرات العالمية ما يدل على حالة استقطاب داخل المنطقة العربية. فالبيئة الاقتصادية العالمية لم تكن داعمة بما فيه الكفاية لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية كالتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وتضييق الفجوة بين الجنسين. وفي ظل تراجع متوقع في إيرادات الصادرات النفطية في الفترة 2015-2014، يبقى على البلدان أن تحقق نمواً قوياً في الصادرات غير النفطية يمكنها من الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي العالمي.

”يبقى تأمين فرص العمل في طليعة أولويات السياسة العامة في المنطقة العربية”

# 2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

## ألف. الحالة والتوقعات الاقتصادية

### 1. لمحة عامة

شهدت المنطقة العربية في عام 2013 تباطؤاً في النمو الاقتصادي مقارنة بما كان عليه في عام 2012، وذلك لأسباب رئيسية منها تراجع نمو عائدات النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي أكبر البلدان المصدرة للنفط. وبينما سلكت هذه البلدان بثبات مسار الانتعاش الاقتصادي، ظلت حالة الاستقطاب في الأداء الاقتصادي قائمة بينها وبين البلدان العربية الأخرى. واقتصرت بوادر الانتعاش على عدد قليل من بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً. فمعظم بلدان هذه المجموعات تعاني من ركود في النشاط الاقتصادي بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية. ولا تزال الأزمة في الجمهورية العربية السورية تلقي بتداعياتها على البلدان المجاورة، فتعوق النشاط الاقتصادي عبر الحدود، من تجارة واستثمار وسياحة. ولم تبلغ وتيرة الانتعاش الاقتصادي في أوروبا المستوى الكافي للتأثير إيجاباً على الصادرات غير النفطية من بلدان المشرق والمغرب، وبقيت معدلات البطالة المرتفعة قضية ملحة في جميع البلدان العربية، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تواصل العمل بسياسات الاستعاضة عن القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة وطنية. ويبقى تأمين فرص العمل في طليعة أولويات السياسة العامة في المنطقة العربية.

وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بالأرقام الحقيقية قارب 3.0 في المائة في عام 2013 بعد أن كان 7.7 في المائة في عام 2012 (الجدول 7). وهذا التراجع، الذي شهدته المنطقة من قبل في عام 2011 سببه عدم استقرار الأداء الاقتصادي في ليبيا. فإذا لم يحسب الاقتصاد الليبي يرتفع متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة إلى 4.1 في المائة في عام 2012 و3.2 في المائة في عام 2013. ولا تزال مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي قوة النمو في المنطقة، ما يفسر حالة الاستقطاب القائمة بين اقتصادات هذه البلدان وسائر البلدان العربية التي لا تزال تشهد حالة عدم استقرار سياسي، واضطرابات اجتماعية، ونزاعات مسلحة، وتكتنف النشاط الاقتصادي فيها حالة من عدم اليقين. وفي خضم هذه الظروف، سجلت المنطقة بعض بوادر التحسن. فقد حققت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً طفيفاً مع بدء تبدد حالة عدم اليقين حيال الانتعاش الاقتصادي العالمي. وسجلت المنطقة نمواً إيجابياً في معدل رسملة أسواق الأوراق المالية. وتمكن كل من الأردن، وتونس، والسودان، ومصر، واليمن من وقف استنفاد الاحتياطي من العملات الأجنبية فتجنبت هذه البلدان أزمةً في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، لا يزال النقص في التمويل كبيراً في البلدان العربية التي تمر بتحولات اجتماعية وسياسية[1]. ولم تتعافَ بعد آلية السوق التي أنشأت روابط اقتصادية، مكنت البلدان من الاستفادة من الآثار الإيجابية غير المباشرة لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي في العقد الماضي. وفي عام 2013، ازدادت حاجة بلدان المشرق وبلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً إلى الدعم المالي الوافد من مصادر خارجية ثنائية ومتعددة الأطراف، للتعويض عن النقص في العملات الأجنبية والحد من ضغوط التضخم وتثبيت سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على أسس صلبة.

ومن المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً قوياً في عامي 2014 و2015. غير أن إيرادات صادرات الطاقة يُحتمل أن تسجل انخفاضاً طفيفاً في أكبر البلدان المصدرة. ومن المتوقع أن يستمر الركود في البلدان المستوردة للطاقة في ظل استبعاد حدوث أي تبدد في عوامل الخطر غير الاقتصادية في المستقبل القريب. ويتوقع أن تسجل الاقتصادات العربية نمواً بمعدل 3.5 في المائة في عام 2014.

وتشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ 6.6 في المائة في عام 2013، بعد أن كان 5.6 في المائة في عام 2012 (الجدول 7).

**الجدول 7.** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2011-2015 (النسبة المئوية للتغيّر السنوي)

| البلد/المنطقة | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | | | | | معدل تضخم أسعار الاستهلاك | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012أ/ | 2013ب/ | 2014ج/ | 2015ج/ | 2011 | 2012 | 2013 | 2014ج/ | 2015ج/ |
| البحرين | 1.9 | 3.4 | 5.3 | 4.0 | 3.8 | -0.4 | 2.8 | 3.5 | 3.1 | 3.0 |
| الكويت | 10.2 | 8.3 | 4.0 | 3.8 | 3.6 | 4.8 | 2.9 | 2.6 | 3.2 | 3.7 |
| عُمان | 0.9 | 5.8 | 3.0 | 3.8 | 3.2 | 4.1 | 2.9 | 1.3 | 2.1 | 2.9 |
| قطر | 13.0 | 6.2 | 6.5 | 5.5 | 6.0 | 1.9 | 1.9 | 3.1 | 4.2 | 4.6 |
| المملكة العربية السعودية | 8.6 | 5.8 | 3.8 | 4.0 | 4.0 | 3.7 | 2.9 | 3.5 | 3.3 | 3.5 |
| الإمارات العربية المتحدة | 3.9 | 4.4 | 5.0 | 5.2 | 4.8 | 0.9 | 0.7 | 1.1 | 2.4 | 2.7 |
| بلدان مجلس التعاون الخليجي | 7.3 | 5.7 | 4.3 | 4.4 | 4.3 | 2.9 | 2.2 | 2.6 | 3.0 | 3.3 |
| مصرد/ | 1.8 | 2.2 | 2.1 | 2.4 | 3.3 | 10.5 | 7.3 | 9.5 | 13.5 | 8.5 |
| العراق | 9.5 | 9.0 | 6.1 | 6.8 | 7.9 | 5.6 | 6.1 | 1.9 | 5.1 | 5.8 |
| الأردن | 2.6 | 2.7 | 2.8 | 3.0 | 3.2 | 4.4 | 4.8 | 5.6 | 3.0 | 3.4 |
| لبنان | 2.0 | 1.2 | 1.7 | 2.5 | 3.2 | 5.1 | 6.4 | 5.7 | 3.0 | 3.9 |
| فلسطين | 12.2 | 5.9 | 1.8 | 2.6 | 3.0 | 2.9 | 2.7 | 1.8 | 2.6 | 3.0 |
| الجمهورية العربية السوريةه/ | -3.4 | -21.8 | -22.5 | .. | .. | 4.8 | 37.4 | 87.3 | 42.7 | 12.0 |
| بلدان المشرق | 2.7 | 0.1 | -0.6 | 2.9 | 3.6 | 7.7 | 10.9 | 18.1 | 14.2 | 7.7 |
| الجزائر | 2.8 | 3.3 | 3.0 | 3.6 | 3.5 | 4.5 | 8.9 | 3.3 | 4.0 | 4.1 |
| ليبيا | -61.3 | 98.2 | -3.0 | -5.0 | 12.0 | 15.5 | 6.1 | 2.6 | 3.5 | 4.0 |
| المغرب | 5.0 | 2.7 | 4.6 | 3.6 | 4.9 | 0.9 | 1.3 | 1.9 | 2.4 | 2.5 |
| تونس | -0.2 | 4.1 | 2.8 | 3.0 | 3.7 | 3.6 | 5.6 | 6.1 | 5.2 | 4.5 |
| بلدان المغرب | -9.2 | 21.2 | 2.2 | 1.9 | 5.5 | 5.6 | 6.0 | 3.2 | 3.7 | 3.7 |
| جزر القمر | 2.6 | 3.0 | 3.4 | 3.8 | 4.1 | 1.8 | 6.3 | 1.6 | 2.0 | 2.0 |
| جيبوتي | 4.5 | 4.8 | 5.3 | 5.8 | 6.4 | 5.1 | 3.7 | 3.5 | 2.2 | 2.5 |
| موريتانيا | 3.7 | 7.0 | 6.1 | 5.9 | 6.2 | 5.6 | 4.9 | 4.6 | 5.0 | 5.2 |
| الصومال | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| السودان | 1.9 | 1.1 | 3.2 | 2.5 | 3.3 | 18.1 | 35.6 | 37.1 | 32.0 | 15.0 |
| اليمن | -12.8 | 2.0 | 3.5 | 2.6 | 2.5 | 19.3 | 10.1 | 11.0 | 11.7 | 12.6 |
| أقل البلدان العربية نمواً | -2.8 | 1.6 | 3.4 | 2.7 | 3.2 | 17.8 | 25.4 | 26.6 | 23.7 | 13.6 |
| مجموع المنطقة العربيةو/ | 2.7 | 7.7 | 3.0 | 3.5 | 4.3 | 5.0 | 5.6 | 6.6 | 6.1 | 4.7 |

**المصادر:** ESCWA, 2013c، باستثناء الجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي وموريتانيا، حيث استُمدت البيانات من مصادر وطنية.
معدلات تضخم أسعار الاستهلاك مستمدة من مصادر وطنية لشهر نيسان/أبريل 2014 (المصادر الوطنية كلها واردة في قائمة المراجع ص. 90).
أ/ بيانات عام 2012 هي إصدارات أولية من مصادر وطنية وهي قابلة للمراجعة. البيانات للجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان واليمن مقدرة حتى ني سان/أبريل 2014.
ب/ تقديرات حتى آذار/مارس 2014.
ج/ توقعات حتى أيار/مايو 2014.
د/ بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.
ه/ بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية، التقديرات هي للفترة 2011-2013. ونظراً إلى النقص في البيانات، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية لعامي 2014 و2015.
و/ بيانات مجموعة البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2005.
**ملاحظة:** (..) تعني أن البيانات غير متوفرة ولم يفد بها مستقلة.

وبقيت أسعار منتجات الطاقة والمعادن والمواد الغذائية مرتفعة، وقد ازدادت ارتفاعاً في أواخر عام 2013. ولكن أسعار السلع الأساسية الدولية لم تترك أثراً ملحوظاً على مستويات الأسعار المحلية في اقتصادات المنطقة. وكما في عام 2012، ارتبط معدل تضخم أسعار الاستهلاك في كل بلد بعوامل خاصة به. وزالت ضغوط الانكماش التي ألمّت بقطاع الإسكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009. وبدأت السلع المرتبطة بالإسكان في بلدان المجلس، لا سيما إيجار الملكيات، تسهم بشكل كبير في الضغوط التضخمية. وارتفع معدل تضخم أسعار الاستهلاك في هذه البلدان إلى 2.6 في المائة في عام 2013 غير أنه بقي الأدنى مقارنة بسائر مجموعات بلدان المنطقة. وبقي مستوى معدل التضخم منخفضاً في جزر القمر، والعراق، وفلسطين، وليبيا، والمغرب في عام 2013. غير أن الاختناقات الهيكلية في العرض أدت إلى ارتفاع الأسعار في سائر بلدان المنطقة. وسبّب النقص في العملات الأجنبية في الجمهورية العربية السورية والسودان ارتفاعاً حاداً في معدل التضخم في حين لا يزال هذا المعدل على ارتفاعه في مصر واليمن على أثر تفاقم الديون الحكومية.

من المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية 6.1 في المائة في عام 2014. وأن يبقى أثر الأسعار الدولية للسلع الأساسية محدوداً، رغم الارتفاع الطفيف المتوقع في أسعار الأغذية. وقد يشكّل قطاع الإسكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدراً للمزيد من الضغوط التضخمية، ومن المحتمل أن تسجل

## **الإطار 5.** النزاعات الناشئة وتحديث التوقعات*

### 1. قطاع غزة في دولة فلسطين

تكبّد قطاع غزة تكاليف بشرية واقتصادية باهظة منذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في 7 تموز/يوليو 2014. وكان وضع اقتصاد غزة متردياً قبل الأزمة الإنسانية بسبب الحصار الإسرائيلي منذ عام 2007. وفي عام 2013، لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المستويات التي كان عليها في عام 2004. ويبقى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطاع في حيز غير الممكن ما لم تتحقق الاستقلالية اللازمة لإحياء الاقتصاد في فلسطين في ظل ضمانات دولية تؤكد على حق الفلسطينيين في التنمية. غير أن اقتصاد فلسطين عموماً، واقتصاد غزة خصوصاً، لا يزال ضعيفاً في ظل حرمان فلسطين من الاستقلالية اللازمة للاستمرار. ومع التراجع الكبير في صادرات غزة بسبب الحصار، أصبح الاقتصاد يعتمد على أشكال مختلفة من تحويلات الموارد مثل المعونة الأجنبية، والتحويلات المالية. وفي الربع الأول من عام 2014 بلغ معدل البطالة 40.8 في المائة، بعد أن ارتفع بسرعة من 27.9 في المائة في الربع الثاني من عام 2013، علماً أن 56.3 في المائة من العاملين هم موظفون في قطاع الخدمات، لا سيما في القطاع العام.

ويُحتمل أن تتغير التوقعات بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في ظل سرعة تفاقم الأزمة في البلد (شكل الإطار 1). وفي السيناريوهين 1 و2، من المفترض أن يكون الأثر محدوداً في غزة وأن تنتهي العمليات العسكرية في نهاية أيلول/سبتمبر 2014. وفي كلا السيناريوهين، يستمر الاقتصاد في الضفة الغربية على ما سجله من ضعف في عام 2013. ويُفترض في السيناريو 2 انطلاق إعادة الإعمار وتأمين حرية تنقل الفلسطينيين عبر الحدود، في حين يُفترض في السيناريو 1 أن تبقى هذه الحركة محدودة. وحسب السيناريو 1، يسجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 2.0 في المائة في عام 2014 قبل أن يعود فيسجل نمواً بنسبة 0.3 في المائة في عام 2015. أما في السيناريو 2، فتبل نسبة الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي 2.0 في المائة، ويمكن أن يبلغ مستوى النمو 4.2 في المائة بفعل أنشطة إعادة الإعمار. وفي حال توسّعت الأزمة لتشمل الضفة الغربية، يمكن أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 9.0 في المائة في عام 2014 وقد يستمر الركود في عام 2015 مع انكماش بنسبة 1.1 في المائة. وتتوقف التوقعات على مسار تطوّر الأزمة ولا يمكن أن تكون قاطعة حتى تموز/يوليو 2014.

## **الإطار 5.** النزاعات الناشئة وتحديث التوقعات*

### 2. العراق

تدهور الوضع الأمني في شمال العراق ووسطه بسرعة منذ حزيران/يونيو 2014. وقد يؤدي استمرار أعمال العنف المسلح وتفاقم عدم اليقين الاجتماعي والسياسي إلى عواقب اقتصادية مختلفة. وتستند مجموعات التوقعات المنقحة إلى ثلاثة سيناريوهات (شكل الإطار 2). يفترض في السيناريو 1 عدم حدوث تغيّر كبير في قدرة البصرة على تصدير النفط. وقد دخل في حساب توقعات أيار/مايو توقف صادرات النفط الخام من حقول النفط في كركوك (الجدول 7) بعد تخريبها في أذار/مارس 2014. وقد تؤثر الأزمة بتطوّراتها السريعة على الطلب المحلي في البصرة في المنطقة التابعة لحكومة إقليم كردستان، وتؤدي إلى وقف مشاريع البناء في ضواحي بغداد ما قد يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للعراق. وفي هذا السيناريو، يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة 4.0 في المائة في عام 2014 و4.1 في المائة في عام 2015. ويُفترض في السيناريو 2 حدوث آثار سلبية على قدرة البصرة على تصدير النفط ما قد يؤدي إلى تراجع مستوى الصادرات بنسبة 20 في المائة، إضافة إلى الافتراض الوارد في السيناريو 1. وفي هذا السيناريو، يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة 3.3 في المائة في عام 2014 و1.2 في المائة عام 2015. ويفترض في السيناريو 3 حدوث آثار سلبية على قدرة تصدير النفط من البصرة ما قد يؤدي إلى تراجع مستوى الصادرات بنسبة 50 في المائة، إضافة إلى الافتراض الوارد في السيناريو 1. وفي هذا السيناريو، يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة 2.1 في المائة في عام 2014 قبل أن يشهد انكماشاً بنسبة 0.3 في المائة عام 2015.

### 3. ليبيا

احتدم القتال بين المجموعات المتقاتلة في ليبيا في تموز/يوليو 2014، ما أدى إلى إجلاء جماعي للأجانب، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، والدبلوماسيون، ورجال الأعمال والعمال غير المهرة. واستندت توقعات أيار/مايو إلى إسقاط يستبعد انتعاش قطاع النفط، ويبقى الإسقاط نفسه بعد التحديث. ويتوقع أن يكون لانهيار الطلب المحلي أثر كبير على الاقتصاد الليبي. وعلى الرغم من التقلب في الصادرات النفطية وحالة عدم الاستقرار السياسي، استمر الطلب المحلي في الانتعاش، حتى توقف بسبب استمرار العنف المسلح. ولن يتمكن القطاع الخاص الناشئ من تحمل كلفة الخسائر التي يتكبدها جراء تدهور الوضع الأمني. فحوافز المشاركة في الأعمال التجارية ضعفت وثقة المستهلك تزعزعت، ولا يتوقع أن تعود فتنتعش في المستقبل القريب. وفي جميع السيناريوهات، نقحت التوقعات لتكون حصيلتها انكماش بنسبة 27.5 في المائة. وقد يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي 21.4 في المائة في عام 2015 حسب أكثر سيناريوهات إعادة الإعمار تفاؤلاً، و3.4 في المائة حسب السيناريو المتوسط الأجل. وحسب سيناريو أسوأ الافتراضات، يُحتمل أن يدخل الاقتصاد الليبي في حالة انكماش أخرى، تصل نسبته 17.7 في المائة.

### 4. الأثر على التوقعات الأخرى حتى تموز/يوليو 2014

يتوقع أن تؤثر الأزمة العراقية على الاقتصاد الأردني لأن العراق هو الوجهة الرئيسية للصادرات الأردنية. ويتوقع أيضاً أن تؤثر الأزمة في غزة على قطاع السياحة في الأردن. ولكن عدداً من العوامل الأخرى مثل الانتعاش الأخير في الطلب المحلي وتسارع نمو الائتمان قد يعوّض عن أثر هذه الأزمات. وحتى تموز/يوليو 2014، لم تكن الحالة قد توضّحت بما يكفي لتنقيح توقعات الأردن من شهر أيار/مايو 2014 بالأرقام الواردة في الجدول 7. ويتوقع أن تؤثر الأزمة الليبية على اقتصاد تونس ومصر مع عودة رجال الأعمال والعمال من ليبيا، وفقدان إيرادات الاستثمار والتحويلات المالية، وما لذلك من آثار سلبية على الثقة بالمناخ التجاري بسبب القرب الجغرافي لأحداث ليبيا. ولكن حتى تموز/يوليو 2014، لم تكن الحالة قد توضّحت بما يكفي لتنقيح توقعات تونس ومصر من شهر أيار/مايو 2014 بالأرقام الواردة في الجدول 7. وبقيت توقعات أسعار النفط الخام على حالها (الجدول 3). والسبب في ذلك أن الأزمة في العراق لم تؤثر على القدرة العالمية على قدرة العرض العالمية حتى تموز/يوليو 2014. وتراجعت عوامل الخطر الجيوسياسية على أسعار النفط الخام في أسواق الطاقة في أوائل تموز/يوليو 2014.

## **الإطار 5.** النزاعات الناشئة وتحديث التوقعات*

**شكل الإطار 1. فلسطين: مجموعة التوقعات المراجعة للفترة 2015-2014 (بالنسبة المئوية)**

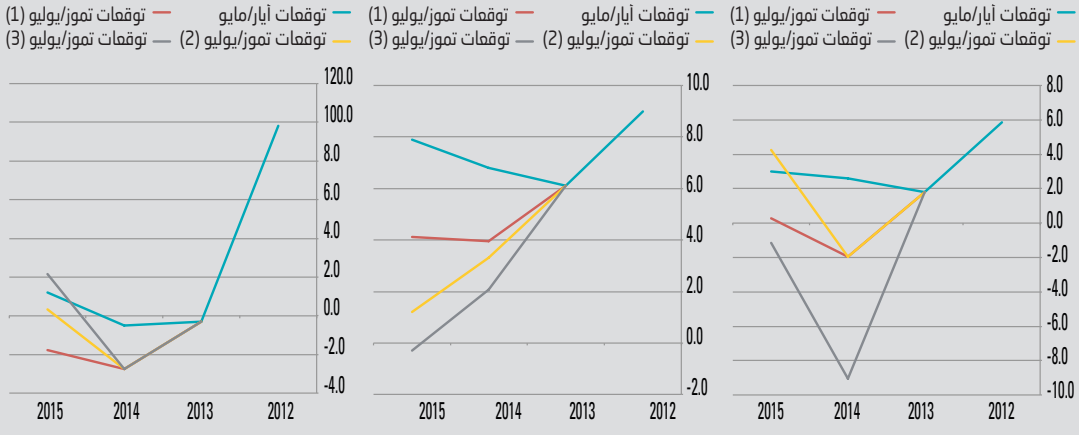


**شكل الإطار 2. العراق: مجموعة التوقعات المراجعة للفترة 2015-2014 (بالنسبة المئوية)**




**شكل الإطار 3. ليبيا: مجموعة التوقعات المراجعة للفترة 2015-2014 (بالنسبة المئوية)**




**المصدر:** حسابات الإسكوا.

* يسلط الإطار 5 الضوء على القضايا الناشئة بعد فترة الرصد التي يتناولها هذا الفصل (كانون الثاني/يناير حتى نيسان/أبريل 2014). وقد أضيف هذا الإطار لأن هذه الأوضاع التي تتابعها الإسكوا عن كثب، قد تغيّر العديد من مقاييس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة في المستقبل. أنظر مثلاً ESCWA, 2012a، وESCWA, 2012b.

معدلات التضخم انخفاضاً طفيفاً بعد أن ارتفعت كثيراً في الجمهورية العربية السورية والسودان في عام 2013 ولكن يُستبعد أن يكون هذا الانخفاض سريعاً في عام 2014 مع استمرار النقص الحاد في العملات الأجنبية لأسباب غير اقتصادية. وقد يرتفع معدل التضخم في مصر واليمن بسبب التوسع النقدي السريع في ظل قيود شديدة على العرض. وستؤثر الإصلاحات المالية المقررة، إذا نفذت، على مستويات الأسعار، لا سيما في تونس ومصر.

وبقيت أسعار الصرف في المنطقة العربية مستقرة في عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق، ما عدا في تونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر. وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، ربط أسعار الصرف بالدولار. وواصل الأردن وجيبوتي ولبنان ربط العملات الوطنية بالدولار، في حين حافظت الكويت على ربط عملتها بسلة من العملات الأجنبية. وحافظت السلطات المالية في تونس والجزائر وجزر القمر والعراق والمغرب وموريتانيا واليمن على نظام التعويم الموجه للعملات الوطنية. وتوقف التراجع في قيمة الجنيه المصري في حزيران/يونيو 2013 واستقر عند 7.0 جنيه تقريباً للدولار الواحد. وانخفضت قيمة الدينار التونسي تدريجياً في عام 2013 من 1.55 دينار إلى 1.67 دينار للدولار الواحد. لكن العملة التونسية انتعشت تدريجياً بعد عملية التحول السياسي في الربع الأول من عام 2014 لتصبح قيمتها 1.58 دينار للدولار الواحد[2]. واستمر التراجع في سعر العملة السورية والعملة السودانية مقابل الدولار حتى استقرت قيمتهما في الربع الأخير من عام 2013، فبلغ سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني 5.7 جنيه للدولار الواحد مقابل 4.42 في أيلول/سبتمبر 2013، ثم تدنى مجدداً إلى 5.71. أما الليرة السورية فهبطت قيمتها بسرعة من 95 ليرة للدولار الواحد في كانون الثاني/يناير 2013 إلى 280 في آب/أغسطس 2013 في الأسواق الموازية. غير أنها عادت وارتفعت بعض الشيء ليستقر سعرها عند 155 ليرة للدولار الواحد في الأسواق الموازية، في الربع الأول من عام 2014. ومن المتوقع أن يبقى وضع ميزان المدفوعات على هشاشته في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن في عام 2014. ومن المستبعد أن يتحسن وضع الميزان

الخارجي في بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً.

## 2. بلدان مجلس التعاون الخليجي

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب التقديرات، نحو 4.3 في المائة في عام 2013، بعد أن كان 5.7 في المائة في عام 2012. وقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في هذا النمو مع انخفاض إيرادات الصادرات النفطية بعد أن سجلت أعلى مستوياتها في عام 2012. وأصبحت قطاعات أخرى غير النفط تحرّك النمو، والدليل على ذلك الانتعاش القوي الذي شهدته دبي في الإمارات العربية المتحدة. ولوحظ جوّ من الارتياح والثقة في اقتصادات البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، التي استمرت في تعزيز قيمة الأصول المالية والعقارية. وبحلول الربع الأول من عام 2014، تجاوزت مؤشرات أسعار الأسهم المستوى الذي كانت عليه قبل أزمة عام 2008 في قطر والمملكة العربية السعودية. واستكملت المؤسسات المالية في مجموعة بلدان المجلس تعديل بيانات الميزانية. وإضافة إلى الموقف المالي الناشط، عملت هذه البلدان بسياسة التوسع النقدي، في اتجاه إلى زيادة تمويل الأنشطة الاقتصادية الداعمة لنمو الطلب المحلي.

وفي عام 2013، ازدادت صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في حين تراجعت حصة وارداتها منها وتحسّنت حصة الواردات من أوروبا (الشكل 7). وبقيت التجارة بين بلدان المجموعة في حالة ركود مماثلة لما شهدته السنة السابقة، إذ قدّرت حصتها بنسبة 7.5 في المائة للصادرات و11.2 في المائة للواردات في عام 2013. وتجاوزت صادرات جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي وارداتها في عام 2013، نتيجة لاستقرار وارتفاع أسعار النفط الخام في الأعوام الأخيرة، وعدم حدوث نقص في العملات الأجنبية في هذه البلدان (الشكل 8). وأشارت التقديرات إلى تراجع طفيف في فائض الحساب الجاري في بلدان المجلس في عام 2013، ولكن بدرجات متفاوتة. ومع تباطؤ حركة التراكم، كانت بلدان المجلس تحتفظ بمخزون وفير من العملات (الشكل 9).

وفي عام 2013، أشارت التقديرات إلى تغيّر هامشي في حجم الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس، باستثناء الإمارات العربية المتحدة (الشكل 10). وتراجعت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من 24 في المائة في عام 2012 إلى 21.5 في المائة في عام 2013 في الإمارات العربية المتحدة، بعد اعتماد تدابير مالية معاكسة للدورة الاقتصادية في عامي 2009 و2010. وتشير التقديرات إلى أنّ الإنفاق الرأسمالي في عمان والمملكة العربية السعودية بقي مرتفعاً في عام 2013، ما يؤكد على الدعم الفاعل من الحكومة لإنشاء البنى الأساسية. وتشير التقديرات إلى فوائض في الميزانية في السنة المالية التي تشمل عام 2013 في جميع بلدان المجموعة باستثناء البحرين، حيث يبقى العجز في الميزانية في مستوى يمكن السيطرة عليه لكونه أقل من المستوى المخطط له في ميزانية البحرين لفترة السنتين 2013-2014.

ويُتوقع أن تبقى القيود المالية على انتعاش الطلب المحلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي محدودة وما يزال قائماً منها يشمل طلب الائتمان وإمكانية الحصول عليه، فيؤثر على نمو المعروض النقدي (الشكل 9). وفي عام 2013، انتعش نمو المعروض النقدي بسرعة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وكان انتعاشه ملحوظاً في الإمارات العربية المتحدة بعد توقّفه في منتصف عام 2012. وبقي نمو المعروض النقدي على مستويات مرتفعة في سائر بلدان المجلس رغم بطء وتيرته. وفي ظل هذا النمط من نمو المعروض النقدي، الذي بقي دون المستويات القصوى التي بلغها في عام 2008، يُعتبر الانتعاش الاقتصادي الحالي في بلدان المجلس قوياً في غياب أي مؤشر إلى تزايد الديون.

ومن المتوقع أن يحافظ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى ذاته تقريباً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2014. ويمكن التعويض عن انخفاض إيرادات صادرات النفط بنمو القطاع غير النفطي، الذي يمكن أن يسهم في استقرار نمو الطلب المحلي. ومن العوامل الأخرى التي ينبغي النظر فيها أيضاً، السياسات المالية، ونسبة أنشطة القطاع غير النفطي، وقوة القطاع المالي المرتبطة بالتوسع النقدي. وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة 4.4 في المائة، وأن تشهد الإمارات العربية المتحدة وقطر نمواً يفوق متوسط المجموعة مع التوسع السريع للقطاع غير النفطي، وأن تشهد المملكة العربية السعودية أيضاً انتعاشاً في الطلب

**الشكل 7.** التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

أ. صافي صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي: المجموع الإجمالي (بمليارات الدولارات)

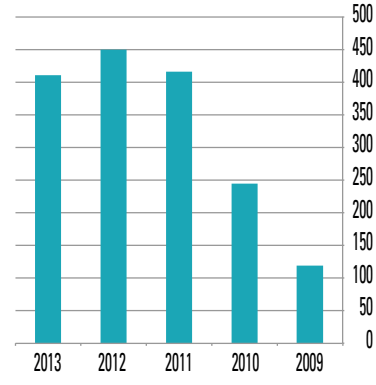


ب. الوجهات الإقليمية لصادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية من قيمة المجموع الإجمالي)

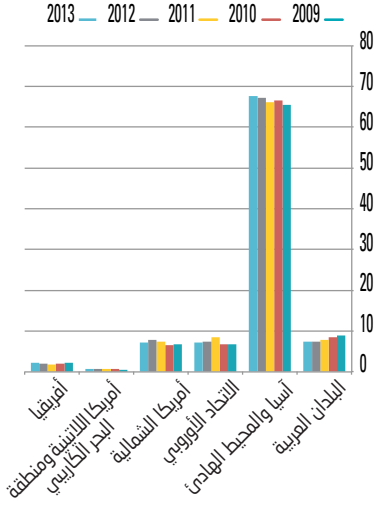


ج. المصادر الإقليمية لواردات بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية من قيمة المجموع الإجمالي)

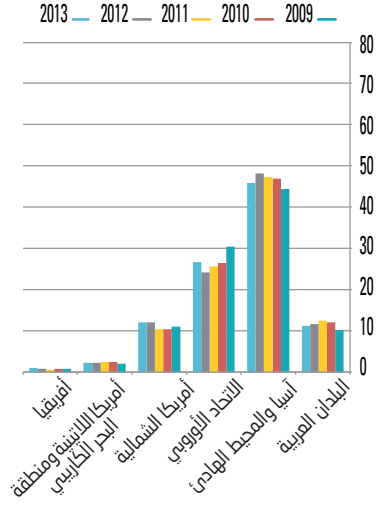


**المصدر:** توجهات الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.
**ملاحظة:** أفريقيا: أفريقيا باستثناء البلدان العربية.

المحلي مع استمرار سياستها المالية العامة الناشطة. ومن المحتمل أن يؤثر النقص في عمّال البناء الناجم عن ترحيل العمال الأجانب غير الشرعيين على تنفيذ مشاريع البناء المقررة. وتشير التقديرات إلى استمرار النمو الثابت، ولو كان بمعدل منخفض، في البحرين وعمان والكويت على أثر انتعاش الطلب المحلي في هذه البلدان. وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 5.5 في المائة في قطر، و5.2 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و4 في المائة في البحرين والمملكة العربية السعودية، و3.8 في المائة في عُمان والكويت.

## 3. بلدان المشرق

تشير التقديرات إلى انكماش في اقتصادات بلدان المشرق بمتوسط قدره 0.6 في المائة في عام 2013، بعد نمو بلغ 0.1 في المائة في عام 2012. ولا تزال الأزمة في الجمهورية العربية السورية وتداعياتها على البلدان المجاورة تؤثر على اقتصاد هذه البلدان. فحالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية السائدة تقوّض التطلّعات الطموحة للنشاط الاقتصادي، كالاستثمارات المادية. وأسهم انخفاض أسعار الطاقة في التحكم بالعجز في الحساب الجاري وظهور بعض علامات الارتياح الاقتصادي. فقد سجل مؤشر سوق الأسهم في مصر مثلاً انتعاشاً في الربع الأول من عام 2014 وتجاوز المستوى الذي كان عليه في بداية التحولات الاجتماعية والسياسية في كانون الثاني/يناير 2011. ولكن التراجع في قطاع السياحة وغياب حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة دفعا بالبلدان إلى الاعتماد على الدعم المالي الثنائي لسد العجز في الحساب الجاري. ومع ازدياد مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، استطاع الأردن ومصر تخفيف التشدّد في السياسة النقدية. وتشير التقديرات إلى أن الأردن ولبنان سجلا نمواً إيجابياً في عام 2013 ولكنه لم يكن كافياً للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين بسبب تدفق اللاجئين والنازحين من الجمهورية العربية السورية. وأثّر نقص الموارد المالية اللازمة لدعم اللاجئين على الأردن ولبنان حيث تدهور مستوى معيشة اللاجئين وحصل ركود في النشاط الاقتصادي المحلي الضروري لاستيعاب الارتفاع الكبير والمفاجئ في عدد السكان. ولا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد على إنتاج النفط الخام، والأنشطة المرتبطة بقطاع النفط في جنوب البلد، والانتعاش الاقتصادي الثابت في المنطقة التي تديرها

حكومة إقليم كردستان. ولكن الفوارق اتسعت بين المناطق العراقية إثر توقف النشاط في المنطقة الوسطى بسبب تزايد المخاطر الأمنية. وأدى تدمير المرافق الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية إلى تجميد النشاط الاقتصادي. وأدى ارتفاع تكاليف النقل داخل البلد إلى شل الاقتصاد، حتى في المناطق غير المتأثرة مباشرة بالعنف والنزاع. وفي فلسطين تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوقفت أنشطة البناء التي كانت رافد انتعاش الطلب المحلي لإعادة إعمار قطاع غزة. فعمليات الحصار والاضطرابات الأمنية تثقل كاهل الاقتصاد في فلسطين.

وفي عام 2013، واصلت صادرات بلدان المشرق إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموها حتى بلغت 44.4 في المائة تقريباً من مجموع الصادرات، ما يشير إلى ارتفاع قيمة صادرات الطاقة والموارد الطبيعية من

**الشكل 8.** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2009-2014

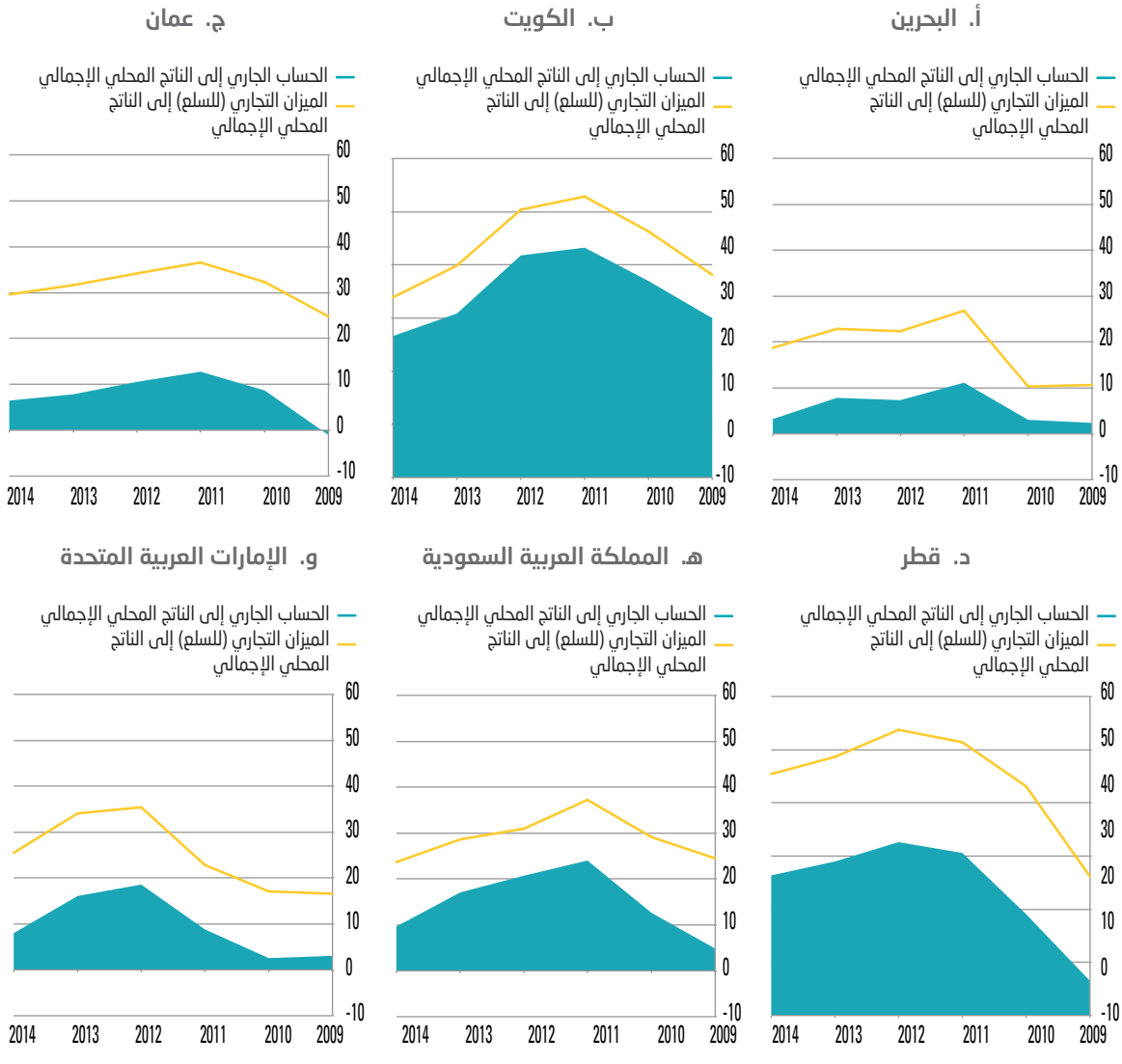


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Central Bank of Bahrain, 2014; Central Bank of Kuwait, 2013; Central Bank of Oman, 2014; Central Bank of Qatar, Balance of Payments; Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Statistics; and Central Bank of the United Arab Emirates, 2013, 2012, 2011 and 2010.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

هذه المجموعة (الشكل 11). وتزايدت وارداتها من آسيا والمحيط الهادئ أيضاً لتبلغ 52.4 في المائة تقريباً من مجموع وارداتها. وشهدت حصة التجارة البينية التقديرية ركوداً في عام 2013، فبلغت حصة الصادرات 20.2 في المائة والواردات 20.9 في المائة. ولكن حصة التجارة البينية بقيت أعلى بكثير منها في مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب. وبقي حجم واردات مجموعة بلدان المشرق يفوق حجم صادراتها، وسجلت جميع بلدانها، باستثناء العراق، عجزاً تجارياً موّلته من الفائض في حساب الخدمات (النقل والسياحة)، وحساب الإيرادات والتحويلات الجارية مثل التحويلات المالية وتدفقات رأس المال الوافدة (الشكل 12). وبما أن تركيبة الميزان التجاري لا تزال بعيدة عن الحصيلة الإيجابية والحسابات الجارية في عجز مزمن في هذه البلدان، يبقى مدى النقص في العملات الأجنبية وقفاً على حركة التدفقات من رأس المال الوافد. وقبل عام 2011، لم يعان أي بلد في المشرق العربي من نقص في العملات الأجنبية إذ أسهم رأس المال الوافد في تراكم احتياطي

**الشكل 9.** المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2008-2014

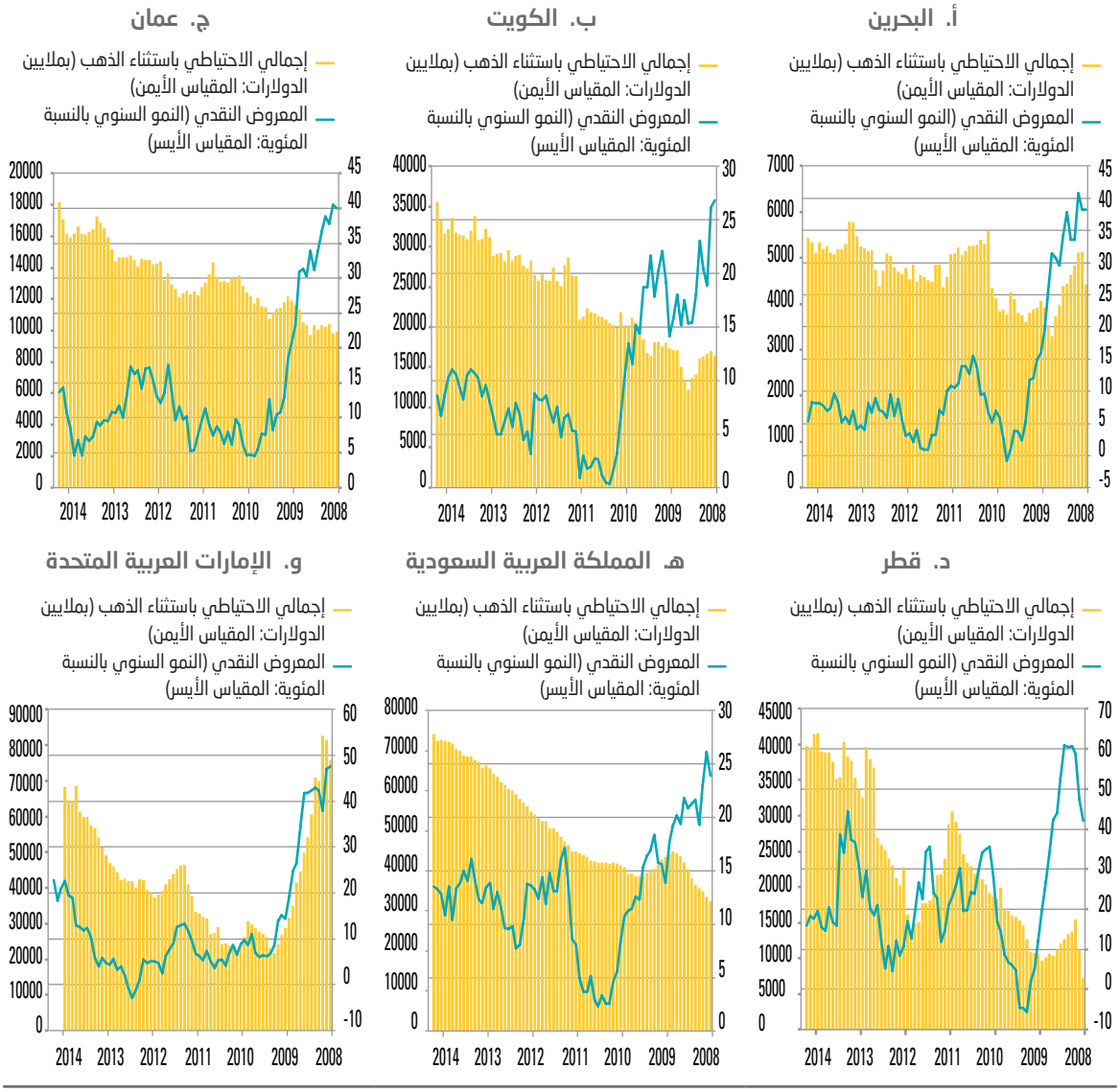


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

العملات وتمويل العجز في الحساب الجاري (الشكل 13). وبعد عام 2011، استنفد الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر احتياطي العملات الأجنبية، غير أن الوضع عاد فاستقر في الأردن ومصر في أواخر عام 2013. وتشير التقديرات إلى تغيّر طفيف في حجم الإنفاق الحكومي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 في بلدان المشرق، باستثناء مصر حيث ازداد الإنفاق الحكومي من 33.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2012/2011 إلى 38.3 في المائة في السنة المالية 2013/2012 (الشكل 14). ونتيجة لذلك، ازداد العجز في ميزانية مصر من 10.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2012/2011 إلى

**الشكل 10.** الوضع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2009-2014

**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Central Bank of Bahrain, 2013; Central Bank of Kuwait, 2013; Central Bank of Oman, 2014, and Oman, National Centre for Statistics and Information, 2013a; Central Bank of Qatar, 2014; Saudi Arabian Monetary Agency, Annual Statistics; and United Arab Emirates, Ministry of Finance, 2013 and 2012, and National Bureau of Statistics, 2012.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

14.3 في المائة في السنة المالية 2013/2012. ولوحظ ارتفاع العجز في ميزانية فلسطين ولبنان في عام 2013، بحيث قارب 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين و9.2 في المائة في لبنان. وتمكّن الأردن من خفض العجز من 8.3 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012 إلى 5.5 في المائة في عام 2013. وتشير التقديرات إلى فائض في ميزانية العراق في عام 2013، من المتوقع أن يتحوّل إلى عجز في ميزانية عام 2013 بسبب انخفاض إيرادات النفط.

وفيما يتعلق بانتعاش الطلب المحلي، يتوقع أن تعاني بلدان المشرق من قيود على النفقات المالية. فالنقص في العملات الأجنبية فرض قيوداً خفيفة على اقتصاد مصر وقيوداً شديدة على اقتصاد الجمهورية العربية السورية. وفي ظل هذه القيود، شهد الأردن، والعراق، وفلسطين ومصر تسارعاً هاماً في المعروض النقدي (الشكل 13). وفي الأردن والعراق وفلسطين، ترافق نمو المعروض النقدي مع تراكم الاحتياطي من العملات الأجنبية، ما يشير إلى أن نمو المعروض استفاد من تدفق الأموال من الخارج. غير أن نمو المعروض النقدي في مصر لم يستفد من هكذا تدفق، ما يدل على احتمال وجود أسباب مالية أخرى للارتفاع الأخير في مستوى تضخم أسعار الاستهلاك. وعلى الرغم من الحجم الكبير لاحتياطي العملات الأجنبية المتراكم على مدى العقد الماضي، شهد نمو المعروض النقدي ركوداً في لبنان، ما يشير إلى ضعف في الطلب المحلي والنشاط الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يكون هناك ركودٌ في بلدان المشرق في عام 2014 وأن يبقى معدل النمو فيها 2.9 في المائة. ولم يحتسب معدل النمو في الجمهورية العربية السورية بسبب عدم توفر البيانات الكافية. وتطغى حالة عدم اليقين والمخاطر السياسية والجيوسياسية التي تعرقل الاستثمار على العوامل الإيجابية القليلة القابلة لتحسين النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون نمو الطلب المحلي والصادرات من خارج قطاع الطاقة ضعيفاً في جميع بلدان المشرق. ولكن من المستبعد أن تواجه هذه البلدان صعوبات في ميزان المدفوعات بفضل الدعم الذي تقدمه بلدان المنطقة إلى البلدان التي تسجل عجزاً في الحساب الجاري. ومع استمرار التشدد في السياسات المالية، تعتمد البلدان على السياسات النقدية في تقديم حوافز للنمو. وفي عام 2014 من المتوقع أن يبلغ معدّل النمو 3.0 في المائة في الأردن، و6.8 في المائة في العراق، و2.6 في المائة في فلسطين، و2.5 في المائة في لبنان، و2.4 في المائة في مصر.

## 4. بلدان المغرب

تشير التقديرات إلى نمو في مجموعة بلدان المغرب لم تتجاوز نسبته 2.2 في المائة في عام 2013، بعد أن بلغت 21.2 في المائة في عام 2012. وقد تأثر متوسط معدل النمو في هذه المجموعة بالانكماش الذي عاود اقتصاد ليبيا بعد انتعاش في عام 2012. فقد تراجع إنتاج النفط والغاز في ليبيا وانخفضت الصادرات من جديد في النصف الثاني من عام 2013 مع احتلال المجموعات المعارضة للمرافق. وبُذلت جهود مكثفة أدت إلى معاودة إنتاج النفط الخام وتصديره، غير أن نسبة النمو كادت لا تتجاوز نصف النسبة المسجلة قبل عام 2011. وفي المغرب أسهم انتعاش القطاع الزراعي في نمو الاقتصاد في عام 2013، وأدى الاستقرار السياسي النسبي إلى مواصلة التنمية الصناعية. ودعم توفر الأموال الأجنبية الواردة إلى القطاعين العام والخاص انتعاش الطلب المحلي. ومع استقرار إيرادات صادرات الطاقة، بقي الاقتصاد الجزائري متسقاً مع توجهه على المدى المتوسط، غير أنه لم يحقق كامل إمكانياته في ظل غياب التنويع الاقتصادي في القطاعات الخارجة عن نطاق قطاع الطاقة. وكانت تونس البلد الأول الذي استكمل عملية الانتقال السياسي، غير أنّ الأنشطة الاقتصادية تراجعت في الربع الأخير من عام 2013. وعلى الرغم من توفّر الأموال الأجنبية، أدى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع السياحة إلى تفاقم النقص في العملات الأجنبية في عام 2013.

وحافظت بلدان المغرب على علاقات تجارية قوية مع أوروبا في عام 2013 ولا دليل على تغيّر في هذا الاتجاه (الشكل 15). وبطبيعة الحال، بلدان المغرب هي أكثر من تأثّر بالركود في نمو الاقتصاد الأوروبي. وبقيت حصة التجارة البينية من المجموع الإجمالي لصادرات بلدان المغرب وارداتها منخفضة في عام 2013، فبلغت 6.7 في المائة من مجموع الصادرات و10.7 في المائة من مجموع الواردات. وبالنظر إلى عناصر عدم اليقين في الاقتصاد، قد يكون من المفيد أن تنوّع هذه البلدان علاقاتها الاقتصادية ومسالكها الجغرافية من أوروبا إلى البلدان الأفريقية العربية وغير العربية. وتفوق صادرات بلدان المغرب واردتها عندما تكون إيرادات صادراتها من الطاقة مرتفعة بما فيه الكفاية، وينعكس هذا الاتجاه عندما

## **الإطار 6.** التداعيات الاقتصادية للأزمة في الجمهورية العربية السورية والعراق على بلدان المنطقة

في أوائل أيلول/سبتمبر 2013، أثرت الأزمة في الجمهورية العربية السورية على الاقتصاد العالمي، وإن مؤقتاً، ولا سيما عوامل الخطر الجيوسياسية على السلع والأسواق المالية العالمية ما إن سرت شائعات عن توسّع النزاعات المسلحة. وهذا مثال على المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن تطرحها الأزمة، إذ تحدث صدمة سلبية على السلع والأسواق المالية العالمية. وتراجعت قابلية الجهات الاقتصادية في البلدان المجاورة لاستيعاب مخاطر الآثار السلبية للأزمة، لا سيما في الأردن والعراق ولبنان. وضعف ميزان المدفوعات في هذه البلدان، باستثناء العراق. وتبعت هذه التغيّرات التوجه العام للبلدان النامية في ظل التشدد المتوقع في المستقبل القريب في السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية؛ وأدى تراجع قابلية هذه البلدان لتقبل المخاطر إلى تفاقم أوجه الضعف الخارجية. وبقي تصوّر المخاطر المتفاقمة يؤثر على الأنشطة الاقتصادية في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية. وقد ارتفعت قيمة مؤشرات أسعار الأسهم بالدولار في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بدءاً من عام 2013 حتى الفصل الأخير من عام 2014، في حين تراجعت في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة. وفي ظل تزعزع الثقة بالبيئة التجارية، تراجعت الاستثمارت وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الطموحة في هذه البلدان.

ووفقاً للتقارير الكثيرة الصادرة عن هذا الموضوع، يشكل تدفق اللاجئين السوريين إلى البلدان المجاورة، لا سيما إلى الأردن ولبنان، أحد الشواغل الرئيسية، لما له من عواقب اجتماعية واقتصادية*. وقد طلبت حكومة كل من هذين البلدين مراراً المعونة المالية لدعم الخدمات العامة والبنى الأساسية التي تجهد لاستيعاب حاجات اللاجئين. كما أن لوجود اللاجئين في هذين البلدين أثاراً بالغة على أسواق العمل. ففي لبنان مثلاً، تشير تقديرات من عام 2013 إلى أن السكان الذين كانوا يعيشون في البلد قبل الأزمة معرضون لخسارة قدر كبير من دخل الأسر على أثر تراجع في الأجور يصل إلى 50 في المائة نتيجة للازدياد الكبير في المعروض من القوى العاملة. والجدير بالذكر أن معدل البطالة يقارب 29 في المائة حتى لو لم يدخل أسواق العمل أي لاجئ. ومن المتوقع أن يكون الأثر أكبر في القطاع غير النظامي في فئتي ذوي المهارات العالية والمنخفضة في أسواق العمل المجزأة أصلاً في لبنان. فحتى قبل الأزمة، كان العمال السوريون وغيرهم من المهاجرين يتنافسون مع العمال اللبنانيين لمزاولة الأعمال التي تتطلب مهارات منخفضة. وبما أن قانون العمل اللبناني ينص على مستحقات العمال في القطاع النظامي، بما في ذلك الأجور، وساعات العمل، والضمان الاجتماعي، يرى أصحاب العمل ميزة إضافية هامة من حيث الكلفة في توظيف العمال المهاجرين في القطاع غير النظامي بدلاً من العمال اللبنانيين. وبما أن فئة ذوي المهارات المنخفضة تتركز في الغالب في القطاع غير النظامي، لم يعد من الممكن توظيف العمال اللبنانيين في هذه الفئة مع تزايد أعداد العمال الذين لا يمانعون في العمل لقاء أجور منخفضة. كما أن تدفق المهاجرين السوريين من ذوي المهارات زاد من ضغوط المنافسة على العمال اللبنانيين ذوي المهارات، لا سيما في القطاع غير النظامي الذي يتطلب مهارات عالية. ويزوّد استمرار الركود الاقتصادي، أصحاب العمل اللبنانيين بدافع قوي للحد من التكاليف بالإستعانة بالأعداد الكبير من العمال المهاجرين في القطاع غير النظامي.

ومن المتوقع أن يكون للتدهور السريع في الوضع الأمني في العراق في عام 2014 تداعيات عميقة. وتؤثر أعمال العنف المسلح المحتدمة في الجمهورية العربية السورية والعراق على إحدى طرقات التجارة البينية الرئيسية، وعلى الأردن ولبنان لكون العراق وجهة من الوجهات الرئيسية لصادرات هذين البلدين. كما يتوقع أن تؤثر الأزمة في العراق على أوساط الشركات العراقية في الأردن التي حملت إلى الأردن آثاراً إيجابية يوم ازدهرت الأعمال المتصلة بقطاع النفط في العراق. وللأزمة العراقية تداعيات على الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية مع إغلاق طرق التجارة غير الرسمية مع العراق، وقد كان السكان يعتمدون عليها في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لضمان سبل بقائهم. وتضعف المؤسسات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية والعراق، غير أن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الاقتصاد والوضع الاجتماعي والإنساني، بل تؤدي إلى تفكك الروابط البينية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المشرق.

* أصدر البنك الدولي مؤخراً تقريراً يتضمن تحاليل مفصلة عن الوضع في لبنان (World Bank, 2013d).

**الشكل 11.** التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المشرق

أ. صافي صادرات بلدان المشرق: المجموع الإجمالي
(بمليارات الدولارات)

ب. الوجهات الإقليمية لصادرات بلدان المشرق (بالنسبة المئوية من قيمة المجموع الإجمالي)

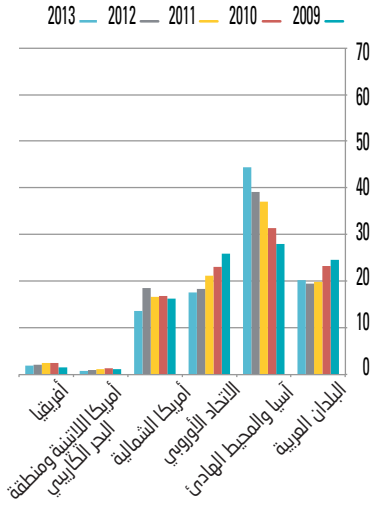


ج. المصادر الإقليمية لواردات بلدان المشرق (بالنسبة المئوية من قيمة المجموع الإجمالي)

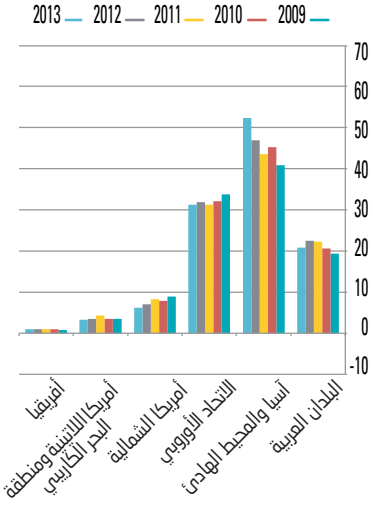


**المصدر:** توجهات الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.
**ملاحظة:** أفريقيا: أفريقيا باستثناء البلدان العربية.

تتراجع هذه الإيرادات. وتراجعت إيرادات الصادرات في البلدين الرئيسيين المصدرين للطاقة في المنطقة وهما الجزائر وليبيا في عام 2013 بسبب انخفاض طفيف في أسعار الطاقة، وفي حالة ليبيا بسبب انقطاع صادرات النفط الخام في ظل عدم الاستقرار السياسي (الشكل 16). وإذ تشير التقديرات إلى زيادة متواصلة في واردات الجزائر وليبيا، من المتوقع أن يتقلص الفائض في الحساب الجاري في عام 2013. ولا تزال الحاجة قائمة في تونس والمغرب لجذب تجارة الخدمات، مثل السياحة، والتحويلات بما في ذلك التحويلات المالية، وتدفقات رأس المال من أجل تمويل العجز في الميزان التجاري في عام 2013. وتشير التقديرات إلى انتعاش طفيف في تدفق رأس المال الخاص والعام مع عودة تراكم الاحتياطي من العملات الأجنبية، وإن بوتيرة بطيئة، رغم عدم حدوث تراجع كبير في العجز في الحساب الجاري (الشكل 17).

وتشير تقديرات عام 2013 إلى تراجع في حجم الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والمغرب بسبب تراجع النفقات الرأسمالية (الشكل 18). وفي المقابل قدّرت زيادة طفيفة في الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في تونس وليبيا. ومن المتوقع أن تعتمد الجزائر وليبيا سياسات مالية ناشطة، باستخدام الموارد المالية المدخرة لمعالجة تراجع الإيرادات من صادرات الطاقة. ويتوقع أن تواصل تونس والمغرب سياسات التقشف المالي، وتنفذ تدابير إضافية لضبط أوضاع المالية العامة.

وفيما يتعلق بانتعاش الطلب المحلي، يتوقع ألا تعاني الجزائر وليبيا من قيود مالية من حيث توفر العملات الأجنبية والنفقات المالية. غير أنّ انتعاش الطلب المحلي لم يحقق المستوى اللازم في كل من البلدين مع ضعف نمو المعروض النقدي. وتواجه تونس والمغرب صعوبات من حيث النفقات المالية مع تركيز الحكومة في كل من البلدين على ضبط أوضاع المالية العامة، بما في ذلك إصلاح نظم الدعم. ومن المتوقع أن تعاني تونس نقصا في العملات الأجنبية، غير أنها اعتمدت سياسات مالية، مثل التشدّد النقدي، للتخفيف من وطأة هذا النقص (الشكل 17). وأسهمت التدابير السياسية في إضعاف نمو المعروض النقدي في تونس، وهو ضعيف في المغرب، ما يدل على ضعف المشاركة في الأنشطة الاقتصادية على الرغم من الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

**الشكل 12.** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق، 2009-2014

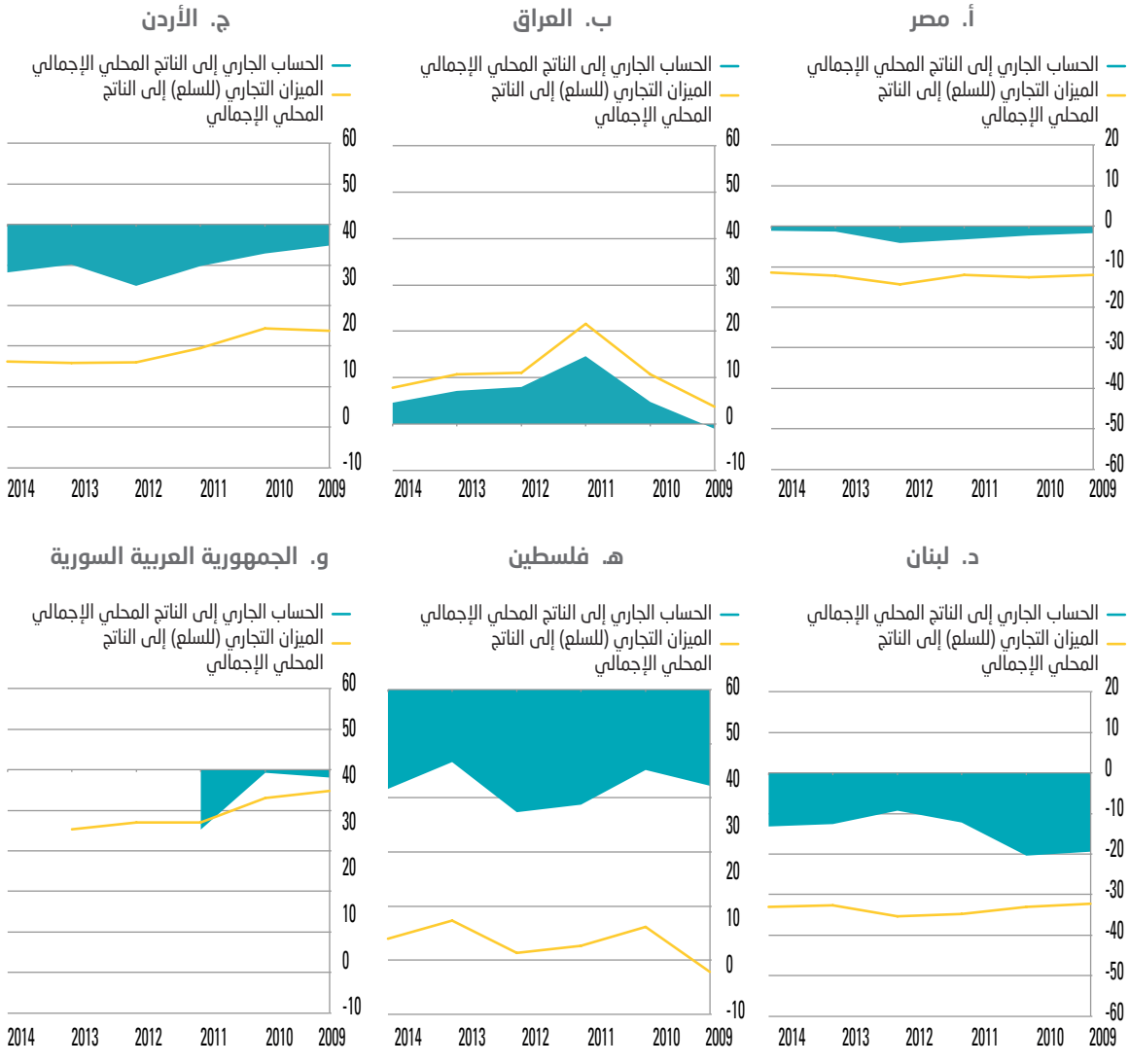


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Central Bank of Egypt, 2014; Central Bank of Iraq, Balance of Payments; Central Bank of Jordan, Monthly Statistical Bulletin - External Sector; Central Bank of Lebanon, External Sector and Balance of Payments Statistics and Research - Main series; Palestine Monetary Authority, Statistics Time Series Data - External Sector: Palestine Balance of Payments; and Central Bank of the Syrian Arab Republic, 2011.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي إسقاطات الإسكوا. بيانات لبنان وبيانات الجمهورية العربية السورية لعامي 2011 و2013 هي تقديرات الإسكوا.

ومن المتوقع أن يستمر النمو في بلدان المغرب بنسبة 1.9 في المائة في عام 2014، ويستمر انكماش الاقتصاد الليبي، مع تراجع قدرته على تصدير النفط بسبب عدم الاستقرار السياسي. ويتوقّع أن تشهد سائر بلدان المجموعة هدوءاً في الأجواء العامة يتيح للاقتصاد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعونات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد ارتفع عدد الالتزامات التي تعهدت بها بلدان مجلس التعاون الخليجي لدعم تونس والمغرب. ويبقى ضعف التنمية الصناعية وانتشار البطالة من عوامل الخطر الهيكلية في مجموعة بلدان المغرب، وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 3.0 في المائة في تونس، و3.6 في المائة في كل من الجزائر والمغرب، وأن يبلغ الانكماش في الاقتصاد الليبي 5.0 في المائة.

**الشكل 13.** المؤشرات النقدية في بلدان المشرق، 2008-2014

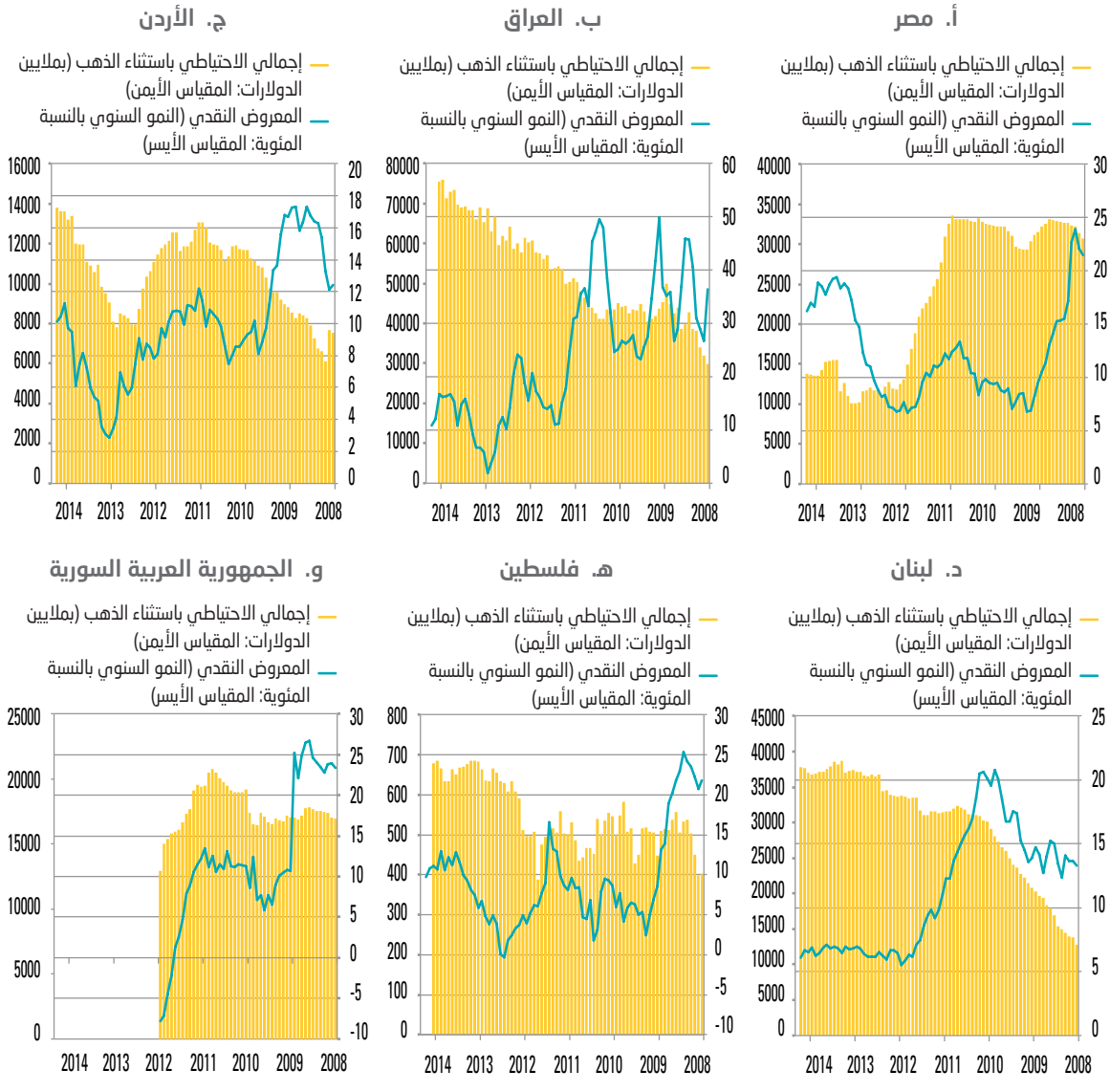


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

## 5. أقل البلدان العربية نمواً

تشير التقديرات إلى نمو في أقل البلدان العربية نمواً بلغ متوسطه 3.4 في المائة في عام 2013، بعد أن كان 1.6 في المائة في عام 2012. وفي عام 2013، واصل السودان جهوده لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد انفصال جنوب السودان. وهو لا يزال يواجه نقصاً حاداً في العملات الأجنبية، ولكن انتعاش الصادرات النفطية وغير النفطية أدى إلى نمو ولو متواضعاً في الاقتصاد. وأسهم الاتفاق الذي وقّعه السودان في عام 2013 مع جنوب السودان لإنتاج النفط ونقله، في تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية على الرغم من تدهور الأوضاع السياسية في جنوب السودان. وفي اليمن، تكررت الهجمات على أنابيب النفط في ظل الوضع الأمني المضطرب، غير أن انتعاش إيرادات الصادرات النفطية حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتعهدت الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية بتقديم الدعم المالي لليمن في مرحلة الانتقال السياسي. غير أن نمو الطلب المحلي بقي ضعيفاً بسبب مستوى الدين

**الشكل 14.** الوضع المالي في بلدان المشرق، 2009-2014

**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Central Bank of Egypt, 2014; Central Bank of Iraq, 2012, 2011 and 2010; Jordan, Ministry of Finance, 2014; Lebanon, Ministry of Finance, Fiscal Performance Reports; Palestine Monetary Authority, Statistics Time Series Data - Public Finance; and Central Bank of the Syrian Arab Republic, 2011.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا. ويشمل مجموع الإيرادات في الأردن وفلسطين المنح الأجنبية.

العام المتزايد بسرعة. وسجلت بلدان أخرى من أقل البلدان العربية نمواً، وهي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، مستوى أفضل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وبفضل استقرار الوضع السياسي في الصومال ازدادت الأنشطة الاقتصادية وتحسن أداء القطاع العام. ويشار إلى أدلة على تسارع انتعاش الاقتصاد الصومالي بفضل أنشطة إعادة الإعمار، ولكن ليس من بيانات رسمية لقياسه.

وبما أن السلع المصدرة الرئيسية من أقل البلدان العربية نمواً هي الطاقة والموارد الطبيعية، بقيت منطقة آسيا والمحيط الهادئ الوجهة الأكبر للصادرات في عام 2013 (الشكل 19). غير أنّ حصّة التجارة البينيّة من صادرات وواردات هذه المجموعة بقيت مرتفعة نسبياً، مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب، وتشير التقديرات إلى 25.9 في المائة للصادرات و24.3 في المائة

للواردات في عام 2013. وفاقت واردات جميع البلدان العربية الأقل نمواً صادراتها في عام 2013، علماً أن موريتانيا زادت من صادراتها للموارد الطبيعية. وواجهت هذه البلدان قيوداً مالية ونقصاً في العملات الأجنبية في عام 2013، وبقي نطاق انتعاش الطلب المحلي محدوداً. ودور المعونات الوافدة ضروري للتخفيف من حدة هذه القيود. وازداد احتياطي العملات الأجنبية في جيبوتي وموريتانيا في حين بقيت الحسابات الجارية في عجز (الشكلان 20 و21)، ما يشير إلى نمو هام في تدفق رأس المال وتحسين الموقع الخارجي. وحافظ البلدان على نفقات رأسمالية مرتفعة نسبياً في الإنفاق الحكومي (الشكل 22)، وتمكنا من الحفاظ على مستويات منخفضة من العجز المالي. وتعتمد جزر القمر إلى درجة كبيرة على المعونة الأجنبية لتمويل العجز التجاري وميزانية الحكومة علماً أن القطاعات المحتملة للنمو مثل السياحة لا تزال بحاجة إلى تطوير. وشهد السودان واليمن انخفاضاً في العجز التجاري، غير أن الحساب الجاري بقي في عجز في عام 2013. واستمر التشدد المالي في البلدين مع ازدياد الديون الحكومية. وتسارع نمو المعروض النقدي في السودان واليمن، قبل أن يتباطأ في أواخر عام 2013. والنمو السريع في المعروض النقدي لم يستفد من تدفق الأموال الوافدة، ما يشير إلى أسباب مالية محتملة للارتفاع الأخير في مستوى تضخم أسعار الاستهلاك.

وفي عام 2014، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية بمتوسط 2.7 في المائة ولكن هذا النمو قد يتراجع في موريتانيا واليمن بسبب تباطؤ نمو صادرات الطاقة والموارد الطبيعية. ويتوقع أن تحقق جزر القمر نمواً ثابتاً، في غياب أي تغيّر هام في تدفق الأموال الخارجية، بما في ذلك المعونات. ولا تزال الآفاق الاقتصادية في جيبوتي تتأثر باقتصاد إثيوبيا، المتوقع أن يكون مستقراً. وسيسهم توسيع أنشطة الموانئ في جيبوتي في تسارع الاقتصاد الوطني. ومن المتوقع أن يسجل السودان نمواً ثابتاً نظراً إلى المستوى المستقر لإيرادات صادرات النفط. غير أن النقص في العملات الأجنبية يحول دون تحقيق البلد مستوى أعلى من النمو. ولا تزال إمكانات النمو في أقل البلدان العربية نمواً دون المستوى الكافي للتخفيف من حدة الفقر. وفي عام 2014، يتوقع أن يبلغ معدّل النمو 3.8 في المائة في جزر القمر، و5.8 في المائة في جيبوتي، و2.5 في المائة في السودان، و5.9 في المائة في موريتانيا و2.6 في المائة في اليمن.

**الشكل 15.** التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المغرب

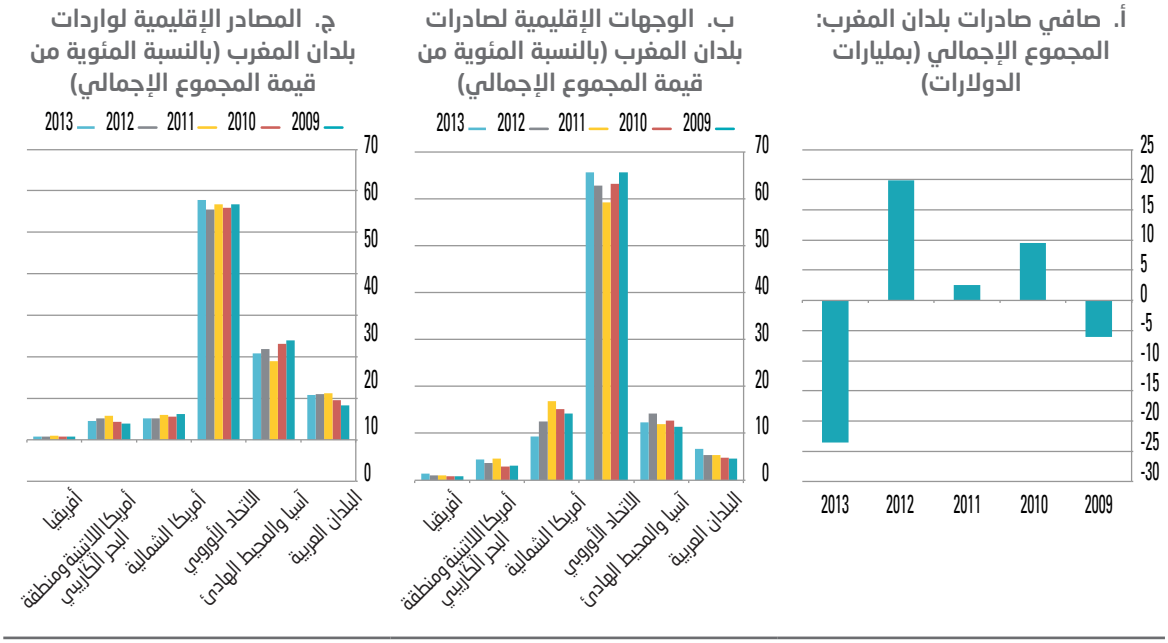


**المصدر:** توجهات الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.
**ملاحظة:** أفريقيا: أفريقيا باستثناء البلدان العربية.

## باء. تطوّرات السياسة الاقتصادية

كان على صانعي السياسات في المنطقة أن يتطلّعوا في عام 2013 إلى الموازنة بين أولويات مختلفة. ففي البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة ضمن مجموعة مجلس التعاون الخليجي، وجبت الموازنة في النفقات المالية المتزايدة، من النفقات الرأسمالية إلى النفقات على تنمية قطاعي التعليم والصحة. واستمرت هذه البلدان في عام 2013 في العمل بنظام السياسات النقدية الداعمة للنمو وبأسعار الفوائد المنخفضة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية. وظلت حكومات البلدان العربية الأخرى تعاني من نقص في العملات الأجنبية ومن قيود مالية، ولم يكن من السهل تطبيق سياسات اقتصادية توسعية من دون دعم مالي من الخارج. وواصلت تونس والسودان والمغرب واليمن اعتماد سياسات التقشف المالي. في حين أدى تحسّن مستوى توفر العملات الأجنبية في الأردن ومصر إلى

**الشكل 16.** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المغرب، 2009-2014

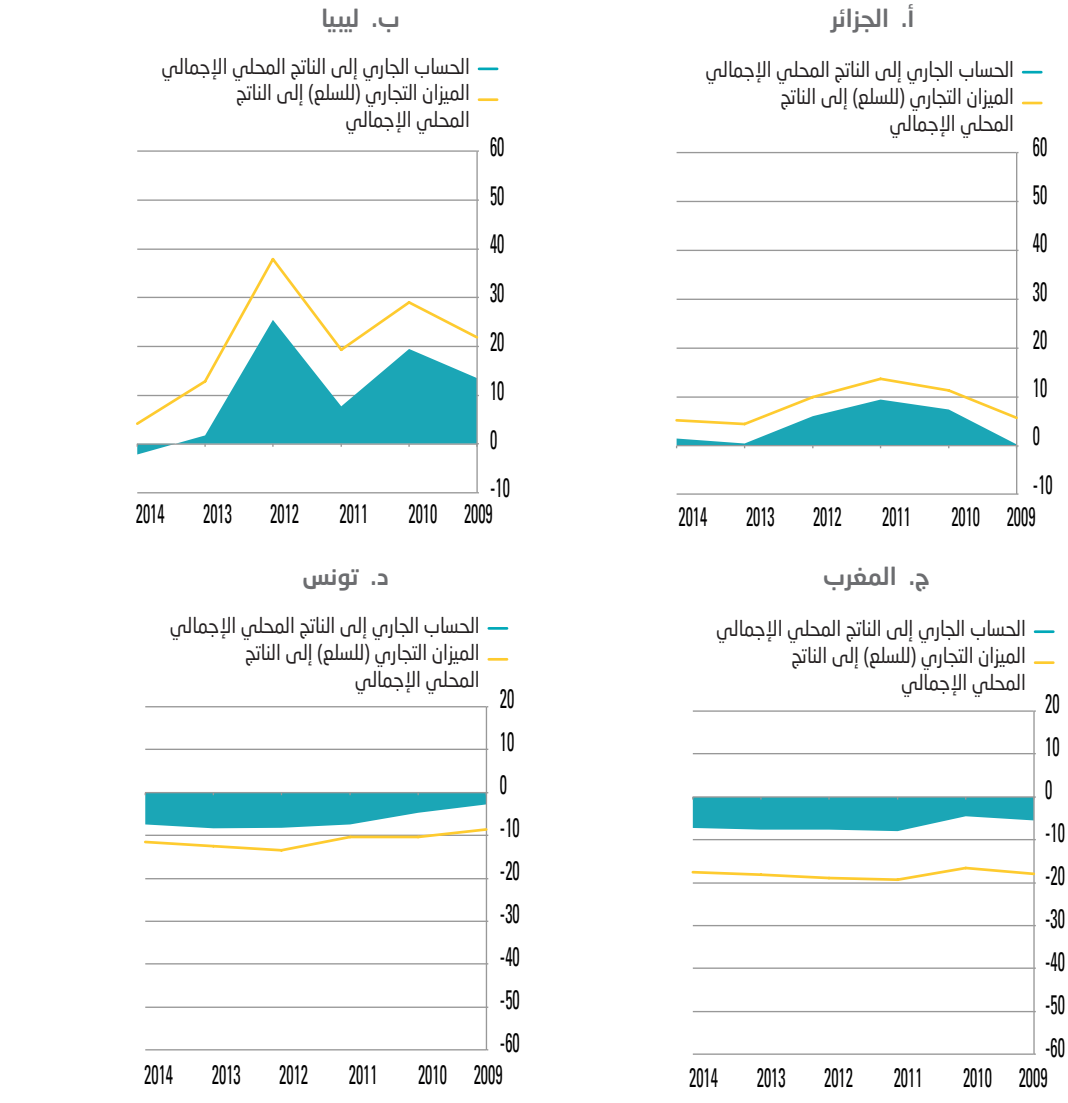


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Bank of Algeria, 2014; Central Bank of Libya, 2013; Morocco, Bank Al-Maghrib, 2013; and Central Bank of Tunisia, Monetary, Economic and Financial Statistics.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي إسقاطات الإسكوا.

اعتماد سياسات توسعية ولو على نطاق محدود. أما لبنان، فاتخذ مجموعة من التدابير النقدية لدعم الطلب المحلي.

وواصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتماد سياسة التيسير النقدي في موازاة السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تتأثر كثيراً تكاليف التمويل فيها بإجراءات نظام الاحتياطي الاتحادي الضمنية والصريحة للعودة عن السياسة النقدية غير التقليدية في عام 2013. فتكاليف التمويل من حيث سعر الفائدة المعمول به بين المصارف لثلاثة أشهر في بلدان مجلس التعاون الخليجي ظلت قريبةً من 1.0 في المائة في عام 2013، أي بما يزيد عن 75 نقطة أساس عن سعر الدولار لثلاثة أشهر المعمول به فيما بين مصارف لندن. وانخفض سعر الفائدة بين البنوك في الإمارات العربية المتحدة لمدة ثلاثة أشهر إلى 0.78 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2014، في

**الشكل 17.** المؤشرات النقدية في بلدان المغرب، 2008-2014

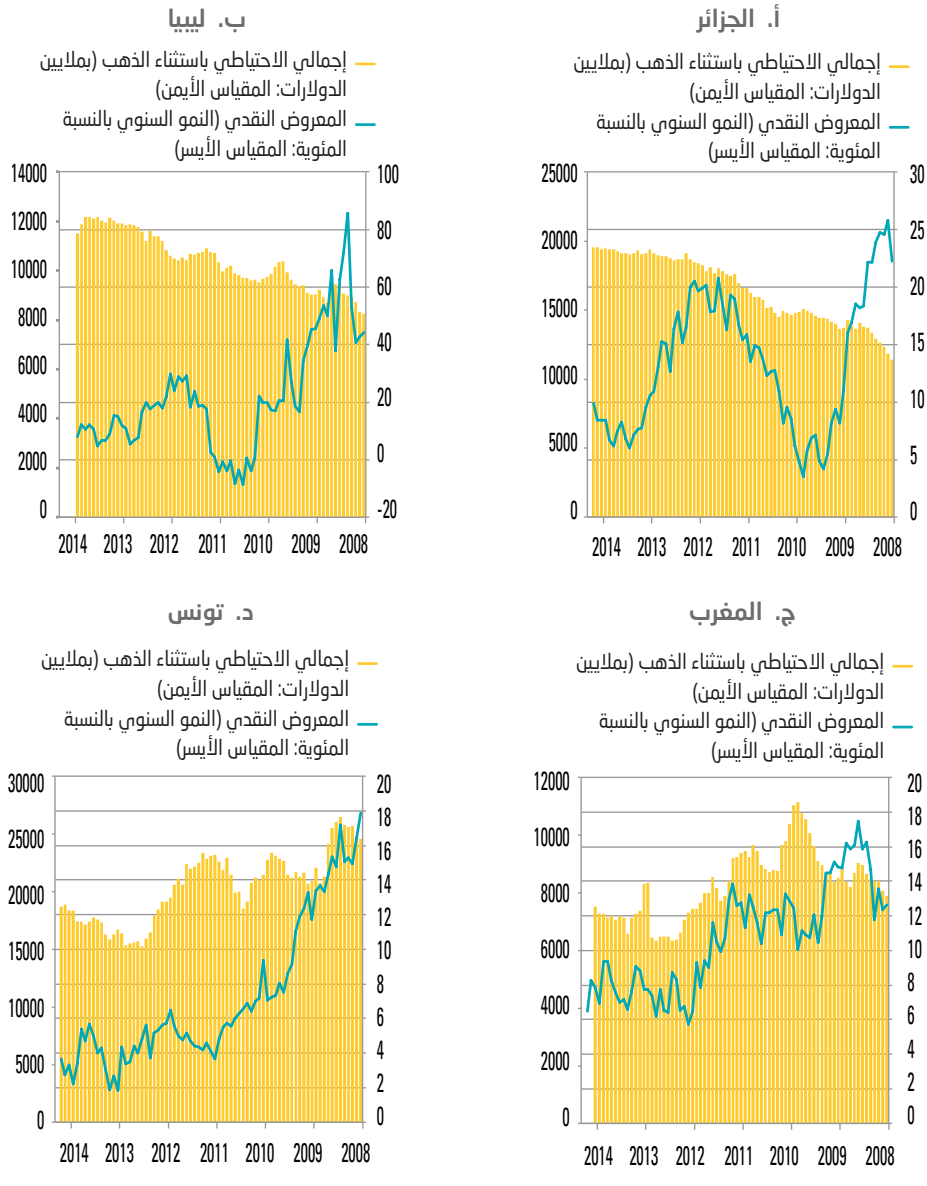


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

حين ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك في الكويت لمدة ثلاثة أشهر إلى 1.19 في المائة. وركزت السلطات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على إدارة السيولة من خلال الإجراءات الروتينية، وعلى توجيه المصارف التجارية ولا سيما في ما يتعلق بحافظات القروض التي تمنحها. وتشددت تونس في سياستها النقدية لمكافحة الضغوط التضخمية. فرفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2013 إلى 4.5 في المائة[3]. وسمح التحسن في مستوى الاحتياطي بالعملات الأجنبية في الأردن ومصر للبنك المركزي الأردني والبنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة. فبعد أن رفعت السلطة النقدية المصرية أسعار الفائدة في أذار/

**الشكل 18.** الوضع المالي في بلدان المغرب، 2009-2014

**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Algeria, Ministry of Finance, 2014 and 2013; Central Bank of Libya, 2013; Morocco, Bank Al-Maghrib, 2013, and Revue Mensuelle de la Conjoncture Economique, Monétaire et Financière; Central Bank of Tunisia, Monetary, Economic and Financial Statistics, and Ministry of Finance and Economy, Synthèse des Résultats des Finances Publiques.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

مارس 2013، عادت وخفضتها ثلاث مرات في عام 2013، في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وكانون الأول/ديسمبر. وخفّضت مصر أسعار الفائدة على القروض لليلة واحدة من 10.75 في المائة إلى 9.25 في المائة[4]. وخفّض البنك المركزي الأردني أسعار الفوائد المعتمدة في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر من عام 2013، وفي كانون الثاني/يناير من عام 2014 حتى بلغت 4.25 في المائة بعد أن سجّلت 5.0 في المائة. وظلت نسب الأصول الأجنبية في ميزانيات السلطات المالية في السودان ومصر واليمن متدنية، في إشارة إلى الصعوبات الكبيرة التي كانت تواجهها هذه البلدان في إدارة مستويات الأسعار والطلب المحلي.

وأبقت بلدان مجلس التعاون الخليجي في السنة المالية التي تغطي 2013 على سياساتها المالية التوسعية على مختلف المستويات[5]. وواصلت التركيز على الاستثمارات في البنى الأساسية وعلى قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. غير أن الركود في نمو الإيرادات بسبب الانخفاض في عائدات صادرات النفط دفع ببعض بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ تدابير مالية متحفظة واحترازية. وظلت السياسة المالية متناقضة في البلدان المستوردة للطاقة من المشرق العربي والمغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً حيث أدى ارتفاع الدين الحكومي إلى ارتفاع الفوائد في نفقات الميزانية. لذلك، أبقت هذه البلدان على سياسة التقشف المالي. وكان العنصر الأساسي في تدابير التقشف هو إصلاح الإعانات[6]. فخفض السودان والمغرب إعانات الوقود في عام 2013. ويعمل الأردن وتونس ومصر حالياً على إصلاح نظام الإعانات. واتخذ الأردن ومصر تدابير مالية إضافية في عام 2013 بتمويل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فزاد الأردن الإنفاق الرأسمالي في عام 2013، وأطلقت مصر مجموعتين من الحوافز المالية خلال السنة المالية 2014/2013 ركزت على الإنفاق الرأسمالي. وفي هذا الإطار، أصبح الدعم المالي الخارجي أكثر أهمية بالنسبة إلى البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة لسد النقص في التمويل الخارجي والمالي والحؤول دون انهيار الاقتصادات.

وبقيت معدلات البطالة مرتفعة في عام 2013. وفي البلدان التي توفرت عنها البيانات للفصل الرابع من عام 2013، بلغ معدل البطالة 11 في المائة في الأردن، و15.3 في المائة في تونس، و13.4 في المائة في مصر، و10.0

**الشكل 19.** التوزيع الجغرافي للتجارة في أقل البلدان العربية نمواً

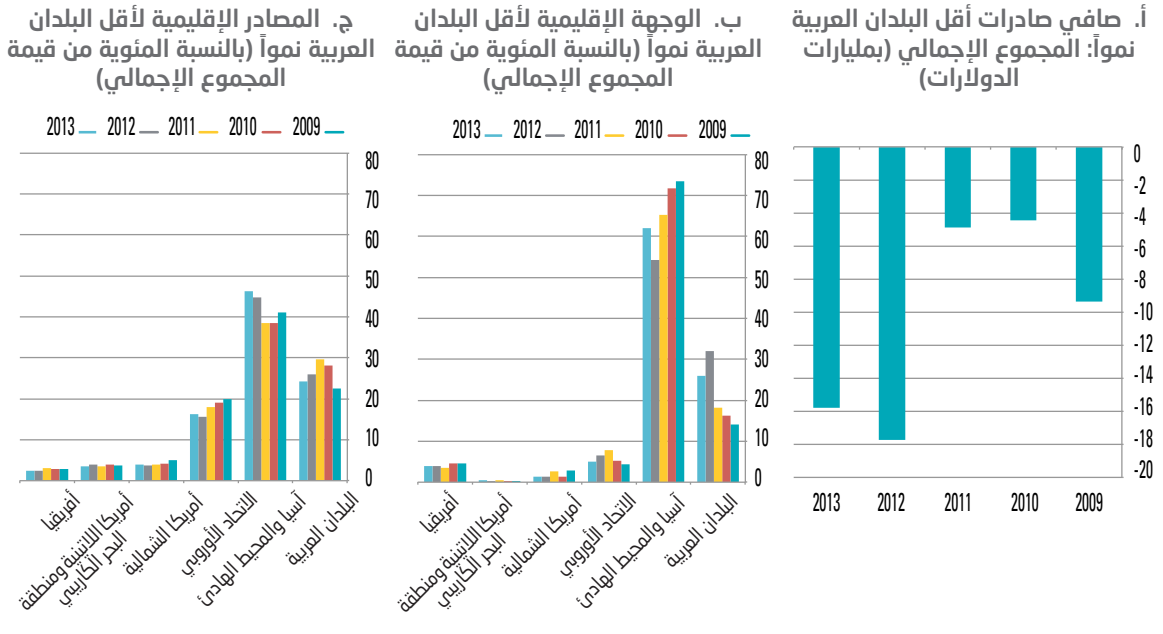


**المصدر:** توجهات الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.
**ملاحظة:** أفريقيا: أفريقيا باستثناء البلدان العربية.

**الشكل 20.** الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً، 2009-2014

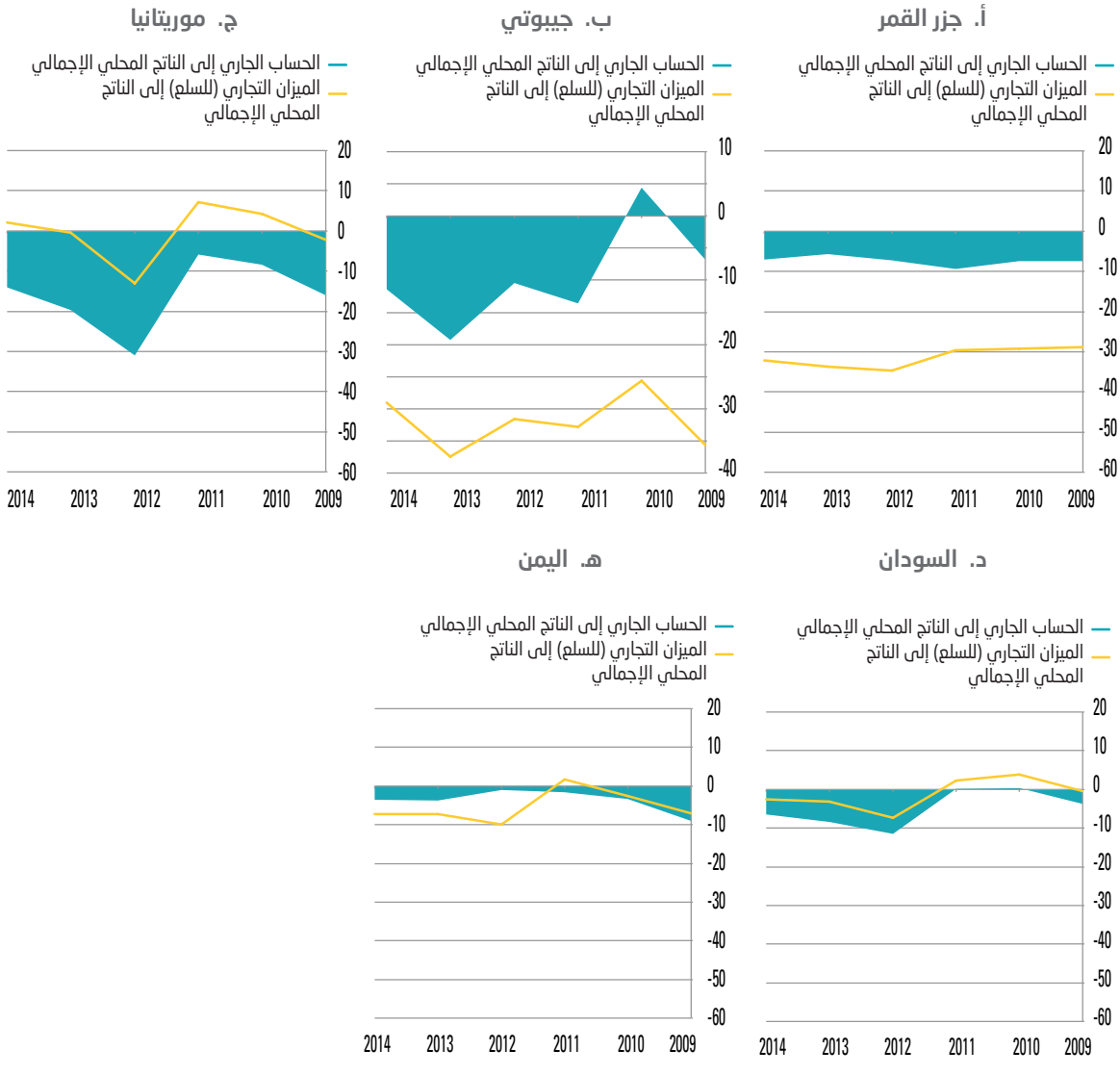


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Central Bank of the Comoros, 2012, and Balance of Payments; Central Bank of Djibouti, Balance of Payments; Central Bank of Mauritania, Balance of Payments; Central Bank of Sudan, Economic and Financial Statistics Review; and Central Bank of Yemen, 2014.

**ملاحظة:** البيانات في عامي 2013 و2014 هي إسقاطات الإسكوا.

في المائة في المغرب، و11.5 في المائة في المملكة العربية السعودية بين المواطنين السعوديين. وتعتمد سياسات إحلال العمال الوطنيين بدلاً من العمال الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة لتأمين فرص عمل لجميع مواطني كل بلد، مع التركيز على القطاع الخاص، ولا سيما بعد ازدياد الاعتماد على العاملين الأجانب في القطاع الخاص في معظم هذه البلدان. ومع أن هذه البلدان ركزت في مناقشاتها على أهمية سياسات «توطين» العمل، لم تطبق هذا المفهوم بفعالية في الماضي. ولكن في عام 2013 اعتمدت المملكة العربية السعودية نظاماً أكثر صرامة لزيادة فرص عمل المواطنين السعوديين، فمنحت حكومتها فترة عفو للعاملين الأجانب لتصحيح أوضاعهم أو مغادرة البلد طوعاً. وخلال هذه الفترة وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2013، غادر عدد كبير من العاملين الأجانب المملكة طوعاً. ولم تقيّم بعد الآثار الاقتصادية لسياسة العمل السعودية الجديدة، لكن

**الشكل 21.** المؤشرات المالية في أقل البلدان العربية نمواً، 2008-2014

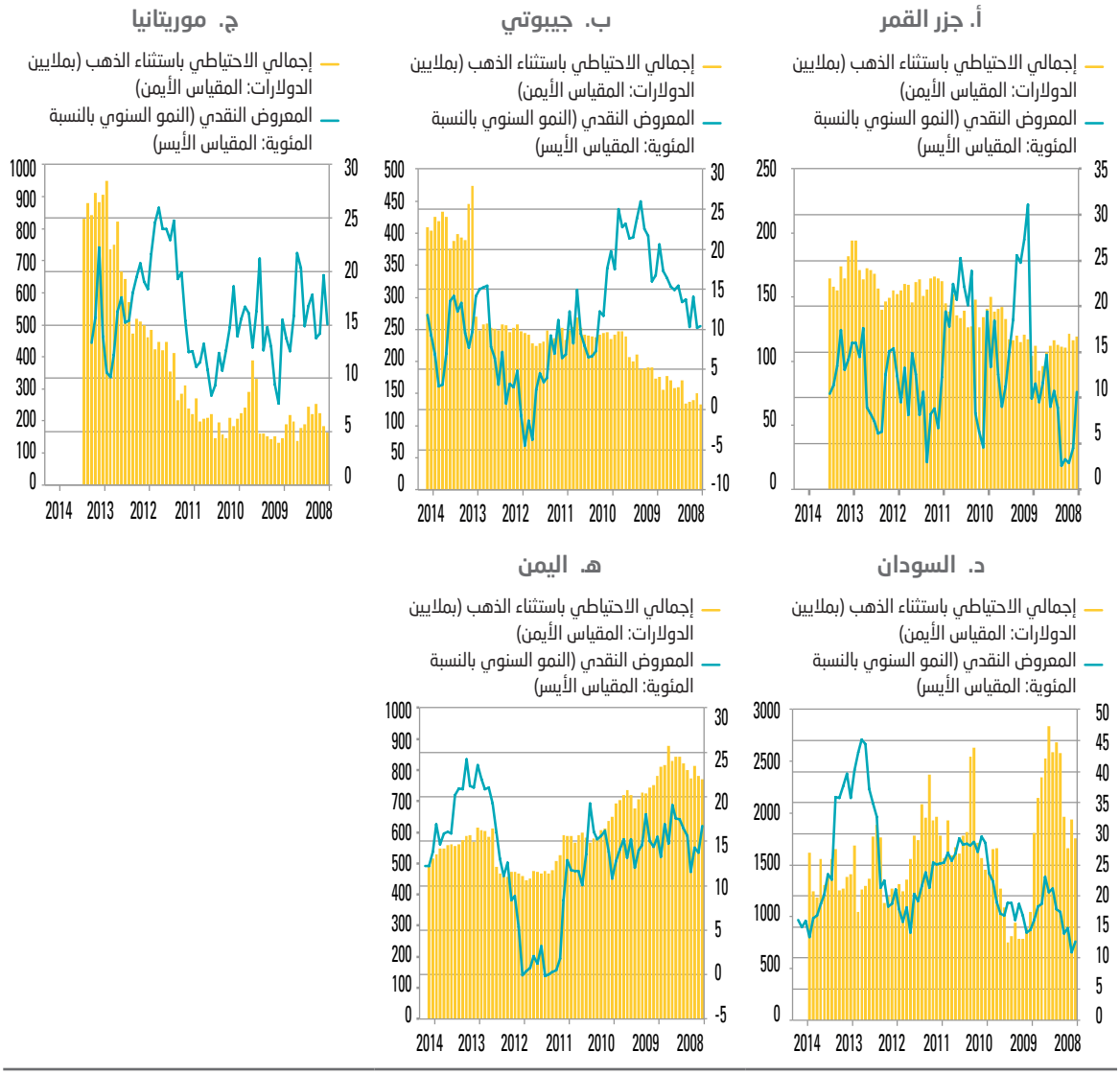


**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. تقديرات مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب في السودان من ميزانية البنك المركزي للسودان.

هذا التغيير في السياسة جاء لصالح عمل المرأة بشكل غير مباشر. فبخروج العاملين الأجانب غير الشرعيين من سوق العمل، تحسن عمل النساء، وحللن مكان عدد من العاملين الأجانب في مجالات الإدارة والتعليم والبيع بالتجزئة. وفي هذا الإطار، لا بد من التركيز على المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الحكومات العربية لإيجاد فرص عمل، والتوفيق بين المهارات المتوفرة واحتياجات سوق العمل، وتأمين المعلومات اللازمة لمعالجة قضية البطالة.

## جيم. التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بوضع المرأة في المنطقة العربية

### 1. لمحة عامة

تتعدد طرق تحليل وضع المرأة في المنطقة العربية وإعداد التقارير عنه. ومن هذه الطرق استخدام دليل الفوارق بين الجنسين، وهو أحد مؤشرات التنمية

**الشكل 22.** الوضع المالي للبلدان العربية الأقل نمواً، 2009-2014

**المصادر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى المصادر الوطنية التالية: Central Bank of the Comoros, 2012; Central Bank of Djibouti, 2012; Central Bank of Mauritania, 2013; Central Bank of Sudan, Economic and Financial Statistics Review; and Yemen, Central Statistical Organization, 2013.

**ملاحظة:** تشمل البيانات المنح الأجنبية. والبيانات في عامي 2013 و2014 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

البشرية، التي يتناولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقارير سنوية. أما دليل التنمية البشرية فهو مقياس مقارن للعمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، ومستوى المعيشة ونوعية الحياة، يحدد ترتيب البلدان وفقاً لأدائها في التنمية البشرية في مجموعات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة جداً. ويمكن أن يستخدم هذا الدليل أيضاً لقياس تأثير السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. ودليل الفوارق بين الجنسين هو مقياس مركب يظهر الخسائر التي تلحق بالإنجازات الإنمائية في بلد معيّن بسبب الفوارق بين الجنسين، وهو يتضمن ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل.[7]

**الشكل 23.** سعر الفائدة في عدد من البلدان العربية، 2008-2014

**المصادر:** السلطات المالية في كل بلد.

وتبلغ قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية 0.546، وتحتل بذلك المرتبة الخامسة أي قبل الأخيرة بين المناطق الست في العالم في حين تحتل أوروبا وآسيا الوسطى أعلى مرتبة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى مرتبة حسب هذا الدليل (الشكل 24)[8].

وحل اليمن والسودان في المرتبتين الأخيرتين بين 16 بلداً عربياً من حيث المساواة بين الجنسين. ويسجل اليمن أدنى قيمة للدليل عند 0.733، ويحل في المرتبة الأخيرة بين 152 بلداً في العالم شملها القياس في عام 2013. وتسجل ليبيا أعلى قيمة بين البلدان العربية عند 0.215، وتحل في المرتبة الأربعين في العالم (الجدول 8).

وفي اليمن تشغل المرأة 0.7 في المائة من المقاعد البرلمانية، و7.6 في المائة من النساء البالغات وصلن على الأقل إلى مستوى التعليم الثانوي مقارنة بنسبة 24.4 في المائة بين الرجال من نفس الفئة العمرية. ويبلغ معدل وفيات النساء لأسباب متعلقة بالحمل 200.0 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حياة؛ وبلغ معدل الولادات لدى المراهقات 47.0 ولادة لكل 1,000 ولادة حية. وبلغت نسبة المشاركة في سوق العمل 25.2 في المائة بين النساء مقابل 71.8 في المائة بين الرجال[9].

وبلغت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين 0.628 في السودان، فحل في المرتبة 138 بين 152 بلداً شملها القياس في عام 2013. وتشغل المرأة 24.1 في المائة من المقاعد البرلمانية و12.8 في المائة من النساء البالغات وصلن على الأقل إلى مستوى التعليم الثانوي مقابل 18.2 في المائة من الرجال في نفس الفئة العمرية. ويبلغ معدل وفيات النساء لأسباب متعلقة بالحمل 730.0 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية؛ وبلغت نسبة المشاركة في سوق العمل 31.2 في المائة بين النساء مقابل 76.0 في المائة بين الرجال[10].

الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين هو دليل آخر لقياس عدم المساواة وتقييمه، يبيّن وضع المرأة ومدى التأخر في تحقيق المساواة بينها وبين الرجل. وقد أطلق هذا الدليل المنتدى الاقتصادي العالمي وهو يقيس الفوارق بين الجنسين في أربعة مجالات أساسية هي الصحة، والتعليم، والإقتصاد، والسياسة ويشمل 136 بلداً تضمّ 90 في المائة من سكان العالم، ويسمح بترتيب البلدان على نحو يتيح المقارنة بين المناطق وفئات الدخل المختلفة[11].

ويقيس هذا الدليل الفوارق باعتماد ثلاثة نهج هي: (أ) قياس الفوارق في الوصول إلى الموارد مقابل مستوى الموارد المتاحة؛ (ب) تقييم البلدان وفقاً للمخرجات وليس المدخلات؛ و(ج) ترتيب البلدان حسب قربها من المساواة بين الجنسين وليس من تمكين المرأة. وفي الشكل 25 تبين النتائج لعام 2013 أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل المرتبة الأخيرة من حيث نتيجة الدليل الإجمالي بعد أن نجحت في القضاء على 59 في المائة من الفوارق بين الجنسين في حين تحتل أمريكا الشمالية المرتبة الأولى بعد أن تمكنت من القضاء على 74 في المائة من هذه الفوارق. وحلّت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الأخيرة أيضاً من حيث معالجة الفوارق بين الجنسين في السياسة (7 في المائة) والاقتصاد (39 في المائة). وحققت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدماً نحو القضاء على الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم، والإمارات العربية المتحدة هي البلد الوحيد الذي تمكن من القضاء على الفوارق في التحصيل العلمي. وحققت المنطقة تقدماً مماثلاً في القضاء على الفوارق بين الجنسين في الصحة[12].

## 2. المرأة في السياسية

حتى شباط/فبراير 2014، كانت المرأة في العالم تشغل في المتوسط 21.9 في المائة من المقاعد في البرلمانات والمجالس النيابية، وقد ارتفع هذا المعدل من 20.4 في المائة في عام 2013 وفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي. وشهدت البلدان العربية تحسناً طفيفاً في معدل مشاركة المرأة، إذ ارتفع من 13.8 في المائة في عام 2013 إلى 15.9 في المائة في عام 2014. ولكن هذا الارتفاع لم يكن كافياً ولا تزال المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة بين المناطق الأخرى (الشكل 26)[13]. غير أنها سجلت أعلى نسبة ارتفاع في معدل مشاركة المرأة بين عامي 2013 و2014، بلغت 2.10 نقطة مئوية. وفي هذا الارتفاع دليل على التزام بعض الحكومات العربية وعزمها على إشراك المرأة بفعالية في العمل السياسي واتخاذ القرار.

ولكن هذا التقدم لم يشمل جميع البلدان. ففي تونس حصلت المرأة في عام 2014 على ثلاثة مقاعد إضافية، فارتفع معدل تمثيلها في مجلس النواب من 26.7 في المائة لعام 2013 إلى 28.1 في المائة لعام 2014. أمّا في جيبوتي، فخسرت المرأة مقعدين في الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في عام 2013. وفي مصر انخفضت

حصة المرأة في مجلس النواب من 12 في المائة قبل الانتفاضة الشعبية إلى 2 في المائة بعد الانتفاضة. ويعود التراجع الذي حصل مؤخراً في تمثيل المرأة في مصر إلى عوامل متداخلة منها إلغاء نظام الحصص واعتماد المجلس العسكري لقانون انتخابي غير مكتمل، يرجح في الأولوية برنامج الحزب على سيرة المرشح.

وسجلت تونس ارتفاعاً قدره 1.4 نقطة مئوية بين عامي 2013 و2014 من دون إجراء انتخابات جديدة. ويحدد الفصل 46 من الدستور التونسي بوضوح دور المرأة في السياسة وينص على أن تسعى الدولة إلى تحقيق المناصفة بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. وكانت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2011 أول انتخابات بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني/يناير 2011. واعتمدت هذه الانتخابات نظام تمثيل نسبي بلوائح حزبية مقفلة لجميع المقاعد التي يبلغ مجموعها 217 مقعداً. وفرض هذا النظام على جميع الأحزاب تشكيل لوائح تضم مرشحين من النساء والرجال بالتناوب على أن يكون على الأقل نصف المرشحين في اللائحة من النساء. وخاض هذه الانتخابات أكثر من 11,000 مرشح في 27 دائرة إنتخابية في تونس و474 مرشحاً من ست دوائر انتخابية خارج البلاد. ونتيجة لهذه الإنتخابات، حازت المرأة في عام 2013 على 58 مقعداً من أصل 217 [14]. وفي عام 2014 حازت المرأة تلقائياً على ثلاثة مقاعد بعد انسحاب المرشحين الذكور الذين فازوا بتلك المقاعد فارتفع عدد المقاعد التي تشغلها المرأة إلى 61 مقعداً من أصل 217 [15]. ومن أهم دوافع هذا التقدّم مبدأ التناصف العمودي الذي ينص عليه القانون الانتخابي في تونس. ويضمن الدستور الموافق عليه في عام 2014 المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات. وتتمتع المرأة في تونس بوضع مميز عن وضعها في البلدان العربية الأخرى بفضل مجلة الأحوال الشخصية الصادرة في عام 1956 [16]. فهذه المجلة، التي لا تزال سارية، ألغت حق الرجل في إنشاء الطلاق أو الحق الأحادي الجانب الذي يتمتع به الرجل ويسمح له بإنهاء الزواج برغبة منه؛ وجرّمت الزواج القسري للفتيات؛ ومنعت تعدد الزوجات؛ ومنحت الأم الحق في حضانة أطفالها؛ وحددت الحد الأدنى لسن الزواج وهو 18 سنة للذكور والإناث[17]؛ وأدخلت على قوانين الأسرة الكثير من الإصلاحات التي ساهمت في تقليص الفوارق بين الجنسين أمام القانون.

**الشكل 24.** دليل الفوارق بين الجنسين حسب المناطق، 2013

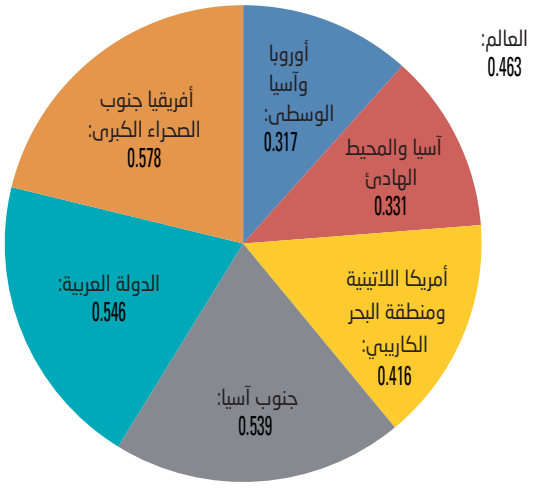


**المصدر:** UNDP, 2014.
**ملاحظة:** ارتفاع قيمة دليل الفوارق بين الجنسين يعني اتساع الفوارق.

وفي كانون الثاني/يناير 2013، عُينت 30 إمرأة في المملكة العربية السعودية أعضاءً في مجلس الشورى فشكلت المرأة بذلك 19.9 في المائة من مجموع الأعضاء البالغ 151 عضواً[18]. ويعتبر هذا التعيين تقدماً هاماً على صعيد مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية في المملكة. وفي مصر، من المقرر إجراء الإنتخابات البرلمانية الجديدة في أواخر عام 2014. وكان النظام السابق كان قد خصص للمرأة حصة قدرها 64 مقعداً من أصل 518، أي حوالي 12 في المائة من مجموع المقاعد[19]. وفي جيبوتي، تراجع تمثيل المرأة السياسية عقب الانتخابات الأخيرة في عام 2013، فانخفضت نسبته من 13.8 في المائة لعام 2008 إلى 12.7 في المائة. وشهدت الكويت أيضاً تراجعاً ملحوظاً في نسبة تمثيل المرأة في مجلس الأمة من 6.2 في المائة (4 مقاعد من أصل 65) في كانون الأول/ديسمبر 2012 إلى 1.7 في المائة (مقعد واحد من أصل 60) في انتخابات تموز/يوليو 2013.

وبعد 15 سنة على صدور منهاج عمل بيجين، تلتزم الكويت بتنفيذ القرارات المتخذة لا سيما تلك المتعلقة بتمثيل المرأة السياسي. وللمرأة في الكويت تاريخ طويل من النشاط السياسي مع أنها لم تُمنح الحق في التصويت إلا منذ أيار/مايو 2005 وشاركت في التصويت للمرة الأولى في عام 2006. وبعد أربعة أعوام، انتخبت أول امرأة في البرلمان. ومع أن نصف الناخبين في انتخابات عام 2012 كانوا من

**الجدول 8.** ترتيب البلدان العربية والقيمة التي تسجلها لدليل الفوارق بين الجنسين، 2013

| البلد | الترتيب حسب دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2013 | قيمة دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2013 |
|---|---|---|
| ليبيا | 40 | 0.215 |
| الإمارات العربية المتحدة | 41 | 0.244 |
| البحرين | 46 | 0.253 |
| تونس | 48 | 0.265 |
| الكويت | 50 | 0.288 |
| المملكة العربية السعودية | 56 | 0.321 |
| عُمان | 64 | 0.348 |
| لبنان | 80 | 0.506 |
| المغرب | 92 | 0.46 |
| الأردن | 101 | 0.488 |
| قطر | 113 | 0.524 |
| العراق | 120 | 0.542 |
| الجمهورية العربية السورية | 125 | 0.556 |
| مصر | 130 | 0.58 |
| السودان | 138 | 0.628 |
| اليمن | 152 | 0.733 |
| فلسطين | .. | .. |
| الدول العربية | | 0.546 |

**المصدر:** UNDP, 2014.
**ملاحظة:** تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر البيانات أو عدم ورودها بشكل منفصل.

النساء، خسرت المرأة أحد مقاعدها. وتعتبر معصومة مبارك، أول وزيرة في تاريخ الكويت ونائبة حالية في البرلمان، أن تمثيل المرأة يواجه الكثير من العوائق منها عدم تناسب نسبة المرشحات إلى المرشحين بسبب عدم القدرة على ترسيخ دور المرأة وقدرتها على المشاركة في الحياة السياسية على مستويات المجتمع والثقافة والعقيدة. وتتفاقم الصعوبات التي تواجه المرأة عندما تخوض الانتخابات البرلمانية من دون دعم عائلتها. ولا يزال أمام الكويت طريق طويل لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، وتزداد الدعوة إلى اعتماد نظام الحصص الذي يخصص عدداً محدداً من المقاعد البرلمانية للمرأة.

## 3. المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية

### المشاركة في القوى العاملة

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل لم يتعدّ 27 في المائة في عام 2011، وهو أدنى معدل لمشاركة المرأة في العالم. وقد بلغ 56 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، و68 في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهو المعدل الأعلى في

**الشكل 25.** الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين: أداء المناطق، 2013

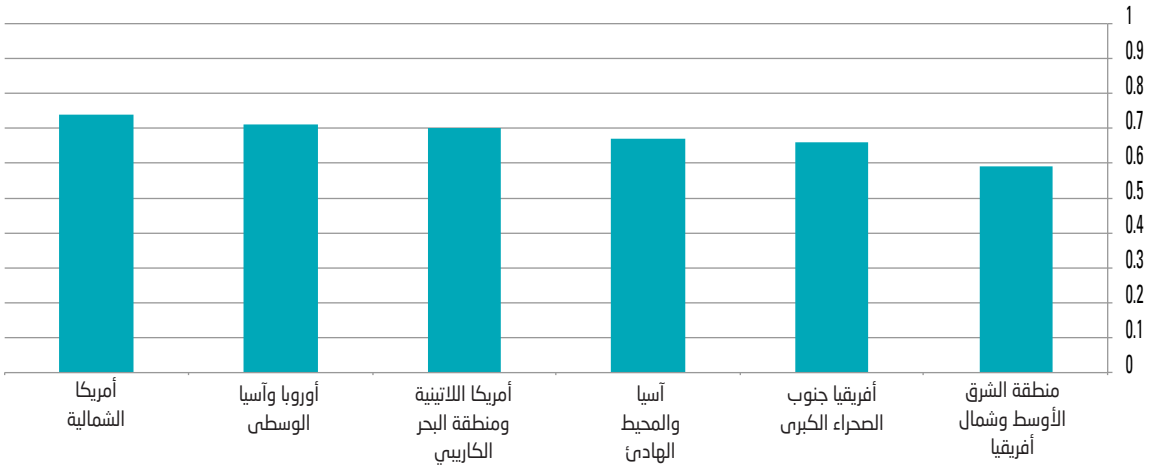


**المصدر:** World Economic Forum, 2013, fig. 2, p. 22.
**ملاحظة:** تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إسرائيل، البحرين، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا، المملكة العربية السعودية، المغرب، اليمن.

العالم[20]. ويختلف معدل مشاركة المرأة بين بلد وآخر، ولكن متوسط المعدل الإجمالي في المنطقة العربية يبقى أقل من نصف المتوسط العالمي.

وخلال الأعوام الثلاثين الماضية، ارتفعت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة بالكاد تجاوزت 1 في المائة. ويرى البنك الدولي في تقرير عن التنمية في العالم 2012، أن المرأة العربية ستحتاج إلى حوالي 150 عاماً لتنال نفس الحقوق التي تتمتع بها نظيراتها في الغرب إذا استمر التقدم بهذه الوتيرة الضعيفة. وفي الكثير من البلدان، تقلصت الفوارق بين المرأة والرجل بشكل مطرد، ولكن لم يكن هذا هو الواقع في البلدان العربية بسبب عدة عوامل قانونية وهيكلية وثقافية إضافة إلى البطالة وعدم التوافق بين مكتسبات التحصيل العلمي وحاجات سوق العمل.

وتبيّن المشاركة المتدنية للمرأة في سوق العمل والفوارق بين بلدان المنطقة مدى تشدد المعايير التشريعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وما تفرضه من ضغوطات على المرأة العربية التي لا يبقى أمامها سوى خيارات محدودة. ولا يزال العديد من أصحاب العمل يرون المرأة أقل إنتاجية وأعلى كلفة فيترددون في توظيفها. وهذه القيود تحد من فرص العمل المتاحة للمرأة وتضيّق من خياراتها في مجالات العمل. وبينت دراسات شملت عدداً من البلدان العربية أن نساء كثيرات يخترن طوعاً عدم المشاركة في سوق العمل، في حين تواجه نساء أخريات صعوبة في إيجاد فرص العمل. ومعظم النساء اللواتي يشاركن في سوق العمل يفضلن العمل في القطاع العام، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. وتشكل النساء غالبية العاملين في القطاع غير النظامي، وخاصةً القطاع الزراعي.

ومع أن المرأة في المملكة العربية السعودية حققت تقدماً ملحوظاً في ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات، لا تزال العوائق التي تواجهها في الحصول على فرص العمل قائمة. وفي عام، 2012 بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 18.2 في المائة بين النساء مقابل 75.5 في المائة بين الرجال (الشكل 27). ومن القيود التي تواجهها المرأة في المملكة العربية السعودية في البحث عن عمل والمشاركة في القوى العاملة منع الاختلاط بين الرجل والمرأة في سوق العمل والفصل بين الجنسين في أماكن العمل. ومن القيود ما تفرضها بعض التشريعات كالمادة 149 التي تشترط أن تعمل المرأة في كل المجالات التي «تتفق مع طبيعتها». وهذه التشريعات قابلة للكثير من التأويلات وهي تبعد المرأة عن الكثير من ميادين العمل وتحصر فرصها في مجالات معينة كالتعليم والأعمال الإدارية وبيع الألبسة النسائية في المتاجر والمصانع[21].

وتبقى خيارات العمل المتاحة للمرأة السعودية المتعلمة ضيقة. وتبين الدراسات الاقتصادية أن أكثر من 76 في المائة من النساء العاطلات عن العمل في المملكة

**الشكل 26.** متوسط التمثيل السياسي للمرأة في المناطق، 2013-2014 (بالنسبة المئوية)

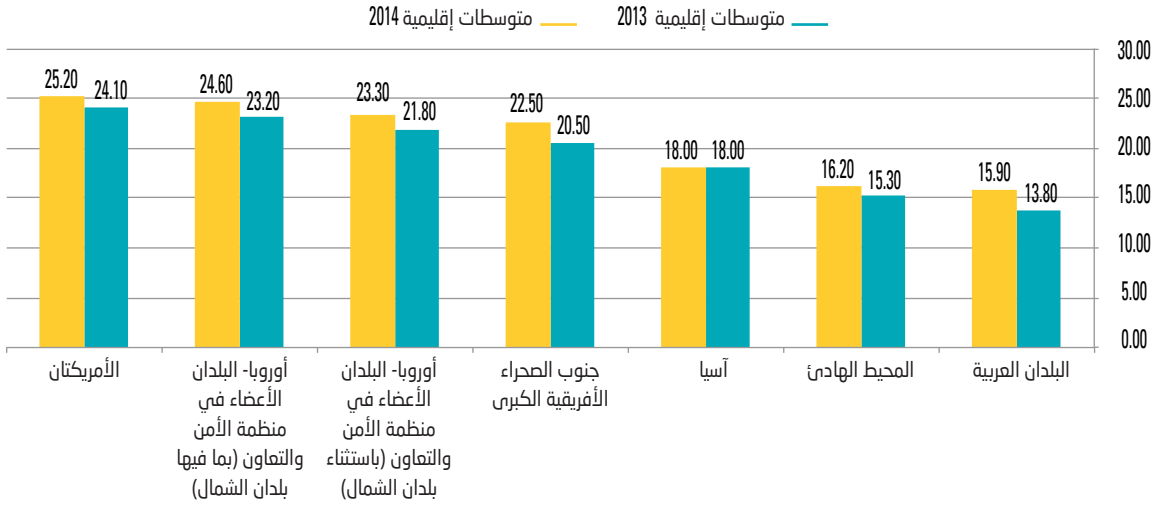


**المصدر:** الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm.
**ملاحظة:** المتوسطات تشمل المقاعد في مجلس النواب/البرلمان من مجلس واحد والمجلس الأعلى معاً.

العربية السعودية متخرجات من الجامعات. وفي هذه النسبة دليل على حجم الضغوط التي تواجهها الحكومة في توفير المزيد من فرص العمل لهذه الشريحة من المجتمع[22]. وتبذل الحكومة جهوداً حثيثة لتنفيذ برامج تهدف إلى استيعاب القوى العاملة المحلية في سوق العمل من خلال فرض ضرائب على العمال الأجانب تهدف إلى رفع كلفة عملهم وتمكين اليد العاملة المحلية من منافستهم في الحصول على فرص العمل في القطاع الخاص. وفي بلد يضم حوالي ثمانية ملايين عامل أجنبي، تتطلع الحكومة من خلال هذه الخطوة إلى إتاحة جزء من آلاف فرص العمل التي ستصبح شاغرة إلى النساء. ولكن هذه البرامج تواجه بعض المشاكل من الناحية العملية لأن 90 في المائة من فرص العمل التي ستوفرها منخفضة الدخل، قد لا تهمّ السكان المحليين والنسبة المتبقية منها تتطلب خبرة ومهارات قد لا تتوفر في القوى العاملة المحلية.

وفي مصر انخفض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 22.1 في المائة في الربع الأخير من عام 2013 بعد أن كان 22.6 في المائة في الربع الأخير من عام 2010. وتشير آخر البيانات الصادرة عن مكتب منظمة العمل الدولية لدول شمال أفريقيا أن المرأة العاملة تشكل 23 في المائة من سوق العمل ولكن معدل البطالة بين النساء أعلى بأربع مرات مما هو عليه بين الرجال.

وفي الأردن تتمتع نسبة 60.6 في المائة من مجموع القوى العاملة من الإناث بمؤهلات بمستوى البكالوريوس أو أعلى مقابل 21.2 من القوى العاملة من الذكور. وفي عام 2013، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 36.4 في المائة في البلد ككل، 60.0 في المائة بين الرجال و12.1 في المائة بين النساء، بعد أن كان هذا المعدل 37.7 في المائة في الربع الأخير من عام 2012، 60.6 في المائة بين الرجال و14.1 بين النساء. ومع تنوع الأنشطة الاقتصادية، لوحظ أن أكثر من نصف العاملات الأردنيات يعملن في مجالات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. ويستقطب قطاع التعليم أكبر نسبة من مجموع العاملات، تبلغ نحو 41.7 في المائة، ويستقطب قطاعا الصحة والعمل الاجتماعي 14.6 في المائة. ولكن المرأة في الأردن لا تزال تواجه الكثير من التحديات التي تؤثر سلباً على قدرتها على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي بالرغم من جميع الجهود المبذولة لدعم هذه المشاركة. ومن أهم هذه التحديات ارتفاع معدل البطالة بين النساء إذ وصل إلى 22.2 في المائة في عام 2013. وتراجعت نسبة مشاركة المرأة المتزوجة من مجموع معدّل مشاركتها في القوى العاملة بنحو 7.4 في المائة في عام 2008[23].

وانخفض معدل الأمية بين النساء من 85.4 في المائة في عام 1961 إلى 10.1 في المائة في عام 2013، وارتفعت

## **الإطار 7.** أبرز التطورات المتعلقة بالمرأة في مجموعات البلدان

### 1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

سجلت مجموعة بلدان مجس التعاون الخليجي تراجعاً في مشاركة المرأة في السياسة بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت خلال عام 2013 مقارنة بما كان عليه مستوى التمثيل في أوائل عام 2012. وتسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى معدلات لمشاركة للمرأة في القوى العاملة بين المناطق العربية الأخرى، وذلك لأسباب أهمها وجود عدد كبير من العاملات الأجانب. وفي الآونة الأخيرة لوحظ ارتفاع طفيف في معدلات مشاركة المرأة لا سيما في الإمارات العربية المتحدة مقارنةً بما كانت عليه في الأعوام السابقة. وبين عامي 2012 و2013، سجل معدل البطالة بين النساء ارتفاعاً طفيفاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، من 18.6 في المائة إلى 20.1 في المائة في المملكة العربية السعودية، ومن 10.8 في المائة إلى 11.6 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وتسجل المملكة العربية السعودية أعلى الفوارق بين الجنسين على صعيد البطالة؛ أمّا في الكويت والبحرين فانخفض معدل البطالة بين النساء مقارنة بما كان عليه في الأعوام السابقة.

### 2. بلدان المشرق

لم تتغير معدلات مشاركة المرأة السياسية في بلدان المشرق، لعدم إجراء أي انتخابات جديدة بين عامي 2013 و2014. أما مشاركتها في القوى العاملة، فاختلف وضعها بين بلد وآخر، إذ انخفض معدل هذه المشاركة في الأردن من 14 في المائة في عام 2012 إلى 12.1 في المائة في عام 2013، وفي مصر من 23.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.1 في المائة في عام 2013، وارتفع في فلسطين من 15.4 في المائة في عام 2012 إلى 18.3 في المائة في عام 2013. وقد سجلت هذه المجموعة من البلدان أعلى معدلات البطالة بين النساء مقارنة مع المجموعات الأخرى، بلغ أقصاها 39.6 في المائة في فلسطين*. وفي عام 2014، ارتفع معدل البطالة بين النساء في العراق ولبنان ومصر وانخفض في الأردن والجمهورية العربية السورية.

### 3. بلدان المغرب

تحسنت مشاركة المرأة في السياسة في هذه المجموعة مع حصولها على ثلاثة مقاعد إضافية في تونس في عام 2014، وبالتالي ارتفع معدل مشاركة المرأة في البرلمان من 26.7 في عام 2013 إلى 28.10 في المائة في عام 2014. وارتفع أيضاً معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة لا سيما في ليبيا (من 29.7 في المائة في عام 2011 إلى 30 في المائة في عام 2012) وانخفض معدل البطالة بين النساء من 24.2 في المائة في عام 2012 إلى 21.9 في المائة في عام 2013 في تونس، ومن 10.2 في المائة في عام 2012 إلى 9.6 في المائة في عام 2013 في المغرب.

### 4. أقل البلدان العربية نمواً

في هذه المجموعة تراجعت مشاركة المرأة في السياسة بعد الانتخابات الأخيرة التي جرت في جيبوتي في عام 2013، وخسرت فيها المرأة مقعدين. ومع أن البيانات غير متوفرة عن التقدم الذي شهدته معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في السودان واليمن لعامي 2013 و2014، شهد البلدان تراجعاً ملحوظاً في معدلات البطالة بين النساء في عام 2012 مقارنة بما كانت عليه الأعوام السابقة، فانخفض معدل البطالة من 54.6 في المائة في عام 2010 إلى 27.1 في المائة في عام 2012 في اليمن، ومن 20 في المائة في عام 2009 إلى 19.8 في المائة في عام 2012 في السودان.

* فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014.

**الجدول 9.** حصة المرأة في البرلمان، شباط/فبراير 2013 وحزيران/يونيو 2014

| التصنيف | شباط/فبراير 2013 | | | | حزيران/يونيو 2014 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجلس النواب أو البرلمان من مجلس واحد | | | | مجلس النواب أو البرلمان من مجلس واحد | | | |
| | المرأة | | | | المرأة | | | |
| البلد | تاريخ الانتخابات | المقاعد[أ] | العدد | حصة المرأة (بالنسبة المئوية) | تاريخ الانتخابات | المقاعد[أ] | العدد | حصة المرأة (بالنسبة المئوية) |
| الجزائر | 5 2012 | 462 | 146 | 31.60 | 5 2012 | 462 | 146 | 31.60 |
| تونس | 10 2011 | 217 | 58 | 26.70 | 10 2011 | 217 | 61 | 28.10 |
| العراق | 3 2010 | 325 | 82 | 25.20 | 3 2010 | 328 | 83 | 25.30 |
| السودان | 4 2010 | 354 | 87 | 24.60 | 4 2010 | 354 | 86 | 24.30 |
| المملكة العربية السعودية | 1 2013 | 151 | 30 | 19.90 | 1 2013 | 151 | 30 | 19.90 |
| الإمارات العربية المتحدة | 9 2011 | 40 | 7 | 17.50 | 9 2011 | 40 | 7 | 17.50 |
| المغرب | 11 2011 | 395 | 67 | 17.00 | 11 2011 | 395 | 67 | 17.00 |
| ليبيا | 7 2012 | 200 | 33 | 16.50 | 7 2012 | 200 | 33 | 16.50 |
| جيبوتي | 2 2008 | 65 | 9 | 13.80 | 2 2013 | 55 | 7 | 12.70 |
| الأردن | 1 2013 | 150 | 18 | 12.00 | 1 2013 | 150 | 18 | 12.00 |
| الجمهورية العربية السورية | 5 2012 | 250 | 30 | 12.00 | 5 2012 | 250 | 30 | 12.00 |
| البحرين | 10 2010 | 40 | 4 | 10.00 | 10 2010 | 40 | 4 | 10.00 |
| الكويت | 12 2012 | 65 | 4 | 6.20 | 7 2013 | 60 | 1 | 1.7 |
| لبنان | 6 2009 | 128 | 4 | 3.10 | 6 2009 | 128 | 4 | 3.10 |
| جزر القمر | 12 2009 | 33 | 1 | 3.00 | 12 2009 | 33 | 1 | 3.00 |
| مصر | 11 2011 | 508 | 10 | 2.00 | يتوقع إجراء الانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2014 | | | |
| عُمان | 10 2011 | 84 | 1 | 1.20 | 10 2011 | 84 | 1 | 1.20 |
| اليمن | 4 2003 | 301 | 1 | 0.30 | 4 2003 | 301 | 1 | 0.30 |
| قطر | 7 2010 | 35 | 0 | 0.00 | 7 2013 | 35 | 0 | 0.00 |

**المصدر:** الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010614.htm.

[أ] تعود هذه الأرقام إلى عدد المقاعد البرلمانية الحالية.

بين النساء نسبة الحائزات شهادات البكالوريوس أو شهادات من المستوى الأعلى من 5.7 في المائة في عام 2000 إلى 14.2 في المائة في عام 2013، وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن. ولا تواجه المرأة في الأردن عقبات قانونية أو مهنية كبيرة تمنعها من إنشاء شركة أو إدارتها، ولكن القيود الاجتماعية التي تفرضها العادات والتفسيرات الدينية تحصر المرأة دائماً في مناصب ثانوية في مجتمع لا يزال يعطي الأولوية للرجل في مكان العمل. وتتفاقم هذه العوائق في ظل ضيق الأحوال الاقتصادية والنقص في المشاريع التي من شأنها توفير فرص عمل لائقة. أما مشاركة المرأة في المجالين الدبلوماسي والقضائي فسجلت تحسناً، إذ ارتفع معدل مشاركتها في السلك الدبلوماسي من 3.8 في المائة في عام 2000 إلى 17.9 في المائة في عام 2013، وارتفعت نسبة القضاة من النساء من 1.2 في المائة في عام 2000 إلى 15.5 في المائة في عام 2012.

ولا تزال المنطقة العربية، مع ما حققته من تقدّم، تواجه تحديات كبيرة في تكييف السياسات نحو هدف تحسين معدلات مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي. ومن الضروري اتخاذ تدابير فعالة على مستوى السياسة العامة، كتهيئة بيئة مشجعة للاستثمار وتقديم حوافز لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وذلك بهدف تمكينه من إتاحة المزيد من فرص العمل؛ ودعم الشركات الصغيرة وتشجيع إنشائها من خلال تيسير الحصول على التمويل والمساعدة اللازمة؛ وتحسين إنتاجية العمال عبر الاستثمار في الموارد البشرية، وزيادة الإنفاق على التعليم لا سيما التعليم العالي والتدريب المهني، والتوفيق بين المهارات المكتسبة ومتطلبات سوق العمل؛ والتركيز على بناء الرصيد المعرفي عبر تشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا وتحفيز روح الريادة. ويمكن تشجيع المرأة العربية على المشاركة الفعالة في سوق العمل بتعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بإجازات الأمومة حسبما تقتضيه معايير منظمة العمل الدولية المتفق عليها دولياً؛ وإنشاء شبكات نقل أكثر كفاءة؛ وتأمين أقسام لرعاية الأطفال في أماكن العمل؛ وسن قوانين تجرّم التحرش الجنسي في مكان العمل.

وفي جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، يفوق عدد العاملات من الأجانب عدد العاملات من المواطنين، وهذا الفرق واضح في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت (الجدول 10).

ولم تحقق دول مجلس التعاون الخليجي، بما اعتمدته من سياسات لتوطين القوى العاملة، سوى تقدم طفيف في إحلال المواطنين محل العمال الأجانب في أسواق العمل المحلية. وتواجه هذه البلدان صعوبة كبيرة في تعزيز مشاركة المواطنين في القطاع الخاص لوفرة اليد العاملة الأجنبية بكلفة منخفضة، وشدة تأثير الأعراف الاجتماعية والثقافية الراسخة. ولا تزال العاملات من الجنسيات المختلفة يشكلن النسبة الكبيرة في قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في مجال المبيعات. ويفضل أصحاب العمل عموماً تشغيل الأجنبيات لأنهن أقلّ من المواطنات أجراً وأكثر منهن التزاماً بشروط وساعات العمل. وهذا هو الحال في شركات الخدمات التي ستواجه ارتفاعاً في كلفة اليد العمالة عند تطبيق قوانين استخدام اليد العاملة الوطنية، وخاصة تلك المتعلقة بالأجور والمستحقات[24].

والواقع أن العمل على زيادة مشاركة المواطنين في القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي حقق نتائج إيجابية لصالح المرأة، إذ وسّع إمكانات حصولها على فرص العمل. وقد ثبُت أن سياسة توطين اليد العاملة هي نهج فعال لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة مع أنها ليست الإجراء الوحيد المطبق في هذه الدول. ومشاركة المرأة في القوى العاملة يمكن أن تكون من مقوّمات نجاح سياسات توطين اليد العاملة. ومن الأهمية المضي في دعم هذه السياسات وآليات تنفيذها واعتماد نهج في المؤسسات تركز على المساواة بين الجنسين[25].

وتبذل المملكة العربية السعودية جهوداً حثيثة في تطبيق سياسة تحويل المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص إلى القوى العاملة الوطنية، وقد وضعت خطة لتنفيذ 100 مبادرة تهدف إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة للمشاركة في القوى العاملة في عام 2014. وتشير وزارة العمل إلى أن مجموع القوى العاملة من النساء، ومنها صاحبات الأعمال، تضاعف بين عامي 2012 و2013، إذ ارتفعت من 70,000 إلى 160,000[26].

وفي معظم البلدان العربية، لا تزال المرأة تفضل العمل في قطاع الخدمات. أمّا في قطر فتزداد مشاركة المرأة أكثر فأكثر في قطاع الصناعة، وتملك سيدات الأعمال حوالي 3,500 شركة متخصصة في مختلف القطاعات كالقطاع المصرفي وقطاعات التجارة، والسياحة، والطاقة والصناعة التي كان يطغى عليها حتى وقت ليس ببعيد

حضور الرجل. وفي عام 2013، ارتفعت نسبة النساء العاملات في خدمات الدعم في قطاع الطاقة والصناعة لتصل إلى أكثر من 41 في المائة. ومن النماذج البارزة على إشراك المرأة في هذا المجال شركة قطر للبترول، حيث ارتفع عدد النساء القطريات خلال العقد الماضي إلى نحو نصف عدد النساء العاملات في مختلف المواقع والمجالات التقنية وغير التقنية. وتملك النساء نصف الأسهم المتداولة في سوق الصرف القطرية. وفي عام 1998، أنشئت الشركة القطرية الاستثمارية للسيدات، وهي شركة متخصصة تهدف إلى توفير فرص الاستثمار وتهيئة بيئة مشجعة للاستثمار للمرأة في مختلف المجالات، وذلك بمساعدة فريق متخصص يضم مديرين من ذوي الخبرة محليين وأجانب. وما من قوانين في قطر تمنع عن المرأة ملكية الأراضي والأصول أو التصرف بالأصول المالية.وتشير أحدث البيانات إلى أن نسبة السعوديات العاملات في القطاع الصحي الخاص

**الشكل 27.** معدل المشاركة في القوى العاملة بين الرجال والنساء (بالنسبة المئوية من السكان في عمر 15 سنة وما فوق)

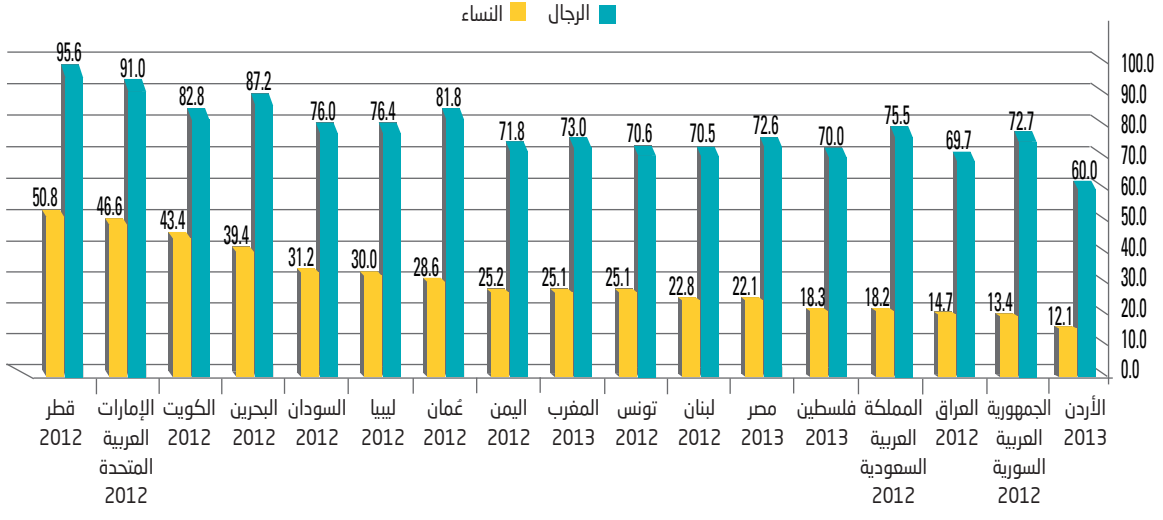


**المصادر:** ILO, 2012؛ والمصادر الوطنية التالية: Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2014; Jordan, Department of Statistics, 2014; Morocco, High Commission for Planning, 2013; Palestine, Central Bureau of Statistics, 2014; Saudi Arabia, Central Department of statistics and Information, 2013c; and Tunisia, National Institute of Statistics, 2013.

**ملاحظة:** تستند الأرقام إلى آخر بيانات متوفرة.

**الجدول 10.** عدد العاملين من المواطنين وغير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي

| البلد والعام | العاملون المواطنون | | العاملون غير الموطنين | |
|---|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | الرجال | النساء |
| الإمارات العربية المتحدة، 2009 | 170 000 | 53 000 | 2 548 000 | 366 000 |
| البحرين، 2011 | 60 604 | 26 211 | 387 216 | 24 572 |
| عُمان، 2012 | 136 818 | 35 248 | 1 187 679 | 128 503 |
| قطر، 2013 | 63 752 | 31 000 | 1 286 829 | 160 173 |
| الكويت، 2013 | 216 680 | 189 481 | 1 450 794 | 471 934 |
| المملكة العربية السعودية، 2013 | 3 989 632 | 727 495 | 5 342 675 | 669 321 |

**المصادر:** جمعت الإسكوا البيانات بالاستناد إلى المصادر التالية: Bahrain, 2013; Gulf Research Centre database; Oman, National Centre for Statistics and Information, 2013b; Saudi Arabia, Central Department for Statistics and Information, 2013a; and United Arab Emirates, National Bureau of Statistics, 2009.

ارتفعت إلى 43.3 في المائة في عام 2013، بعد أن زادت الحكومة دعمها المالي لقطاع الصحة[27]. ولا يحبذ الشباب السعوديون عامة العمل في القطاع الصحي الخاص. ويتردد المستثمرون أيضاً في تشغيل الشباب السعوديين لعدم توفر المؤهلات الكافية. لذا، من الأهمية بذل المزيد من الجهود لتنفيذ سياسات توطين القوى العاملة في القطاع الصحي لأنه لا يزال يعتمد بشدة على اليد العاملة الماهرة الأجنبية. ولهذه الغاية، يمكن تقديم المزيد من الحوافز للطلاب السعوديين في كليات الطب المحلية والدولية[28].

**الشكل 28.** توزع القوى العاملة من النساء حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

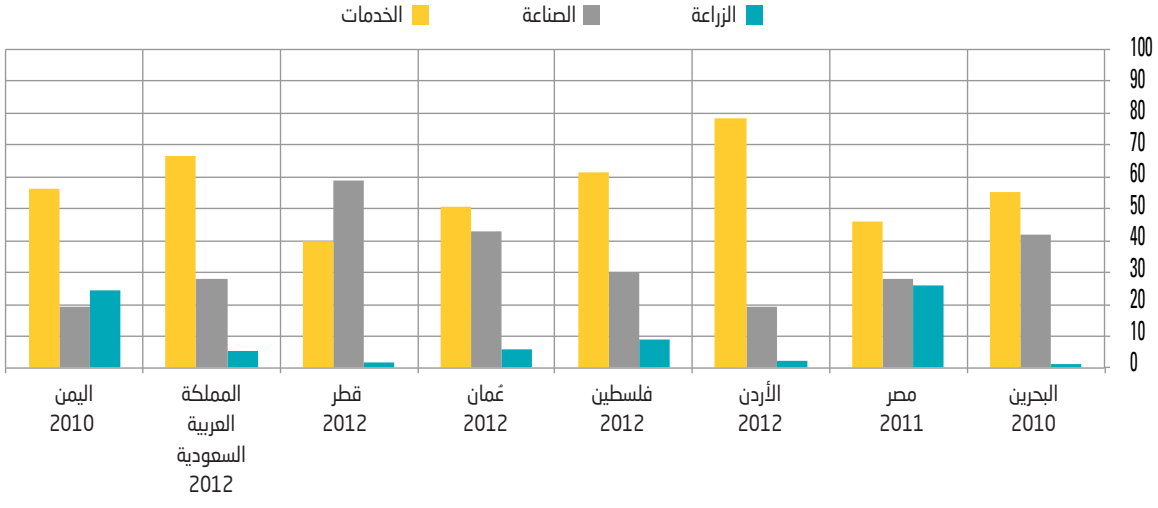


**المصدر:** ILO, 2012.

**الشكل 29.** معدلات البطالة بين النساء والرجال في البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

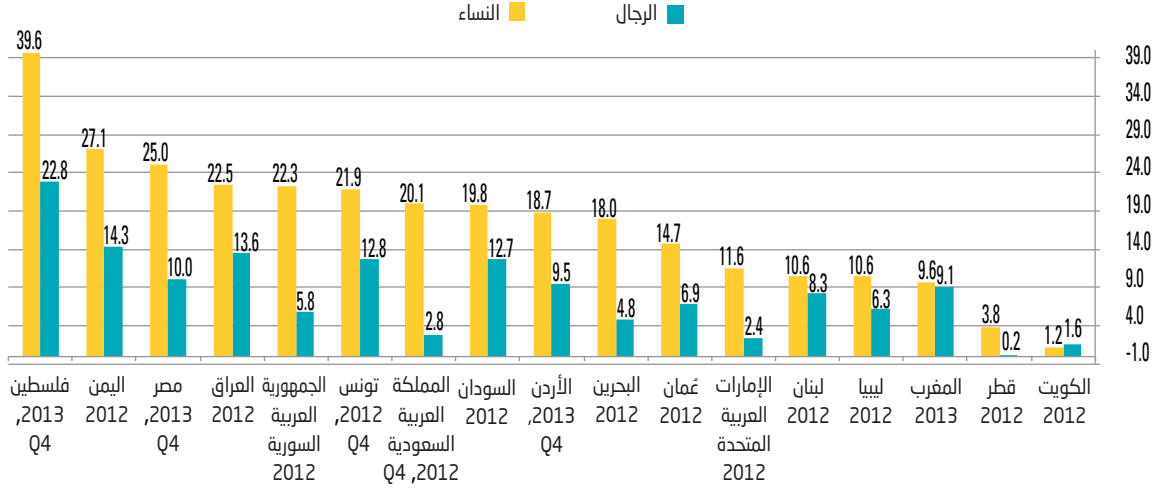


**المصادر:** ILO, 2012؛ والمصادر الوطنية التالية: Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2014; Jordan, Department of Statistics, 2014; Morocco, High Commission for Planning, 2013; Palestine, Central Bureau of Statistics, 2014; Saudi Arabia, Central Department for Statistics and Information, 2013c; and Tunisia, National Institute of Statistics, 2013.

**ملاحظة:** تستند الأرقام إلى آخر البيانات المتوفرة.

## البطالة

حققت المنطقة العربية تقدماً طفيفاً في تخفيض معدلات البطالة بين النساء فبلغ متوسطها 17.1 في المائة في عام 2013 بعد أن كان 20 في المائة في عام 2012. ولكن معدل البطالة بين النساء أعلى بكثير من معدل البطالة بين الرجال، الذي بلغ 8.5 في المائة في عام 2013.

وتختلف معدلات بطالة النساء في المنطقة العربية من بلد إلى آخر، أعلاها في فلسطين، حيث بلغ 39.6 في المائة (الشكل 29). وفي عام 2013، إرتفع معدل البطالة في كل من العراق ولبنان ومصر. وبين عامي 2012 و2013، سجل معدل البطالة ارتفاعاً طفيفاً في المملكة العربية السعودية من 18.6 إلى 20.1 في المائة، وفي الإمارات العربية المتحدة من 10.8 إلى 11.6 في المائة. وتسجل المملكة العربية السعودية أعلى فارق بين الرجال والنساء في معدل البطالة. وفي الوقت نفسه، إنخفض معدل البطالة بين النساء في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية فوصل في تونس إلى 21.9 في المائة في عام 2013 بعد أن سجل 24.2 في المائة في عام 2012. وانخفض أيضاً في المغرب من 10.2 في المائة في عام 2012 إلى 9.6 في المائة في عام 2013؛ وفي اليمن من 54.6 في المائة في عام 2010 إلى 27.1 في المائة في عام 2012.

ولا تزال البطالة بين المواطنين شاغلاً أساسياً في البحرين، حيث يعتمد القطاع الخاص بشدة على اليد العاملة الأجنبية. وتعمل الحكومة على تعزيز انخراط المواطنين في القطاع الخاص عبر تنفيذ سياسات لتوطين اليد العاملة، كتحديد حصص لعدد العمال الأجانب في قطاع معين. وفي عام 2008، فرضت الحكومة رسوماً على أصحاب العمل الذين يشغلون عمالاً أجانب. وتستخدم هذه الرسوم لتمويل أنشطة تدريبية للمواطنين عملاً بأحكام اتفاق مع منظمة العمل الدولية، يهدف إلى سد النقص في فرص العمل اللائقة في البحرين[29]. وفي كانون الثاني/يناير 2013، اعتمدت البحرين الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية -2022 2013 كوثيقة وطنية لجميع الوزارات والمؤسسات في الحكومة للمساهمة في إدراج احتياجات المرأة في برامج التنمية. ومن النتائج الرئيسية للخطة دعم مشاركة المرأة في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة نسبة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال وضع برامج وتنفيذ أنشطة لتشجيع المرأة على الانخراط في سوق العمل، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

وفي الأردن، شهدت معدلات البطالة انخفاضاً ملحوظاً منذ عام 2009، فتقلصت الفوارق في معدلات البطالة بين الجنسين. واتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات للحد من البطالة فأطلقت بالتعاون مع القطاع الخاص الحملة الوطنية للتشغيل تحت شعار «كلنا شركاء»، التي تهدف إلى توفير فرص عمل للباحثين عن عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وشملت الحملة أكثر من 200 شركة، فتمكنت وزارة العمل من إنشاء قاعدة بيانات تضمنت أكثر من 18,000 فرصة عمل شاغرة يمكن مطابقتها مع سيرة الباحث عن عمل. واتخذت الوزارة أيضاً قراراً قضى بوقف تشغيل الأجانب ليتسنى لها التركيز على معالجة مشكلة البطالة بين المواطنين لا سيما في ظل الأوضاع السائدة حالياً مع وجود أكثر من مليوني لاجئ سوري، يقيمون ويعملون في البلد من دون تصريح قانوني في معظم الأحيان.

ووفقاً لآخر تقديرات المعهد الوطني للإحصاء في تونس، استُحدثت 27,000 فرصة عمل في الربع الأخير من عام 2013، 17,200 منها للنساء. وفي فترة التحوّل السياسي في عام 2011، كان معدل البطالة قد ارتفع، ولا سيما بين النساء، إلى أكثر من 25 في المائة، واستقر عند متوسط 21.4 في المائة، وهو متوسط مرتفع مقارنةً بما كان عليه في عام 2009. وتبذل الحكومات الانتقالية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة، مطلقة برامج للتشغيل في القطاع العام، للرجال والنساء. ولكن التدابير المتخذة باتت تشكل عبئاً على الميزانية. وفي عام 2013، وقعت الحكومة اتفاق استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لسحب 1.75 مليار دولار في محاولة لتخفيف هذا العبء، وباشرت بالحد من توسيع التشغيل وتجميد الأجور في القطاع العام[30].

وفي المملكة العربية السعودية، بدأ معدل البطالة بين المواطنات ينخفض في عام 2012 بعد أن اتخذت الدولة تدابير جذرية للحد من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والرجال. وشملت هذه التدابير تقديم إعانات للباحثين عن عمل، ودعم برنامج «نطاقات» وهو نظام حصص يهدف إلى زيادة تشغيل المواطنين. وهذا النظام يُعنى برصد نسبة تشغيل المواطنين السعوديين في شركات القطاع الخاص؛ وتتعرض الشركات التي لا تلتزم بسياسة «توطين القوى العاملة" لعقوبات، بينما تحصل الشركات الملتزمة على حوافز. ولكن جهود تطبيق نظام الحصص وتحقيق أهداف سياسة توطين القوى العاملة تصطدم بتحديات عدة، لا سيما ارتفاع كلفة اليد العاملة المحلية، وتفضيل

الشركات توظيف اليد العاملة الأجنبية بكلفة منخفضة. ومن التحديات أيضاً أعراف اجتماعية وثقافية تثني المواطنين عن مزاولة مهن معينة توجساً من نظرة المجتمع، واعتبارات أخرى تتعلق بمرونة القوى العاملة وإمكانية تنقلها بين الوظائف، تضع القوى العاملة الأجنبية في موقع متقدم على القوى العاملة المحلية. وإذا استمر ازدياد أعداد الشباب الوافدين إلى سوق العمل، على النحو المتوقع في المملكة العربية السعودية، سيكون من الصعب استحداث فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، لا سيما في ظل استمرار ضيق فرص العمل في القطاع العام. وهذا الواقع سيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بين الرجال والنساء في البلد.

**الشكل 30.** اتجاهات البطالة في عدد من البلدان العربية، 2009-2013 (بالنسبة المئوية)

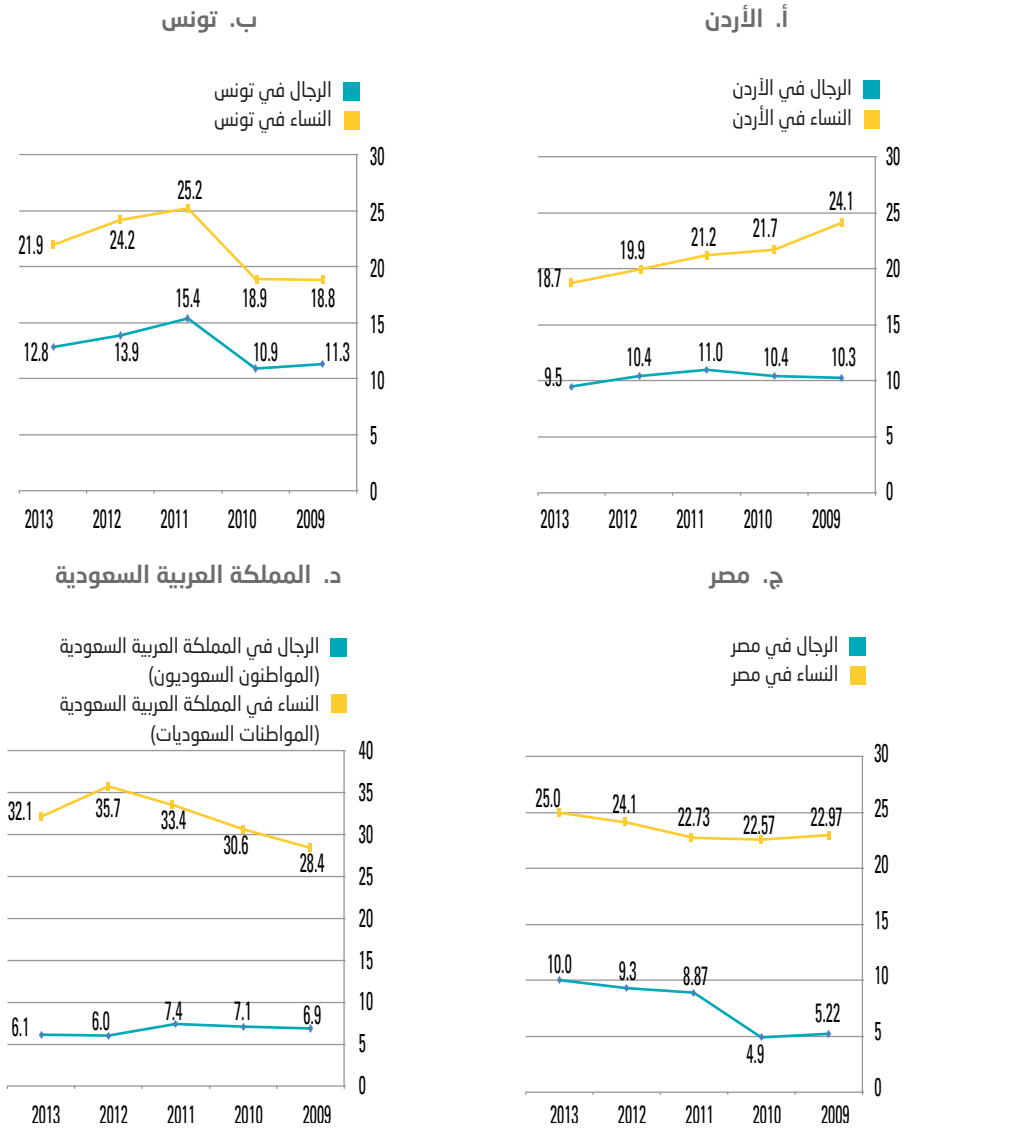


**المصدر:** المصادر الوطنية التالية: Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2013; Jordan, Department of Statistics, 2014; Saudi Arabia, Central Department of Statistics and Information, 2013b; and Tunisia, National Institute of Statistics, 2013.

**ملاحظة:** تستند الأرقام إلى آخر البيانات المتوفرة. في الأردن ومصر تعود الأرقام الخاصة بعام 2013 إلى الربع الأخير. وفي تونس تعود الأرقام الخاصة بالأعوام 2011-2013 إلى الربع الأخير أيضاً من كل عام. وفي المملكة العربية السعودية تعود الأرقام الخاصة بعامي 2012 و2013 إلى الربع الأخير من كل عام وتشمل فقط المواطنين السعوديين).

ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء التابع للدولة في مصر، تقع نسبة 69 في المائة من العاطلين عن العمل، من نساء ورجال، ضمن الفئة العمرية 15 إلى 29 سنة، وأكثر من 82 في المائة من هؤلاء حائزون شهادة جامعية أو دبلوم. وقد ساهمت الاضطرابات السياسية والصدمات الاقتصادية التي توالت على مصر منذ بدء الانتفاضات في كانون الثاني/يناير 2011، بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة. والمرأة هي أكثر أفراد المجتمع تضرراً، إذ ارتفع معدل البطالة بين النساء من 23 في المائة في عام 2009 إلى 25 في المائة في عام 2013 ومعظم العاطلات عن العمل متخرجات من الجامعات. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل المتعلمين من مجموع العاطلين عن العمل من رجال ونساء 82.5 في المائة، بينهم 50.4 في المائة حائزون على الشهادة المتوسطة أو أعلى (53.3 في المائة منهم من الذكور و46.7 في المائة من الإناث)، و32.1 في المائة حائزون على شهادات جامعية (43.8 في المائة منهم من الذكور و56.2 في المائة من الإناث)[31].

## 4. ماذا عن المستقبل

يستلزم ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى النساء والرجال، وازدياد نسبة المشاركة في القوى العاملة، ووصول معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة بين المواطنات، من البلدان العربية عموماً تكييف وتنفيذ سياسات مالية واجتماعية وسن قوانين العمل والحماية الاجتماعية بحيث تنص على ضمانات لدعم المرأة العربية العاملة، وخصوصاً الأم، مثل مستحقات الطفولة وإجازة الأمومة، ولا سيما في القطاع الخاص. ومن الضروري أن تنطلق سياسات العمل في البلدان العربية عموماً من أهمية موقع المرأة في توطين القوى العاملة ودورها في تنمية الاقتصاد، لتلبي هذه السياسات احتياجات المرأة العاملة وأن تقدم لها حوافز ترقى إلى مستوى المعايير الدولية، وتشجع النساء على المشاركة في القوى العاملة، وتخفف أعباء المسؤوليات العائلية التي تلقى على عاتقها بفعل التقاليد والقيم الاجتماعية القديمة والجديدة. ومن الإصلاحات الممكنة إصلاح نظام التعليم وتشجيع التدريب المهني، وتوخي المزيد من المرونة في دوام العمل، وتحسين إجازات الأمومة والإجازات العائلية والمخصصات، وإنشاء قسم لحضانة الأطفال وتخصيص غرفة للرضاعة في أماكن العمل. ومن الأهمية تأمين «مظلة رعاية» لحماية العاملين في القطاع غير النظامي، لا سيما النساء العاملات في الزراعة والمناطق الريفية. ولا بد أيضاً من التوعية بحقوق المرأة واعتماد أحكام لمكافحة التمييز بين الجنسين في صفوف القوى العاملة ووضع إطار قانوني لملاحقة حالات التمييز وشكاوى التحرش.

## دال. خلاصة

يبين تحليل الديناميات الاجتماعية الأخيرة مع التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين نوعاً من المراوحة في الحياة الاجتماعية في المنطقة العربية. ومع ما شهدته المنطقة من بوادر تقدم، كارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل وانخفاض معدلات البطالة بين النساء في عدد من البلدان، لا تزال معدلات البطالة بين النساء أعلى بكثير منها بين الرجال. ولا يزال التمثيل السياسي للمرأة محدوداً في المنطقة العربية باستثناء بعض البلدان. والمراوحة في الوضع الاجتماعي هي دليل على سرعة تغيّر المجتمع، ولكن فقط عبر تغيّر الأجيال. وفي المنطقة العربية يتزايد إقصاء جيل الشباب من سوق العمل، وكذلك من الحياة السياسية. والعلاقات السياسية وعلاقات العمل هي أهم محركات التغيير الاجتماعي، وإذا انخرط الشباب في هذه العلاقات، يمكنهم دفع عجلة التغيير لأنهم أكبر فئة في المجتمع. والركود في تطورات الحياة الاجتماعية إنما هو انعكاس للركود الهيكلي في الأداء الاقتصادي في المنطقة.

ومن الأهمية فهم هذا الركود الهيكلي لتفسير دورة الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية. ومن المحتمل أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 ارتفاعاً طفيفاً ولكن، من المتوقع أن يكون مصدر هذا النمو محدوداً من حيث النطاق الجغرافي وتعدد القطاعات. ومن المحتمل أن يؤدي الانخفاض المتوقع في إيرادات صادرات الطاقة وما يقابله من توسع في القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ديناميات نمو واضحة، في حين يستمر الركود الاقتصادي في مجموعات البلدان الأخرى. ومن المتوقع أيضاً أن تبقى معدلات البطالة في البلدان العربية مرتفعة بعد أن وصلت إلى مستوى قد لا يقوى على استيعابه تأثير أفضل حالات الأداء الاقتصادي.

ومن جوانب الضعف الهيكلي تعرض البلدان المستوردة للطاقة في المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً لتقلبات الميزان الخارجي. فمستوى تدفقات الأموال

غير كاف لتمويل العجز التجاري في معظم بلدان هذه المجموعات. أمّا حركة الاستثمارات الخاصة سواء في حافظات الأوراق المالية أم الاستثمار الأجنبي المباشر، فظلت ضعيفةً بسبب عدد من العوامل الجيوسياسية. وما من دوافع للتفاؤل في الانتعاش الاقتصادي الضعيف المتوقع في أوروبا وفي ارتفاع تكاليف التمويل بالدولار الأمريكي نتيجةً لعودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الولايات المتحدة الأمريكية. والانقسام الحالي بين الاقتصادات العربية أصبح أكثر وضوحاً من حيث القدرة على سد النقص في التمويل.

بقيت قضايا النقص في التمويل مستترة طيلة أعوام في المنطقة العربية. فقد أظهرت اقتصادات المنطقة منعة ومرونة حتى خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ونجحت الحكومات والسلطات المالية آنذاك في إدارة سياساتها في مواجهة أزمة السيولة الدولية. ولم تظهر قضايا النقص في التمويل إلا مؤخراً. ففي عام 2011، بدأت بوادر نفاد الاحتياطي من العملات الأجنبية والعجز المالي تظهر في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. وكان من المسلم به في تلك الفترة أن الاستقرار في حالة الاقتصاد الكلي في الأردن وتونس ومصر واليمن لا يتحقق إلا بدعم مالي كبير من دول مجلس التعاون الخليجي، لسد النقص المتزايد في التمويل. لكن الآلية المعتادة في السوق لضخ الأموال من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعات البلدان الأخرى توقفت في البلدان التي تشهد حالياً تحولات اجتماعية وسياسية. ومن الممكن أن يؤدي تعطّل آلية السوق وظهور نواقص في التمويل إلى مخاطر اقتصادية في ظل الاضطرابات السياسية الاجتماعية التي ترافق عادة عمليات التحول الاجتماعي والسياسي. ولكن إستراتيجية التمويل التي كانت معتمدة سابقاً هي من العوامل التي مهدت الطريق أمام الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى هذه التحولات. فلا بد من وضع إستراتيجية جديدة لسد النقص في التمويل، والتخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في مرحلة ما بعد التحوّل.

”التكامل الإقليمي يمكن أن يكون الحافز الذي
يساهم في سد النقص في تمويل التنمية
في المنطقة العربية”

# 3. التكامل طريق إلى سد النقص في التمويل في المنطقة العربية

## ألف. مقدمة

بات تمويل التنمية من أهم المواضيع في المنطقة العربية، لا سيّما عقب الأحداث السياسية والاجتماعية التي توالت عليها في الأعوام الأخيرة وعُرفت بمسمّى "الربيع العربي". غير أنّ هذا الموضوع لا ينال دائماً من الاهتمام قدر ما يستحق. ويمكن طرح موضوع تمويل التنمية انطلاقاً من سؤالين. أولاً، ما هي كمية التمويل اللازمة وما هو المتوفر منها؟ السؤال يقود للبحث في قضية "النقص في تمويل التنمية"[1]. ثانياً، ما هي السياسات التي ينبغي تنفيذها لسدّ هذا النقص؟

وفي التقييم الفعلي للنقص في تمويل التنمية في المنطقة العربية، ركزت دراسات عديدة على أهداف محدّدة، كالنقص في الغذاء، أو تأمين البنى التحتية لإدامة النمو، أو الطلب المتزايد على الكهرباء. وتشير التقديرات مثلاً إلى أنّ تحقيق نمو بمعدل 7 في المائة في عام 2009 في البلدان العربية، كان يُفترض أن تحصل هذه البلدان على مبالغ إضافية تتراوح بين 54.5 و57.9 مليار دولار[2]. وفي هذه الحالة، يُقدّر النقص في التمويل بما يتراوح بين 27 مليار دولار و100 مليار دولار في السنة.

أما السؤال الثاني فهو ذو طبيعة تطبيقية، ويتناول الخيارات المتاحة لواضعي السياسات من أجل سدّ النقص في تمويل التنمية. وهذا الموضوع أكثر تعقيداً من تقييم النقص، إذ لا يقتصر على النواحي التقنية فحسب، بل يتجاوزها إلى اعتبارات تتعلّق بالاقتصاد السياسي، ضمنها العلاقات الدولية.

وللإجابة عن هذين السؤالين، يطلق المسح في هذا الفصل رسالة مفادها أن خفض معدل البطالة إلى النصف في المنطقة العربية يتطلب سد نقص في تمويل التنمية تقديره 54.9 مليار دولار، وهي نتيجة تلتقي مع ما توصّلت إليه دراسات مماثلة حول هذا الموضوع. والواضح أنّ سدّ النقص في التمويل في المنطقة ممكنٌ وإن كان أكثر صعوبة على بعض البلدان، مثل السودان، دون سواها.

ويتناول هذا بالتحليل التدفقات المالية كلاً على حدة (من تحويلات واستثمارات أجنبية مباشرة ومساعدات إنمائية رسمية)، ويقترح تدابير محددة يمكن العمل بها على مستوى السياسة العامة، مؤكداً أنّ التكامل الإقليمي يمكن أن يكون الحافز الذي يساهم في سد النقص في تمويل التنمية. لكن الطريق إلى التكامل الإقليمي لا يزال طويلاً أمام المنطقة العربية. وتتضح معالم هذا الواقع عند مقارنة تجربة البلدان العربية بالتجارب التي اجتازتها البلدان الأوروبية وحتى الأفريقية.

## باء. النطاق الجغرافي

يتّبع هذا الفصل النهج المعتمد في دارسات سابقة[3]، فيركز على نوعين من الاقتصادات في المنطقة العربية: الاقتصادات المصنفة بالأكثر تنوعاً لأنّ الريع النفطي لا يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي (كالمغرب)؛ والاقتصادات التي تعتمد بنسبة مرتفعة على الريع النفطي ولكنّ نصيب الفرد من الدخل فيها منخفض (كاليمن).

وعلى أساس هذه المعايير واستناداً إلى ما توفر من بيانات، تكوّنت عيّنة البحث الأخيرة من الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن[4].

ففي العقد الأول من الألفية الثالثة، سجّلت هذه البلدان مستويات منخفضة لنصيب الفرد من الدخل (كان أعلاها في لبنان حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل 8,552 دولار) مع أنّ اقتصادات بعض هذه البلدان تعتمد على النفط (الجدول 11). كما شهدت بعض هذه البلدان عجزاً هيكلياً (كلبنان)، وسجل بعضها مبالغ مرتفعة من الدين (كاليمن)، وذلك على الرغم من تسجيل معدلات نموّ جيدة كما حصل في الأردن حيث بلغ معدّل النمو السنوي خلال تلك الفترة 6.1 في المائة.

## جيم. النقص في تمويل التشغيل

تتناول هذه الدراسة النقص في تمويل التشغيل، أي في توفر الموارد المالية الإضافية التي تحتاج إليها البلدان المشمولة بالعينة لخفض معدلات البطالة فيها بنسبة 50 في المائة[5]. ولتحديد هذا النقص، تعتمد هذه الدراسة منهج التحليل نفسه كما في أعمال سابقة[6]. وبما أنّ هذه الدراسة تهدف إلى تحديد انعكاسات سدّ النقص في التمويل على سياسات التنمية أكثر من التركيز على التقييم الفعلي لهذا النقص، يركز التحليل على تحويلات العاملين، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية[7].

وتتلخّص خطوات تقييم النقص بما يلي: (أ) حساب النقص في تمويل برامج التشغيل مع أخذ واقع أسواق العمل في البلدان العربية في الحسبان؛ (ب) تقييم معدل النمو اللازم لسدّ النقص في التشغيل باستخدام معامل مرونة التشغيل بالنسبة إلى الناتج؛ (ج) حساب معدل النمو اللازم في رأس المال المرتبط بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاستناد إلى نموذج النمو المقيّد لميزان المدفوعات لثيرلوول وحسين[8]؛ (د) تحديد النقص في التمويل، وهو حصيلة المقارنة بين مستوى رأس المال الذي كان ينبغي أن يحصل عليه بلد معين والمستوى الفعلي الذي حصل عليه.

ويشير نموذج ثيرلوول وحسين إلى أنّ البلدان لن تكون قادرة على تحقيق النمو ما لم تتمكن من توليد ما يكفي من رأس المال لدفع تكاليف وارداتها، ولذلك عليها أن تزيد من صادراتها. فهذا النموذج ينطبق على البلدان المستوردة للنفط أكثر منه على البلدان المصدرة للنفط؛ (فصادرات هذه البلدان المصدّرة للنفط لا تشكّل عائقاً أمام النمو). ومن أهم ما ينبغي لهذه البلدان أن تركّز عليه في السياسة العامة تحسين ميزان المدفوعات، وذلك بالطرق التالية: (أ) تصدير المزيد من السلع والخدمات، في نهج يركز على الكمية؛ (ب) رفع قيمة السلع والخدمات المصدّرة، في نهج يركز على النوعية؛ (ج) خفض الواردات، إن من حيث الكمية أم من حيث قيمتها المضافة. وهذه الاستراتيجيات المختلفة تحاكي استراتيجيات التنمية التقليدية التي ركزت على تشجيع الصادرات والاستعاضة عن الواردات. لكنّ التجارب التي شهدها العالم في دفع التنمية عن طريق الاستعاضة عن الواردات لم تنجح عموماً. لذلك حري أن تركز فلسفة هذا النموذج على التحول الهيكلي عن طريق تشجيع الصادرات.

يكتسب النقص في تمويل التشغيل أهمية بالغة في سياق توليد فرص العمل لأنّ البطالة غير الطوعية هي مشكلة كبيرة في البلدان موضوع الدراسة. وهذا الواقع ليس بالمفاجأة لأنّ البطالة في المنطقة العربية تسجّل معدلات مرتفعة (الجدول 12)، حتى إنها اعتبرت أحد الأسباب التي أشعلت فتيل أحداث ما عُرف "بالربيع العربي"[9].

وتظهر بيانات حديثة بالأرقام أن معدلات البطالة تتراوح بين 8.3 في المائة في الجمهورية العربية السورية و17.6 في المائة في اليمن (الجدول 12). ويستخلص من الغاية المتمثلة في خفض معدل البطالة إلى النصف (العمود 4) أن التخفيض المنشود يتراوح بين 4.15 و8.8 نقاط مئوية (العمود 5).

وبالاستناد إلى بيانات المرونة بين الناتج والتشغيل (العمود 6)، يظهر الجدول 12 معدل النمو اللازم في الناتج المحلي الإجمالي لخفض البطالة إلى النصف (العمود 7). والجدير بالذكر أنّ معدلات النمو اللازمة تفوق متوسط معدلات النمو المحققة خلال الفترة 2000-2010 (الجدول 11). أما البلدان التي سجلت معدلات نمو أعلى فليست ملزمة بخفض المعدلات (والعكس صحيح) من أجل تحقيق الهدف المنشود. وما من علاقة ترابط ذات دلالة إحصائية بين هاتين السلسلتين.

## دال. النتائج

يستند نموذج ثيرلوول وحسين إلى عدّة معايير ضرورية لحساب معدل النمو اللازم في رأس المال. ويتضمن الملحق المدخلات اللازمة، وهي: قيم المتغيرات على مدى العقد الماضي (جدول الملحق 1)، وقيم المعايير مثل مرونة حركتي الاستيراد والتصدير (جدول الملحق 2).

ويمكن الاطّلاع على النتائج في الجدول 13 وتفسيره على النحو الآتي: العمود (أ) يبيّن مجموع رأس المال الفعلي الذي تلقّته البلدان في عام 2010، وهو عبارة عن المجموع الصافي للتدفقات الواردة من التحويلات المالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الإنمائية الرسمية؛ والعمود (ب) يبيّن النمو اللازم في مجموع رأس المال بين عامي 2010 و2011، محسوباً وفقاً لنموذج ثيرلوول

**الجدول 11.** مؤشرات اقتصادية مختارة في بلدان العيّنة، المتوسط عن الفترة 2000-2010

| البلد | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بسعر الدولار الجاري لعام 2010) | الفائض النقدي/ العجز (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | دين الحكومة المركزية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | العائدات النفطية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | صادرات السلع والخدمات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) | معدل النمو (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 2 803.5 | -6.3 | 85.8 | 7.6 | 24.7 | 4.9 |
| الأردن | 4 370.7 | -3.7 | 77.2 | 0.0 | 49.3 | 6.1 |
| لبنان | 8 551.9 | -11.2 | .. | .. | 19.6 | 4.8 |
| المغرب | 2 822.7 | -0.7 | 52.6 | 0.0 | 31.6 | 4.6 |
| السودان | 1 421.1 | .. | .. | 17.5 | 17.8 | 6.3 |
| الجمهورية العربية السورية | 2 746.9 | .. | .. | 21.2 | 36.6 | 4.7 |
| تونس | 4 206.8 | -2.0 | 50.1 | 3.5 | 45.4 | 4.5 |
| اليمن | 1 400.7 | .. | 85.8 | 31.6 | 36.5 | 4.5 |

**المصدر:** World Bank, 2013c.
**ملاحظة:** جميع الأعمدة تشير إلى المتوسط عن الفترة 2000-2010، باستثناء العمود الأول الذي يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

**الجدول 12.** مؤشرات اجتماعية عن البطالة في البلدان المشمولة بالعينة، 2012

| البلد | السكان (بالملايين) (1) | القوى العاملة، المجموع (بالملايين) (2) | البطالة (بالنسبة المئوية) (3) | البطالة المستهدفة بالغاية (بالنسبة المئوية) (4) | النقص في تمويل التشغيل (بالنسبة المئوية) (5) | مرونة العمالة إلى الناتج المحلي الاجمالي (6) | معدل النمو اللازم تحقيقه (بالنسبة المئوية) (7) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 79.4 | 26.6 | 11.9 | 5.9 | 5.95 | 0.44 | 14 |
| الأردن | 6.2 | 1.7 | 12.2 | 6.1 | 6.10 | 0.41 | 15 |
| لبنان | 4.4 | 1.6 | 8.9 | 4.4 | 4.45 | 0.67 | 7 |
| المغرب | 32.1 | 11.4 | 9.0 | 4.5 | 4.50 | 0.19 | 23 |
| السودان | 36.4 | 11.4 | 14.8 | 7.4 | 7.40 | 0.69 | 11 |
| الجمهورية العربية السورية | 21.2 | 6.0 | 8.3 | 4.2 | 4.15 | 0.27 | 16 |
| تونس | 10.7 | 3.9 | 12.8 | 6.4 | 6.40 | 0.33 | 20 |
| اليمن | 23.3 | 6.6 | 17.6 | 8.8 | 8.80 | 1.08 | 8 |

**المصدر:** العامودان 1 و2: World Bank, 2013b؛ العامود 3: World Bank, 2013c وUNDP and ILO, 2012؛ العامودان 6 و7: حسابات الإسكوا.
**ملاحظة:** تعود البيانات إلى عام 2012 أو إلى أقرب عام توفرت عنه بيانات.

وحسين. وبالاستناد إلى العمودين (أ) و(ب)، يبيّن العمود (ج) مجموع رأس المال الذي كان لازماً في عام 2011. ويبين العمود (هـ) قيمة النقص في التمويل، وهو حصيلة المقارنة بين الأرقام الواردة في العمود (ج) ومجموع رأس المال الفعلي الذي تلقته البلدان في عام 2011 في العمود (د). وهكذا يكون النقص في التمويل حصيلة جمع الأرقام المسجّلة للنقص في كل بلد[10].

وخلاصة القول إنّ البلدان المشمولة بالعيّنة كانت تحتاج إلى 111,117 مليار دولار ولم تتلقّ في المجموع سوى 56,248 مليار دولار، فسجلت نقصاً في التمويل قدره 54,926 مليار دولار. غير أن الفوارق بين البلدان كبيرة. فقد بلغت حصة السودان وحده مثلاً، 43.5 في المائة من مجموع النقص في التمويل، تليه مصر بنسبة 27.3 في المائة.

والجدير بالذكر أنّ التدفقات الواردة بلغت 56.2 مليار دولار في عام 2011 مقابل 17 مليار دولار في عام 2000. وهذا يعني أنّ هذه التدفقات سجلت نمواً متراكماً بمعدل 11.5 في المائة سنويا، وهو معدّل أعلى بكثير من متوسّط النمو العام الذي سجلته البلدان خلال ذلك العقد.

## هاء. تقسيم التدفقات

لدعم تقييم حجم هذه النتائج، يعرض الجدول 14 النقص في التمويل في كل بلد من البلدان مفصلاً حسب أنواع التدفقات الثلاثة، أي التحويلات المالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة، وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بالاستناد إلى تركيبة صافي التدفقات الواردة في عام 2010. والجدير بالذكر أنّ اليمن سجّل في عام 2010 أرقاماً سالبة لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فجاء الرقم سالباً في الجدول. وهذا ليس بذي أهمية من حيث التأثير على السياسات، إذ ليس من المنطقي التوصية بزيادة التدفقات الخارجة.

ومن الضروري استكشاف إمكانية سد النقص في التمويل في كل بلد من البلدان في كل نوع من أنواع التدفقات الثلاثة، والاستناد في ذلك إلى مقياسين مرجعيين، مقارنة الاحتياجات في الجدول 14 أولاً بالتدفقات التي تلقتها البلدان (أي التدفقات الواردة إلى المنطقة)؛ وثانياً بالتدفقات التي نشأت من المنطقة ولم تبق فيها (أي التدفقات الخارجة من المنطقة).

**الجدول 13.** تقديرات تدفقات رأس المال اللازم

| البلد | القيمة الفعلية المحصّلة من رأس المال عن عام 2010 (a) | معدل النمو اللازم تحقيقه في رأس المال عن الفترة 2010-2011 (بالنسبة المئوية) (b) | قيمة رأس المال اللازم تحصيلها لعام 2011 (c) = (a)*(b) | القيمة الفعلية المحصّلة من رأس المال عن عام 2011 (d) | النقص في التمويل (e) = (c) - (d) |
|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 19 431 | 50.69 | 29 280 | 14 254 | 15 026 |
| الأردن | 6 246 | 42.19 | 8 881 | 5 900 | 2 981 |
| لبنان | 12 112 | 45.99 | 17 683 | 11 270 | 6 413 |
| المغرب | 8 656 | 29.14 | 11 178 | 11 148 | 30 |
| السودان | 9 609 | 207.02 | 29 502 | 5 599 | 23 903 |
| الجمهورية العربية السورية | 3 227 | 56.66 | 5 055 | 3 473 | 1 582 |
| تونس | 3 948 | 78.21 | 7 036 | 3 355 | 3 681 |
| اليمن | 2 097 | 19.36 | 2 503 | 1 193 | 1 310 |
| المجموع | 65 326 | - | 111 117 | 56 248 | 54 926 |

**المصدر:** البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.
**ملاحظة:** باستثناء العمود (ب)، جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول معبّر عنها بمليارات الدولارات بالسعر الجاري . ومجموع تدفقات رأس المال الواردة لعامي 2008 و2009 هو عبارة عن مجموع التحويلات المالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظات، وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وضمن هذه المجاميع، أدخلت البيانات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الحافظات على الشكل التالي: الصافي= التدفقات الواردة - التدفقات الخارجة. ولا يحدّد المرجع حسين (2000) إن كان المقصود صافي التدفقات أو مجموعها. لكنّ التدفقات الخارجة ضئيلة، ما يجعل الفارق طفيف بين صافي التدفقات الواردة ومجموعها.

ويمكن تفسير الجدول 15 على النحو التالي. في حالة الأردن، تشكل التحويلات المالية الإضافية التي كان يجب أن يتلقاها البلد لسد حصته من النقص في التمويل 50.3 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة في عام 2011. ويعطي الجدول لمحة سريعة عن المجالات التي ينبغي أن تتركّز عليها جهود السياسة العامة. فبعد تحليل حركة التدفقات المالية في مختلف البلدان، تتضح ضرورة تركيز الجهود على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبعد تحليل واقع البلدان، تتضح الحاجة إلى بذل قدر أكبر من الجهود في كل من السودان ومصر[11].

ومن الوسائل الأخرى الممكنة لسد النقص، مقارنة الاحتياجات برأس المال الناشئ في المنطقة والذي لم يبق فيها. ففي البلدان موضوع الدراسة، يشكّل مجموع المتطلبات من التحويلات المالية 42 في المائة من مجموع التحويلات المالية الخارجة من المنطقة، في حين أنّ حجم المتطلبات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية يفوق حجم الاستثمارات والمساعدات التي خرجت من المنطقة (الجدول 16، العمود ج).

وتظهر هذه الأرقام أنّ موارد المنطقة العربية في عام 2011 كانت كافية عموماً لسدّ النقص في التمويل (54,926 مليار دولار)، وقد بلغ المجموع الإجمالي للتحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية التي خرجت من المنطقة 78,169 مليار دولار، أي بلغ 1.4 من المرات حجم النقص. وكادت التحويلات المالية وحدها (53,528 مليار دولار) تكون كافية لتغطية النقص كاملاً.

## 1. التحويلات المالية

التحويلات المالية هي من أهم روافد التمويل بين أنواع التدفقات الثلاثة موضوع الدراسة. وقد بلغت حصة هذه التحويلات 60 في المائة من مجموع التمويل الوارد في عام 2012. وبلغت قيمة التحويلات التي تلقتها البلدان موضوع الدراسة في عام 2012 قرابة 38.9 مليار دولار. وقد اتخذت هذه التحويلات المالية منحى مستقراً، إذ لم يتجاوز الانحراف المعياري لحجم ما تلقته البلدان خلال العقد الأول من الألفية الثالثة 0.31 في المائة من المتوسط.

غير أن فوارق كبيرة تبقى ملحوظة بين البلدان. فقد تلقت الأردن ولبنان ومصر والمغرب مجتمعة حوالى 78 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة. ومع أن هذه البلدان تشهد استثمارات، بالمعنى الواسع، كما في قطاع الصحة وتعليم أفراد الأسرة، يُلاحظ أنّ التحويلات المالية لا تُستخدم في الاستثمار بقدر ما تستخدم في الاستهلاك، فتبقى قدرتها على توليد فرص العمل محدودة.

**الجدول 14.** متطلبات سد النقص في التمويل (بمليارات الدولارات)

| البلد | التحويلات المالية | الاستثمار الأجنبي المباشر | المساعدة الإنمائية الرسمية | مجموع النقص في التمويل |
|---|---|---|---|---|
| مصر | 9 630 | 4 938 | 458 | 15 026 |
| الأردن | 1 738 | 788 | 456 | 2 981 |
| لبنان | 3 910 | 2 266 | 237 | 6 413 |
| المغرب | 22 | 4 | 3 | 30 |
| السودان | 3 531 | 15 209 | 5 163 | 23 903 |
| الجمهورية العربية السورية | 795 | 720 | 66 | 1 582 |
| تونس | 1 924 | 1 244 | 513 | 3 681 |
| اليمن | 953 | -58 | 415 | 1 310 |
| المجموع | 22 503 | 25 111 | 7 311 | 54 926 |

المصدر: حسابات الإسكوا.
ملاحظة: بالاستناد إلى تركيبة عام 2010 المتعلقة بالتدفقات في كل بلد من البلدان.

والمصادر الثلاثة الرئيسية للتحويلات المالية في المنطقة هي المملكة العربية السعودية، وفرنسا، والأردن. والتحويلات المالية الصادرة من المملكة العربية السعودية، والأردن، والكويت، وليبيا، وفلسطين تشكّل 43 في المائة من مجموع التحويلات الواردة إلى المنطقة (الشكل 31).

وتعتبر البلدان العربية، (لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي) من أهم مصادر التحويلات المالية في العالم. فالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والأردن تحلّ في المراتب الأربع الأولى في قائمة البلدان المرسلة للتحويلات المالية في المنطقة. وقد شكّلت التحويلات المالية الواردة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حوالى 60 في المائة من مجموع التحويلات المالية المرسلة من المنطقة، البالغ 83 مليار دولار في عام 2012.

**الشكل 31.** مصدر التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية، 2012 (بالنسبة المئوية)

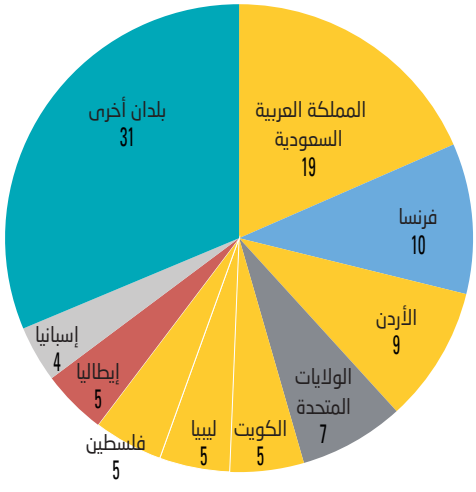


**المصدر:** World Bank, 2013a.

**الجدول 15.** متطلبات سد النقص في التمويل موزّعة حسب أنواع التدفقات والبلدان، 2011 (النسبة المئوية للتدفقات الفعلية في كل بلد)

| البلد | التحويلات المالية | الاستثمارات الأجنبية المباشرة | المساعدات الانمائية الرسمية | المتوسط بحسب البلد |
|---|---|---|---|---|
| مصر | 67.2 | 1 023.0 | 111.1 | 400.4 |
| الأردن | 50.3 | 53.6 | 46.6 | 50.2 |
| لبنان | 53.4 | 65.2 | 50.2 | 56.3 |
| المغرب | 0.3 | 0.2 | 0.2 | 0.2 |
| السودان | 248.7 | 497.6 | 459.8 | 402.0 |
| الجمهورية العربية السورية | 38.2 | 68.0 | 19.7 | 42.0 |
| تونس | 96.0 | 287.5 | 55.9 | 146.5 |
| اليمن | 67.9 | 8.1 | 82.8 | 52.9 |
| المتوسط بحسب التدفق | 77.8 | 250.4 | 103.3 | - |

**المصدر:** حسابات الإسكوا.

**الجدول 16.** متطلبات سد النقص في التمويل، 2011 (النسبة المئوية من مجموع التدفقات التي خرجت من المنطقة)

| البلد | التحويلات المالية | الاستثمارات الأجنبية المباشرة | المساعدات الانمائية الرسمية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| مجموع المتطلبات | 22 503 | 25 111 | 7 311 | 54 926 |
| مجموع التدفقات من المنطقة إلى سائر بلدان العالم (b) | 53 528 | 17 798 | 999.9 | 78 169 |
| المتطلبات نسبة إلى التدفقات الخارجة (c) = (a)/(b) | 42.0 | 141.1 | 731.2 | 70.3 |

**المصدر:** حسابات الإسكوا.

ومع أن التحويلات المالية وردت إلى الأردن ولبنان ومصر بمبالغ كبيرة، بقيت قيمة التحويلات البينية في المنطقة العربية منخفضة مقارنة بمناطق أخرى. ولم يتجاوز حجم ما تلقته البلدان العربية 29 في المائة من مجموع التحويلات المالية المرسلة من المنطقة. وهذه الظاهرة هي نقيض ما شهدته بعض بلدان جنوب آسيا، إذ تلقّت مبالغ كبيرة من التحويلات المالية الواردة من بلدان الخليج. وقد بلغت حصة الهند وحدها حوالى 33 مليار دولار من التحويلات المالية، أي تجاوزت التحويلات المالية البينية؛ وفاقت قيمة التحويلات المالية التي تلقّتها باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، والفلبين من البلدان العربية مجموع ما ورد إلى الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن.

ويتضح الاتجاه العام السائد خلال الأعوام الأخيرة في وجهة الانحدارات المختلفة التي تمثل التحويلات المالية داخل المنطقة وتلك المرسلة من المنطقة والواردة إليها (الشكل 33). فبين عامي 2010 و2012، سجّلت التحويلات المالية المرسلة من المنطقة نمواً بوتيرة تجاوزت التحويلات المالية البينية (بين البلدان العربية) بثلاث مرات. واتّسع الفارق مع مرور الوقت.

وللمقارنة، يشار إلى أن نمط التحويلات في المنطقة العربية يتعارض مع النمط السائد في كتل اقتصادية إقليمية أخرى، حيث سجّلت التحويلات البينية ضمن الكتلة الواحدة نسباً أعلى بكثير من مجموع التحويلات المرسلة منها (الشكل 34). وقد بلغت نسبة التحويلات المالية الناشئة من الاتحاد الأوروبي والتي بقيت ضمن منطقة الاتحاد 46.3 في المائة. وكان الرقم الذي سجّلته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أعلى بمرّتين من مجموع المنطقة العربية، في حين أنّ 41.4 في المائة من مجموع التحويلات التي أرسلت من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقيت ضمن المنطقة.

فما الذي يبرر انخفاض مستوى التحويلات المالية داخل المنطقة العربية؟ الواقع أن التحويلات المالية تتأثر بعدد المهاجرين في الخارج، وقيمة الأموال التي يرسلونها إلى بلدانهم، وما يرتبط بهذين المتغيّرين من عوامل مختلفة. فالعنصر الأول يرتبط بسياسات الهجرة أو الشبكات الاجتماعية أو الفقر في بلد المنشأ. أمّا العنصر الثاني فيتوقف على مجموعة عوامل منها

**الشكل 32.** وجهة التحويلات المالية العربية، 2012 (بالنسبة المئوية)

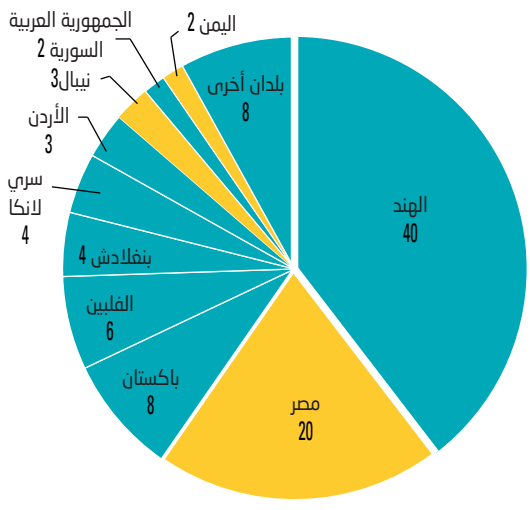


**المصدر:** World Bank, 2013a.

تكاليف إرسال الأموال ومستوى دخل المهاجرين في البلد المضيف. وحسب البيانات المتاحة، سيكون التركيز على عدد المهاجرين وتكاليف إرسال الأموال داخل المنطقة. ونسبة الهجرة البينية في المنطقة العربية (36.8 في المائة) أقل بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى، مثل الهجرة بين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع أنّها تعادل النسبة التي يسجّلها الاتحاد الأوروبي (الشكل 35).

وهذا الانخفاض في مستوى الهجرة البينية هو على ما يبدو السبب الرئيسي لانخفاض مستوى التحويلات المالية البينية. وهذا ما يؤكده تحليل تكاليف إرسال التحويلات المالية، إذ يُلاحظ من التكاليف المنخفضة أو المتوسطة لإرسال الأموال من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، أن هذه التكاليف ليست من الارتفاع في البلدان العربية ما يعوق حركة التحويلات البينية، مقارنة بما هي عليه في بلدان جنوب آسيا على صعيد هذا المتغيّر (جدول الملحق 3).

والخلاصة أنّ الأدلّة المتاحة تشير إلى أنّ انخفاض مستوى التحويلات المالية البينية في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى يرتبط بأنماط الهجرة أكثر منه بتكاليف إرسال الأموال. ولتشجيع التحويلات المالية يمكن اعتماد تدابير محدّدة لخفض تكاليف إرسال

**الشكل 33.** التحويلات المالية العربية (بمليارات الدولارات)

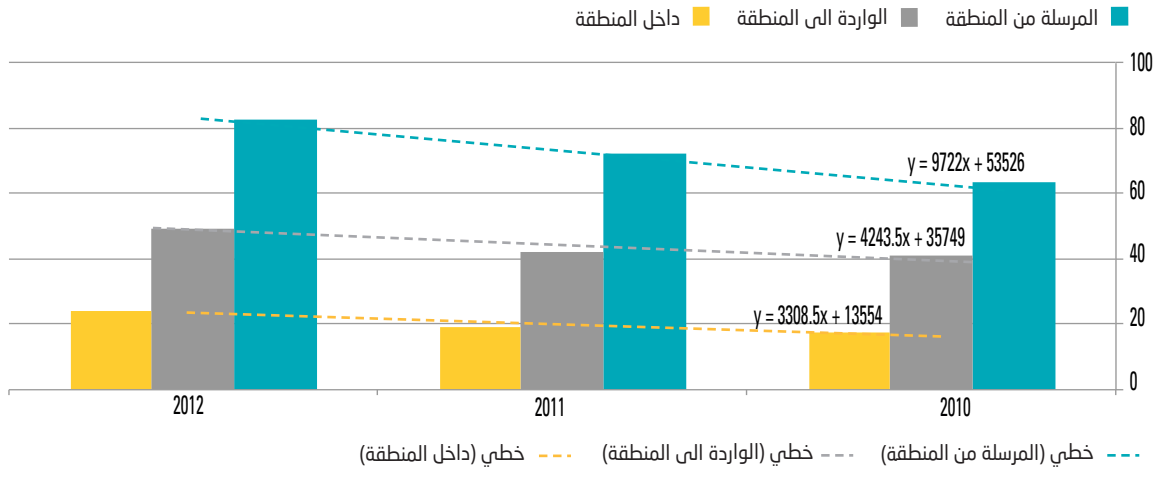


**المصدر:** World Bank, 2013a.

**الشكل 34.** وجهة التحويلات المالية العربية 2012: المناطق (بالنسبة المئوية)

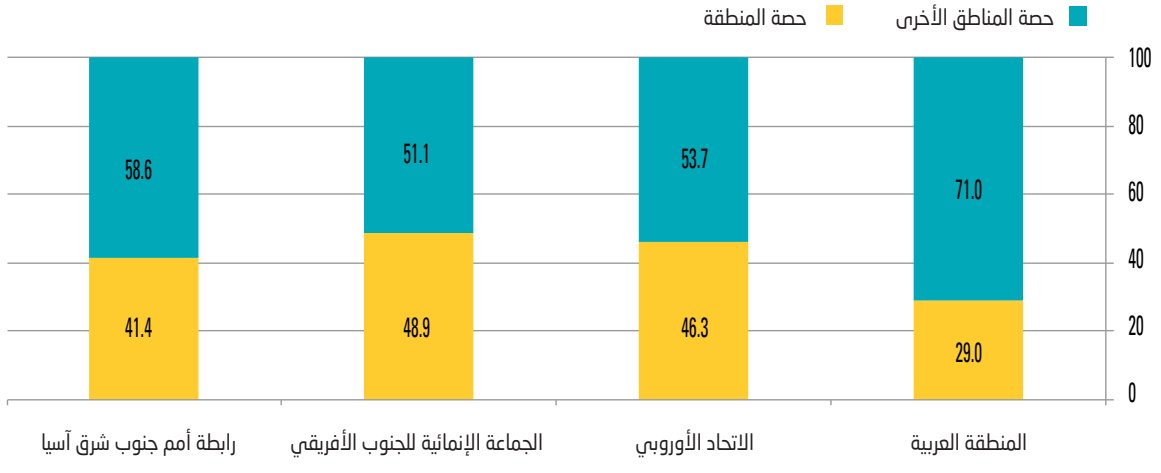


**المصدر:** World Bank, 2013a.

الأموال، غير أنّ الطريقة الفضلى لزيادة التحويلات المالية البينية هي في عقد اتفاقات بين البلدان العربية ترعى شؤون الهجرة. فهذه الاتفاقات شبه الغائبة حتى الآن، تشجّع حركة القوى العاملة إلى حيث الحاجة إليها. والدعم الذي يولّده تسهيل حركة القوى العاملة البينية والسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لا يقتصر على البلدان التي تشكو من ارتفاع في معدلات البطالة، بل يعود أيضاً إلى البلدان التي تشكو من نقص في رأس المال البشري.

## 2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بلغ صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان موضوع الدراسة 15.2 مليار دولار في عام 2012، أي ما يعادل 23.5 في المائة من مجموع التدفقات الواردة و27.7 في المائة من تقديرات النقص في التمويل. وبين عامي 2000 و2011، سجّلت التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة كبيرة، إذ فاق حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية

**الشكل 35.** مصدر أعداد المهاجرين، 2012 (بالنسبة المئوية)

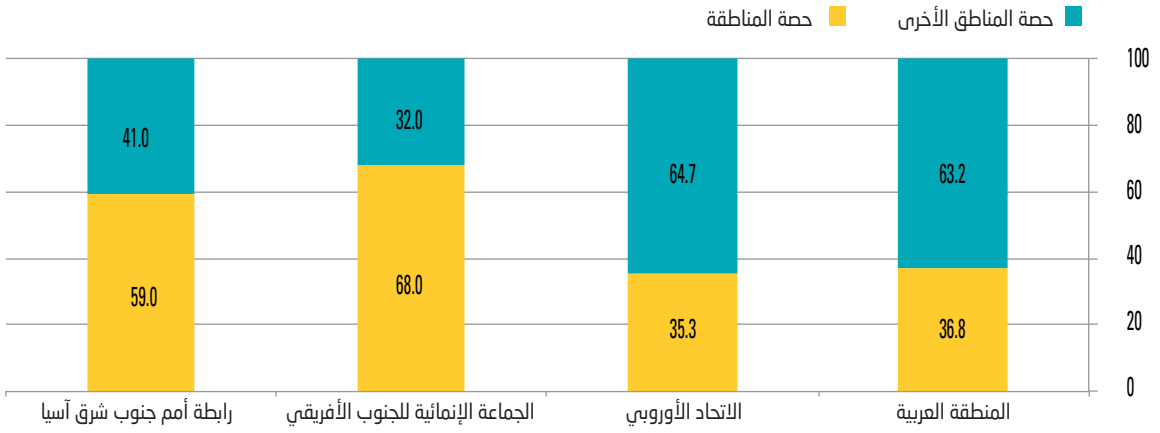


**المصدر:** World Bank, 2013a.

**الشكل 36.** مصدر التدفقات الواردة إلى المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بمليارات الدولارات)

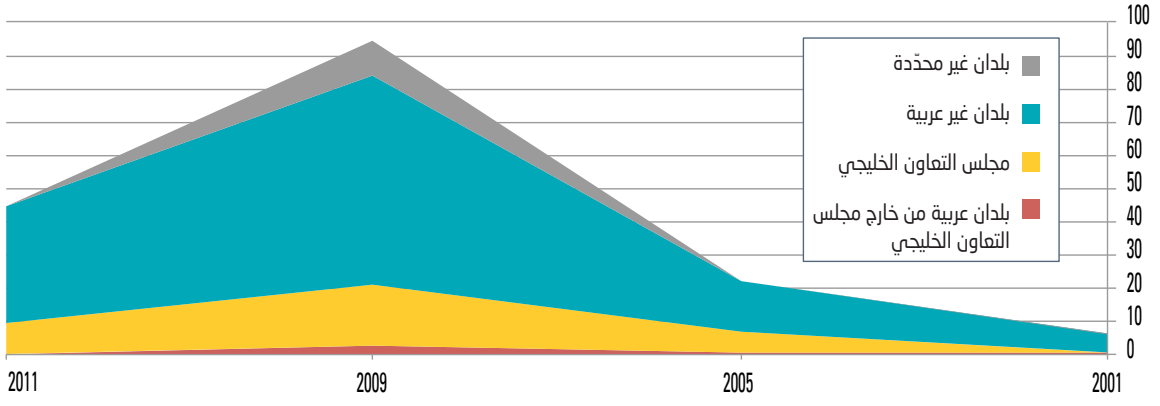


**المصدر:** United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2014a.

المباشرة في عام 2011 بنحو خمس مرات حجم هذه التدفقات في عام 2000. ولكنّ التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأكثر تقلبا بين الأنواع الثلاثة من التدفقات. فالانحراف المعياري للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وردت خلال العقد الأول من الألفية الثالثة عادل 55 في المائة من متوسطها.

والجزء الكبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية كان من بلدان غير عربية، وهو نمط سجل، بين عامي 2001 و2011 نمواً كبيراً (الشكل 36). ففي أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، تلقّت بلدان في شمال أفريقيا، ومنها تونس والجزائر ومصر والمغرب، تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبالغ كبيرة، كان معظمها من بلدان غير عربية.

غير أنّ النمو في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة كان بمعظمه من نصيب بلدان الخليج، وقد زادت حصة هذه البلدان مع مرور الوقت. ففي عام 2001، تلقّت البلدان العربية التي هي خارج مجلس التعاون الخليجي ما يزيد على 80 في المائة من مجموع التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة. وبحلول عام 2009، تراجعت هذه النسبة 13 في المائة (الشكل 37).

**الشكل 37.** وجهة التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالنسبة المئوية)

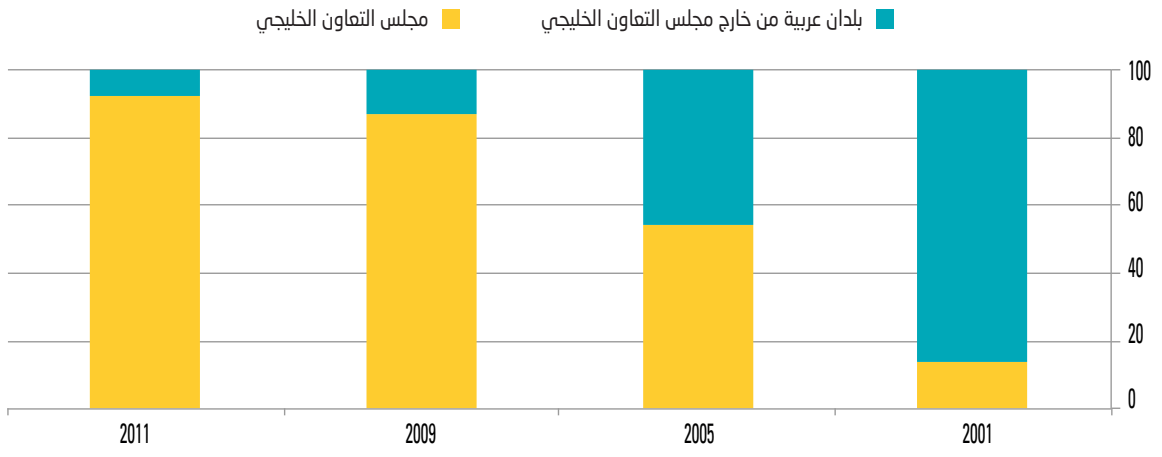


**المصدر:** UNCTAD, 2014a.

**الشكل 38.** وجهة التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، 2012 (بمليارات الدولارات)

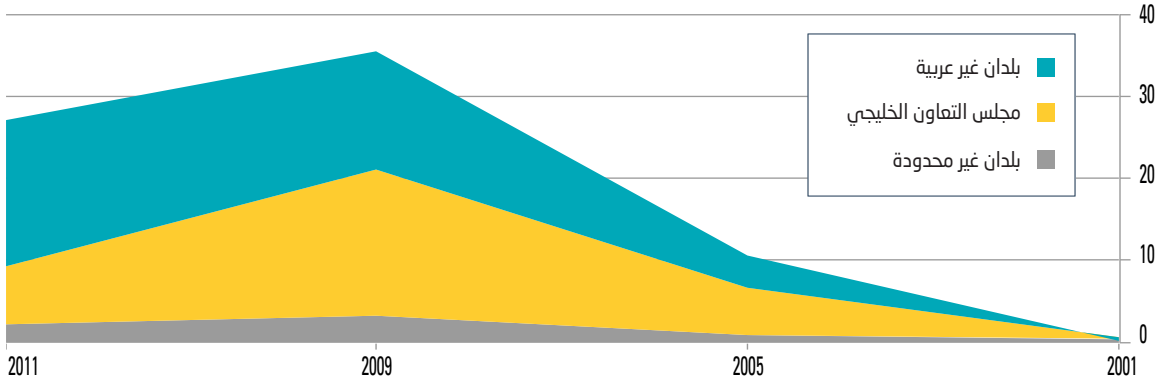


**المصدر:** UNCTAD, 2014a.

وهذا المشهد يكاد يتكرّر في صورة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناشئة في المنطقة. فبين عامي 2001 و2011، سجلت هذه التدفقات زيادة ملحوظة، كانت البلدان المستفيدة منها إمّا من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أو بلداناً غير عربية (الشكل 38). وفي أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، أصبحت البلدان غير العربية وجهة النسبة الكبرى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتجاوزت حصة هذه البلدان حجم التدفقات الواردة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى مجتمعةً (الشكل 38).

ولدى النّظر إلى التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية المنشأ، يتّضح التحوّل الحاصل في وجهتها أيضاً. ففي عام 2001، تلقّت بلدان عربية خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي حوالى 80 في المائة من مجموع الاستثمارات. وفي الأعوام الأخيرة، تغيّرت وجهة تدفقات الاستثمارات البينية، فباتت بلدان مجلس التعاون تتلقى نسبة تتراوح بين 75 و85 في المائة منها (الشكل 39).

وقد خضعت العوامل المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للكثير من التحليلات. ومن أهم هذه العوامل حجم السوق، وسيادة القانون، والمؤسسات،

**الشكل 39.** توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

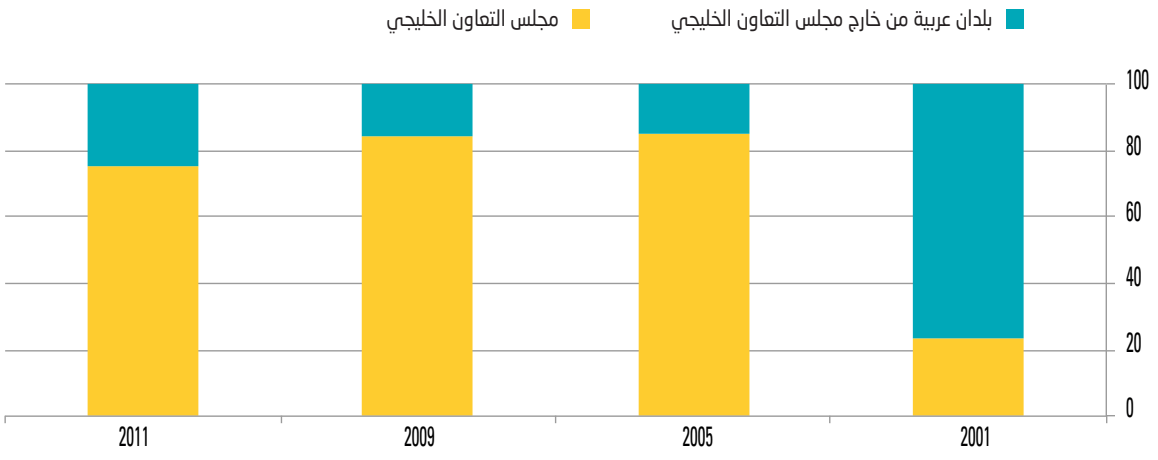


**المصدر:** UNCTAD, 2014a.
**ملاحظة:** البيانات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية عن عام 2011 غير مدرجة.

**الشكل 40.** مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة العربية (بمليارات الدولارات)

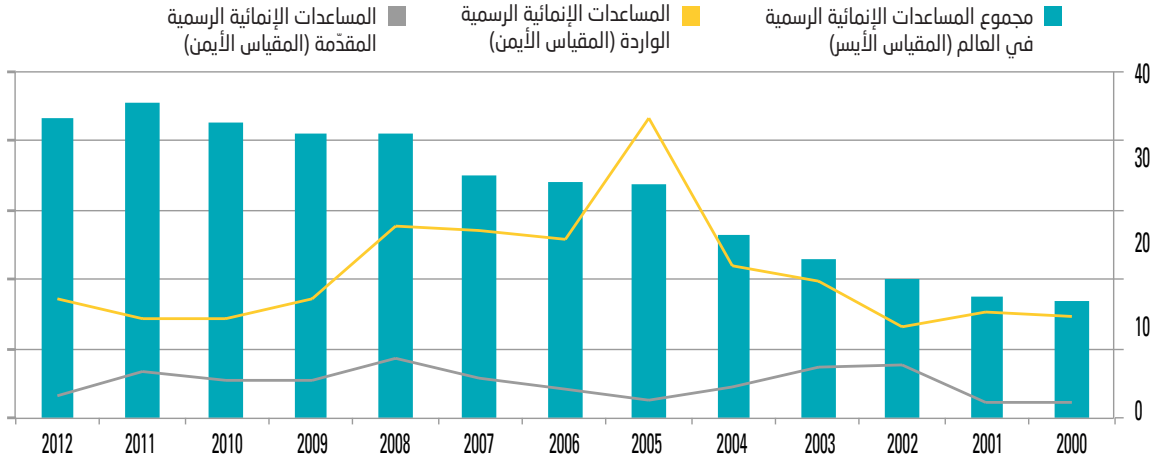


**المصدر:** OECD, Development Assistance Committee, 2014.

والكتل، والانفتاح التجاري، وإمكانات استغلال الموارد الطبيعية، وتوفّر المهارات المحلّية، وهو عامل ازداد أهمية خلال العقدين الماضيين[12]. أمّا العوامل الرئيسية المؤثرة على التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية فهي حجم البلد المضيف، وحجم الحكومة، والموارد الطبيعية، والمؤسسات[13].

ونظراً إلى أهمية متغيّرات مثل حجم السوق أو الانفتاح التجاري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن لإنشاء آليات التكامل الإقليمي، ومن مقوّماتها سوق كبيرة الحجم كالسوق المشتركة مثلاً، أن يسهم مساهمة كبيرة في دفع الاستثمار الأجنبي المباشر البيني.

وإضافة إلى هذه العوامل، تتأثر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل أخرى ترتبط بحماية المستثمرين، وبمعنى أوسع بالمؤسسات. وفي هذا السياق، تبرز معاهدات الاستثمار الثنائية كأداة من الأدوات القادرة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر البيني. فعدد معاهدات

الاستثمار الثنائية النافذة بين البلدان في المنطقة، وأحياناً بين البلدان المجاورة، منخفضة نسبة إلى مناطق أخرى، إذ لا يتجاوز 116 معاهدةً (جدول الملحق 4)[14]. ونتيجة لذلك، فما تؤمنه معاهدات الاستثمار الثنائية العربية من الحماية القانونية للبلدان العربية لا يتجاوز 37.9 في المائة، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة التغطية التي تؤمنها بعض القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم، وهي 63.3 في المائة[15]. ويظهر الجدول أن إمكانات التحسين لا تزال كبيرة في بعض البلدان مثل البحرين والمملكة العربية السعودية.

ولدى النظر في الاتفاقات البينية، يتضح أنّ الدول العربية توقّع على العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية، ولكنها لا تصادق عليها فيما بعد. وهذا ما يحدث مع القوى العالمية الرئيسية؛ فهي إما توقّع على عدد قليل من المعاهدات (كالولايات المتحدة الأمريكية) أو على العديد منها (مثل ألمانيا)، لكنّ المعاهدات الموقّعة تدخل في الغالب حيز النفاذ.

وفي الخلاصة، على صانعي السياسات أن يشجعوا الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصاً الاستثمار البيني، بحيث يشمل جميع البلدان العربية، ويخرج من حالة الاستقطاب التي طغت في الأعوام الأخيرة. ولتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بدّ من تهيئة ظروف جديدة، تتطلب الارتقاء بمستوى التكامل الإقليمي، ومن مقوّماته توسيع السوق وتوفير شروط الحماية للمستثمرين عن طريق تفعيل معاهدات الاستثمار الثنائية بين البلدان العربية.

## 3. المساعدة الإنمائية الرسمية

بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها بلدان العيّنة في عام 2012 حوالى 9.8 مليار دولار، أي ما يعادل 17.4 في المائة من مجموع حجم التدفقات الواردة في عام 2011، و17.9 في المائة من مجموع النقص في التمويل. وسجّلت حركة المساعدة الإنمائية الرسمية اتجاهاً إيجابياً بين عامي 2000 و2012، تجلّى في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى البلدان المشمولة بالدراسة، إذ ارتفع من 3.5 مليار دولار في العقد الأول من الألفية الثالثة إلى 9.8 مليار دولار في عام 2012. وشكّلت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً مستقراً نسبياً من مصادر التمويل. وكان

**الشكل 41.** توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية، 2000-2012 (بالنسبة المئوية)

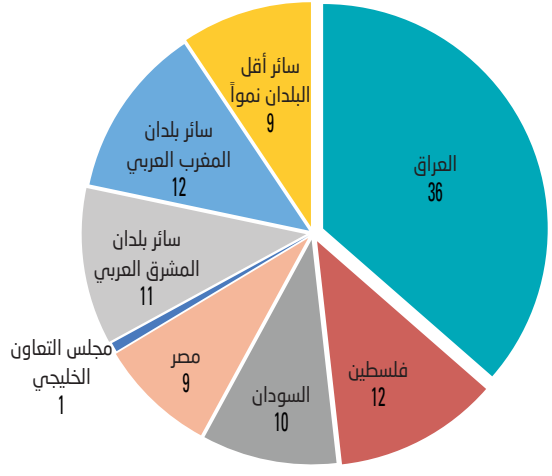


**المصدر:** OECD, Development Assistance Committee, 2014.

الانحراف المعياري للمساعدة الإنمائية الرسمية الواردة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة يعادل 33 في المائة من متوسطها، وهذا يدلّ على أنّها أقل استقراراً من التحويلات المالية ولكنها أكثر استقراراً بكثير من حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومقارنةً بالمجموع العالمي، اتّبعت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المتّجهة إلى المنطقة نمطاً ثابتاً، فتراوحت بين 7 و10 في المائة خلال معظم الأعوام باستثناء عام 2005 (الشكل 40). وكذلك اتبع مستوى المساعدة من الجهات المانحة العربية كنسبة مئوية من مجموع المساعدة العالمية، نمطاً ثابتاً أيضاً، إذ تراوحت هذه النسبة بين 3 و4 في المائة، وهذا يبين بالأرقام المطلقة، أنّ حجم المساعدة الخارجة من المنطقة والواردة إليها سلك منحى إيجابياً.

غير أنّ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة، شأن التدفقات المالية الأخرى، أتجه إلى عدد قليل من البلدان، ولا سيما إلى العراق (الشكل 41)، وهو البلد الذي تلقى ما يزيد على ثلث مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة بين عامي 2000 و2012. كذلك حصلت السودان وفلسطين ومصر على مبالغ كبيرة، في حين بقيت المبالغ من المساعدة الإنمائية الرسمية محدودة.

**الشكل 42.** وجهة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة من الجهات المانحة العربية الأربع الرئيسية، 2000-2012 (بالنسبة المئوية)

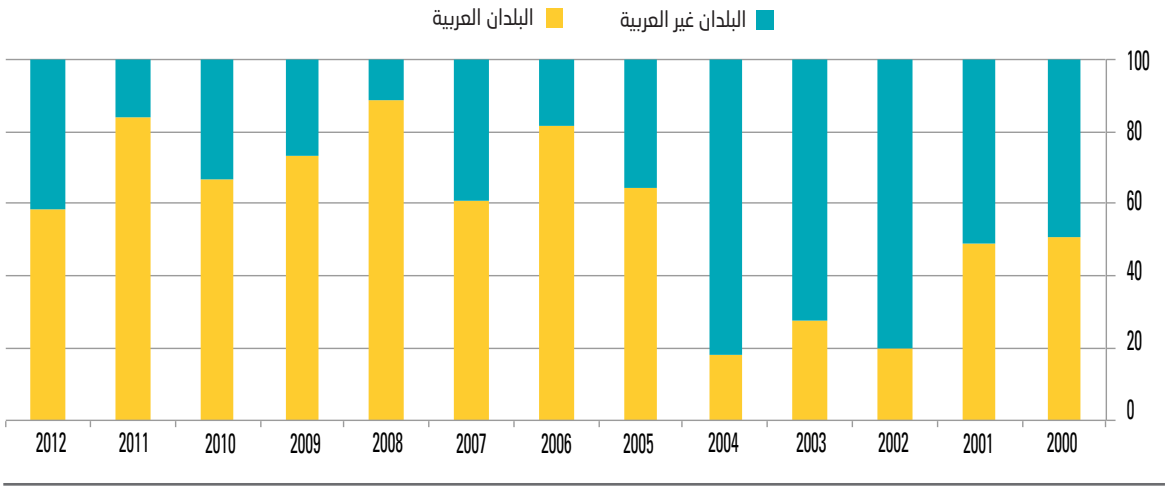


**المصدر:** OECD, Development Assistance Committee, 2014.
**ملاحظة:** الجهات الأربع المانحة هي الإمارات العربية المتحدة، والكويت والمملكة العربية السعودية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

أما المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة داخل المنطقة العربية، فسلكت منذ مطلع الألفية الثالثة منحى إيجابياً (الشكل 42). ففي الأعوام الأخيرة، أصبحت البلدان العربية ّ وجهة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من الجهات المانحة العربية الأربع الرئيسية، وهي الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد تراوحت حصة البلدان العربية بين 60 و80 في المائة من مجموع المساعدة العربية.

أما من حيث توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بين البلدان العربية، فتحلّ مصر، والمغرب، وفلسطين، والأردن، في المراتب الأولى على قائمة البلدان المتلقّية، بينما لا يحصل العراق إلاّ على مبالغ ضئيلة (الشكل 43). وفي ذلك ما قد يوحي بأثر الاستعاضة بالمعونة الواردة من بلدان غير عربية.

يمكن القول إنّ العوامل المؤثرة على المساعدة الإنمائية الرسمية تتمثّل بمستوى التحديات الإنمائية، كالفقر أو الأزمات الإنسانية، وغيرها من عوامل الاقتصاد السياسي مثل العلاقات الثنائية بين البلدان الشريكة. ففي بعض البلدان، تشكّل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة كبيرة من الأموال الأجنبية الواردة، ولكنها لا تصل إلى المستوى الكافي لمواجهة التحديات التي تواجه هذه البلدان. وهذا الواقع يطرح نفسه للأسباب التالية: (أ) ضخامة التحديات في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ (ب) حجم التحديات الاقتصادية التي تواجهها معظم الجهات المانحة، وتحدّ من إمكاناتها المالية؛ (ج) تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية، في الأجل الطويل، على التخفيف من حدة الفقر، وليس على توليد الموارد، ما يبقي اثرها محدوداً على توليد فرص العمل. وإذا كان لا بد من بذل جهود كبيرة من أجل حشد المساعدة الإنمائية الرسمية، تبقى الحاجة ملحة إلى استكمال المساعدة الإنمائية الرسمية بمصادر تمويل أخرى.

## واو. التكامل الإقليمي طريق إلى المستقبل

تحمل تجارب مناطق أخرى في مجال التكامل الإقليمي عبراً مفيدة في كيفية حشد الموارد اللازمة من أجل سد النقص في التمويل. ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي هي أبزر التجارب وأنجحها على هذا الصعيد، لما توليه من أهمية للتعاون الدولي لأغراض التنمية. ففي عام 2012، بلغت القيمة الصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمها الاتحاد الأوروبي 13.6 مليار يورو[16]. غير أنّ المساعدة وحدها لا تكفي، وهذا ما يبدو جلياً عند مقارنة الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية بتلك التي يخصصها الاتحاد الأوروبي للتعاون الإقليمي. فبين عامي

2007 و2013، خصّص الاتحاد الأوروبي 347 مليار يورو للتكامل الإقليمي، أي ما يعادل حوالى 50 مليار يورو تقريباً في السنة، ويتجاوز بمعدّل 3.7 مرات مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في الاتحاد الأوروبي[17].

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي منذ وقت طويل أنّ نجاح التكامل الإقليمي يتوقف على تقارب المستويات الإنمائية بين البلدان الأعضاء. ومن هنا أهمية العمل على تحقيق هذا التقارب من خلال تقديم المساعدة للبلدان قبل انضمامها إلى المجموعة. وبين عامي 2007 و2013، خصص الاتحاد الأوروبي المساعدة وفقاً لأهداف السياسة العامة على النحو التالي: تخصيص 82 في المائة من الأموال لتحقيق التقارب في المستويات الإنمائية بين البلدان؛ وتخصيص 16 في المائة لتعزيز القدرة التنافسية؛ وتخصيص 2 في المائة للتعاون الإقليمي. ونتيجة لذلك، تقلصت الفوارق في الدخل بين البلدان الأوروبية إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية. وحالة إسبانيا وآيرلندا خير دليل.

فهل في تجربة أوروبا ما ينطبق على المنطقة العربية؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من الإجابة عن نقطتين رئيسيتين، كيفية تطوّر قدرة بلدان العيّنة على جذب التمويل، وكيفية تطوّر دخلها.
أمّا فيما يتعلق بالقدرة على جذب الأموال، فأظهرت هذه الدراسة أنّ العقد الأول من الألفية الثالثة شهد حالة استقطاب في التمويل. واكتسبت بعض البلدان، مثل مصر، مزيداً من القدرة على جذب الأموال، في حين واجهت بلدان أخرى، مثل اليمن، صعوبات كبيرة. ويمكن تقدير هذا التطور بالانحراف المعياري للتدفقات المالية التي تلقتها البلدان، الذي يؤكّد اتساع التفاوت بين البلدان من حيث القدرة على جذب الأموال (الشكل 44).

وأمّا فيما يتعلّق بتطور الدخل، فاتسعت الفوارق بين بلدان المنطقة العربية. وترتبط حركة الدخل بهيكلية الاقتصادات، غير أنّه نمطاً ظاهراً في العقدين الأخيرين (الشكل 45). ويتّضح من التقديرات أنّ الفوارق بين مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى أكبر من الفوارق فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي نفسها. والحاجة واضحة إلى وضع استراتيجية شاملة لخفض التفاوت المتزايد في الدخل بين بلدان المنطقة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق الإنصاف، لا بل إرساء الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فبلدان مجلس التعاون الخليجي

**الشكل 43.** توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية من الجهات المانحة العربية الأربع الرئيسية، 2000-2012 (بالنسبة المئوية)

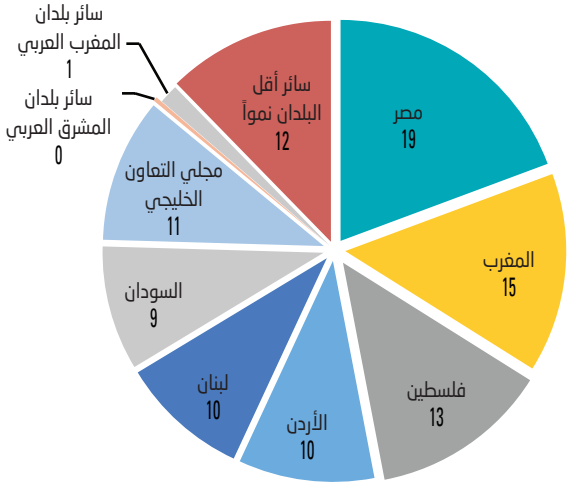


**المصدر:** OECD, Development Assistance Committee, 2014.
**ملاحظة:** الجهات الأربع المانحة هي الإمارات العربية المتحدة، والكويت والمملكة العربية السعودية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

هي من أكبر البلدان المصدّرة لرأس المال في العالم، وذلك نتيجة لاستقطاب الدخل (شكل الملحق 1).

وما يُبذل من جهود في هذا الإطار، كالانتقال من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الاتحاد الجمركي العربي، يسير في الاتجاه الصحيح. ويبقى من الضروري وضع إطار طموح يرقى إلى مستوى تحقيق التكامل الإقليمي. وهذا الإطار يتطلب ترسيخ الالتزام بالتنسيق السياسي والحد من الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية كأداة لممارسة النفوذ السياسي.

ولدى مقارنة صناديق التنمية العربية بمؤسسات مماثلة لها، تتضح نقطتان. النقطة الأولى تتعلّق بتوزيع المساعدة. فنسبة 53.2 من المساعدة الإنمائية التي قدّمتها الصناديق الإنمائية تذهب إلى بلدان في مناطقها، وقد آلت نسبة 86.7 من المساعدة التي قدمها البنك الأوروبي للاستثمار من مجموع أمواله إلى بلدان في منطقته. أمّا النقطة الثانية فتتعلق بعدد هذه الصناديق. فبدلاً من وجود تسعة صناديق عاملة، يمكن الاكتفاء بمنظمة واحدة، والتخلص من تكاليف المعاملات الطويلة، كتلك التي تترتب على تعدد سياسات الإبلاغ. ففي أفريقيا مؤسسة واحدة هي البنك الأفريقي للتنمية، وفي أوروبا البنك الأوروبي للاستثمار، لا

**الشكل 44.** الانحراف المعياري للتدفقات المالية للبلدان العربية

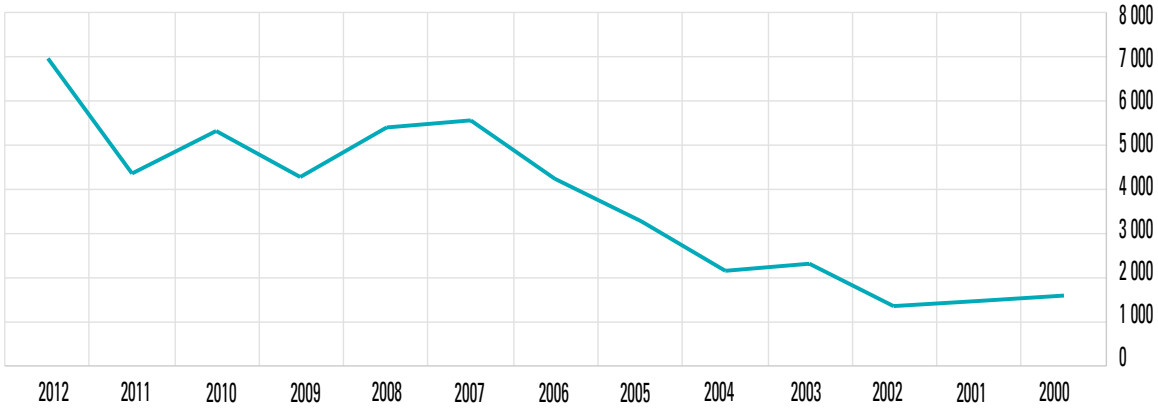


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Bank، 2013c.

**الشكل 45.** الانحراف المعياري من نصيب الفرد من الدخل في البلدان العربية

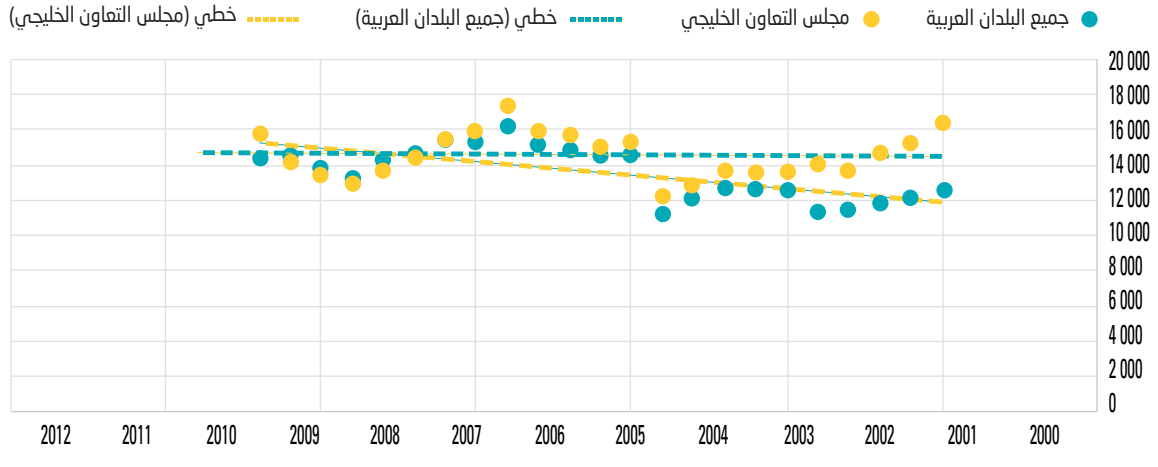


**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Bank، 2013c.

يوظّف سوى الرعايا الأوروبيين. أما في المنطقة العربية، فتسعة صناديق لكل منها آلياته وسياساته المختلفة (جدول الملحق 5).

وهذا الجانب يصبح أكثر وضوحاً عندما نلاحظ كيف أنّ بعض البلدان العربية التي تستوفي شروط الحصول على مساعدة من البنك الأفريقي للتنمية، مثل تونس والسودان ومصر والمغرب، تلقت من أموال هذا البنك أكثر مما تلقّته من صناديق التنمية العربية مجتمعةً. من المقترح على المدى المتوسط دمج جميع صناديق التنمية العربية في منظمة واحدة، في خطوة هامة على مسيرة تحقيق وتعميق التكامل الإقليمي بين البلدان العربية.

## زاي. خلاصة

كانت إرادة النهوض من صراعات الماضي محرك لمسيرة التكامل بين الشعوب الأوروبية، وقد حققوا التكامل وبلغوا به مستويات غير مسبوقة. وما من عائق يحول بالمنطقة العربية دون سلوك مسار مماثل، ولا سيما في مجالات مثل تمويل التنمية. لكن المنطقة العربية لا تزال من أقل مناطق

العالم تكاملاً. ويمكن استثمار الفوائض التي تزخر بها ثروة المنطقة، في إرساء مقوّمات التكامل الاقتصادي، ليس فقط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ التكامل مرحلة متقدّمة، ولكن ضمن المنطقة العربية بأسرها، حيث لا يزال التكامل في مراحل أولية. وباستطاعة البلدان ذات الدخل المرتفع أن تساند البلدان المجاورة لها ذات الدخل المنخفض، ليس من خلال المساعدة التقليدية، بل من خلال الاستثمارات التي تحقق فوائد في المستقبل.

والمنطقة تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من أجل رفع مستويات المعيشة، وبناء التماسك الاجتماعي، وضمان الاستقرار. فصورة المستقبل واضحة: مصير مترابط في مجالات رئيسية مثل الأمن والاستقرار الاجتماعي، يكاد يكون نقيضاً لواقع التحويلات المالية البينية، وهي أهم أنواع التدفقات المالية، والتي تراوح عند نسبة زهيدة، لا تتجاوز 29 في المائة. وصحيح أنّ مبادرات التكامل، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي سارية ولكن بوتيرة بطيئة.

ولا يمكن التوصّل إلى تنشيط حركة رأس المال والقوى العاملة ما لم يتحقق تقدّم في مسيرة التكامل الاقتصادي، بدءاً من مستوى السوق المشتركة وما بعدها.

ولتحقيق تقدّم في مستوى التكامل، لا بدّ من دفع عجلة التنسيق السياسي وإرادة التعاون نحو تحقيق هدف مشترك. فدمج جميع صناديق التنمية العربية في بنك واحد للتنمية سيكون دليلاً على وجود إرادة واستعداد، وهذا ما يصلح موضوعاً للنقاش في الأجلين المتوسط والطويل.

# الملحق

## نموذج ثيرلوول وحسين

يستند نموذج ثيرلوول وحسين إلى نموذج الثغرتين (المعادلة 1) الذي يعتبر النقص في المدخرات (إلى اليسار) أو النقص في العملات الأجنبية، المعروف أيضاً بالنقص في التمويل الخارجي (العبارة الأولى إلى اليمين)، أكثر القيود لزاماً لأنّ العجز في موازنة الحكومة يتأثر بإحدى حالتي النقص[1].

$$S-I=(X-M)+(G-T) \quad (1)$$

يعرض نموذج ثيرلوول وحسين في المعادلات (2) إلى (4)[2]:

$$\dot{m} = \pi\dot{y} + \varepsilon(\dot{p}_f - \dot{e} - \dot{p}_d) \quad (2)$$

$$\dot{x} = \sigma\dot{w} + \beta(\dot{p}_d + \dot{e} - \dot{p}_f) \quad (3)$$

$$\Theta(\dot{p}_d + \dot{e} + \dot{x}) + \tau\dot{k} = \dot{p}_f + \dot{m} \quad (4)$$

تشير النقطة إلى معدل النمو، بينما تشير $m$ إلى الواردات، و$x$ إلى الصادرات، و$p_f$ إلى أسعار العملات الأجنبية، و $e$ إلى أسعار الصرف، و$p_d$ إلى أسعار العملات المحلية، و$y$ إلى الدخل القومي، و$w$ إلى الدخل في سائر أنحاء العالم. بالتالي، فإن $\dot{m}, \dot{x}, \dot{p}_f, \dot{e}, \dot{p}_d, \dot{y}, \dot{w}$ تشير إلى معدل نمو الواردات والصادرات، وأسعار العملات الأجنبية وأسعار

**جدول الملحق 1.** معايير النموذج، محتسبة عن الفترة 2000-2010

| البلد / المتغير | مصر | الأردن | لبنان | المغرب | السودان | الجمهورية العربية السورية | تونس | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو السنوي المعادل للدخل الحقيقي (بالنسبة المئوية) | 0.0494 | 0.0611 | 0.048 | 0.0461 | 0.0629 | 0.0456 | 0.0449 | 0.0444 |
| معدل النمو السنوي المعادل لمؤشر أسعار المستهلك (بالنسبة المئوية) | 0.0777 | 0.0376 | 0.0296 | 0.0181 | 0.0905 | 0.0458 | 0.0331 | 0.106 |
| معدل النمو السنوي المعادل لأسعار صرف العملات في البلد (بالنسبة المئوية) | 0.0499 | 0 | 0 | -0.0245 | 0.0033 | 0.004 | 0.0024 | 0.0257 |
| معدل النمو السنوي المعادل لأسعار الاستيراد (بالنسبة المئوية) | 0.04 | 0.0642 | 0.0574[أ] | 0.0431 | 0.1157 | 0.0682 | 0.0546 | 0.0965 |
| معدل النمو السنوي المعادل لصادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية) | 0.0893 | 0.0817 | 0.0983 | 0.0563 | 0.0967 | 0.02 | 0.0353 | 0.0309 |

**المصدر:** حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة The Economist البريطانية.
[أ] البيانات غير متوفرة. استندت الحسابات إلى متوسط معدلات نمو أسعار الاستيراد في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر التي استعملت كمؤشر بديل.

الصرف، وأسعار العملات المحلية، والدخل القومي والدخل الأجنبي. ومعايير النموذج هي على الشكل التالي: $\pi$ مرونة الطلب على الواردات الأجنبية بالنسبة إلى الدخل $(\pi>0)$، $\varepsilon$ مرونة الطلب على الواردات بالنسبة إلى السعر $(\varepsilon<0)$، $\sigma$ مرونة الطلب على الصادرات من سائر العالم بالنسبة إلى الدخل $(\sigma>0)$، $\beta$ مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة إلى السعر $(\beta<0)$، بينما $\Theta$ و $\tau$ تمثّل نسب إجمالي الواردات المطالب بها «الممولة» بحسب عائدات الصادرات وتدفقات رأس المال، على التوالي.

تبيّن معادلات النموذج نموّ الواردات والصادرات في البلد، وحصة الواردات التي ينبغي تمويلها من الصادرات وغيرها من تدفقات رأس المال. فالمعادلة 4 على سبيل المثال تفسّر بأنّ معدل النمو في واردات بلد ما هي بإضافة جانبين مؤثرين: معدل النمو في الدخل مضروباً بمرونة الطلب على الواردات الأجنبية مقابل الدخل، زائد مرونة الطلب على الواردات مقابل السعر مضروبة بمركب أسعار العملات الأجنبية والعملات المحلية وأسعار الصرف. وعند ارتفاع الدخل، $(\pi>0)$ تنمو الواردات، $(\dot{p}_f>0)$ لكن عند ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، $(\varepsilon<0)$ (تنحفض الواردات مع (ثبات العوامل الأخرى)[3].

عند إعادة ترتيب النموذج وحلّه، يمكن تحديد معدل النمو اللازم في رأس المال من العام t إلى العام t+1 لكي يحقق بلد ما معدّل نمو محدّد:

$$\dot{k}^* = \frac{\pi y^* - (1+\varepsilon)(\dot{p}_d + \dot{e} - \dot{p}_f) - \Theta\dot{x}}{(1-\Theta)} + (\dot{p}_d + \dot{e}) \quad (5)$$

يحسب النقص في التمويل أنّه الفارق بين رأس المال الذي كان يجب أن يحصل عليه البلد i في العام t+1 والمبلغ الفعلي الذي حصل عليه (المعادلة 6). فمجموع النقص في التمويل في منطقة ما هو حصيلة النقص في التمويل في بلدان هذه المنطقة.

$$FG_{i,t,t+1} = (1 + \dot{k}^*) K_{it} - K_{it+1} \quad (6)$$

**جدول الملحق 2.** عناصر النموذج

| البلد / المتغير | مرونة الدخل في الطلب على الواردات $\pi$ | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف y* | مرونة الأسعار في الطلب على الواردات $\varepsilon$ | شروط نمو التبادل التجاري $P_d+e-P_f$ | نمو الصادرات الحقيقي x | المعامل q |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 4.963258 | 0.15 | *0.042827* | 0.0876 | 0.0893 | 0.7368 |
| الأردن | 1.136259 | 0.25 | *0.018582* | -0.0266 | 0.0817 | 0.6172 |
| لبنان | 1.025725 | 0.15 | *0.075724* | -0.0278 | 0.0983 | 0.7766 |
| المغرب | *0.039512* | 0.15 | *0.022714* | -0.0495 | 0.0563 | 0.6937 |
| السودان | *0.304036* | 0.15 | 0.28122 | -0.0219 | 0.0967 | 1.0208 |
| الجمهورية العربية السورية | 0.38884 | 0.14 | *0.03274* | -0.0184 | 0.0200 | 0.6490 |
| تونس | 0.40365 | 0.26 | *-0.004873* | -0.0191 | 0.0353 | 0.8719 |
| اليمن | 2.459153 | 0.30 | *-0.029701* | 0.0352 | 0.0309 | 0.9698 |

**المصدر:** حسابات الإسكوا.
**ملاحظة:** تشير القيم $\pi$ و$\varepsilon$ بالخط المائل إلى أنّ تلك المعايير ليست بذي دلالة بالنسبة إلى مستوى الدلالة المحدد عند 10 في المائة.

**جدول الملحق 3.** تكاليف إرسال التحويلات المالية في مجموعة من البلدان (بالنسبة المئوية لإرسال المبلغ)

| إلى | من | المملكة العربية السعودية | | الإمارات العربية المتحدة | | فرنسا | | الولايات المتحدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ المرسل | $200 | $500 | $200 | $500 | $200 | $500 | $200 | $500 |
| مصر | الأدنى | 3.21 | 0.82 | 2.88 | 1.66 | .. | .. | .. | .. |
| | الأعلى | 5.95 | 4.19 | 5.86 | 3.24 | .. | .. | .. | .. |
| | المتوسط | 4.80 | 2.76 | 4.00 | 2.41 | .. | .. | .. | .. |
| الأردن | الأدنى | 3.35 | 1.35 | .. | .. | .. | .. | 2.42 | 2.42 |
| | الأعلى | 6.33 | 3.54 | .. | .. | .. | .. | 9.36 | 6.42 |
| | المتوسط | 4.52 | 2.32 | .. | .. | .. | .. | 6.05 | 4.65 |
| لبنان | الأدنى | .. | .. | .. | .. | .. | .. | 5.00 | 2.00 |
| | الأعلى | .. | .. | .. | .. | .. | .. | 20.00 | 8.00 |
| | المتوسط | .. | .. | .. | .. | .. | .. | 10.81 | 5.41 |
| المغرب | الأدنى | .. | .. | .. | .. | 2.23 | 1.59 | .. | .. |
| | الأعلى | .. | .. | .. | .. | 26.96 | 10.94 | .. | .. |
| | المتوسط | .. | .. | .. | .. | 11.31 | 7.32 | .. | .. |
| تونس | الأدنى | .. | .. | .. | .. | 0.98 | 0.35 | .. | .. |
| | الأعلى | .. | .. | .. | .. | 26.96 | 10.94 | .. | .. |
| | المتوسط | .. | .. | .. | .. | 11.48 | 6.70 | .. | .. |
| اليمن | الأدنى | 2.14 | 1.34 | 2.34 | 1.12 | .. | .. | 3.30 | 2.00 |
| | الأعلى | 4.55 | 2.15 | 3.91 | 2.28 | .. | .. | 7.30 | 7.30 |
| | المتوسط | 3.36 | 1.76 | 3.20 | 1.83 | .. | .. | 5.52 | 3.60 |
| المتوسط - البلدان العربية | | 2.9 | 1.17 | 3.60 | 2.12 | 12.20 | 7.16 | 7.46 | 4.55 |
| بنغلاديش | الأدنى | 2.87 | 1.67 | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| | الأعلى | 5.08 | 3.80 | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| | المتوسط | 4.01 | 2.42 | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الهند | الأدنى | 3.86 | 2.58 | 2.40 | 1.18 | 0.71 | 0.50 | 0.43 | 0.43 |
| | الأعلى | 5.48 | 3.49 | 3.16 | 1.94 | 26.96 | 10.94 | 5.43 | 2.53 |
| | المتوسط | 4.67 | 3.08 | 2.68 | 1.46 | 12.93 | 6.28 | 3.18 | 1.70 |
| الفلبين | الأدنى | 3.19 | 2.00 | 2.43 | 1.21 | .. | .. | 1.50 | 1.00 |
| | الأعلى | 7.68 | 5.68 | 4.36 | 2.32 | .. | .. | 9.71 | 6.88 |
| | المتوسط | 5.77 | 3.99 | 3.27 | 1.65 | .. | .. | 5.39 | 3.45 |
| سري لانكا | الأدنى | .. | .. | 2.15 | 0.93 | .. | .. | .. | .. |
| | الأعلى | .. | .. | 4.35 | 2.72 | .. | .. | .. | .. |
| | المتوسط | .. | .. | 2.87 | 1.48 | .. | .. | .. | .. |
| المتوسط - البلدان غير العربية | | 4.05 | 2.67 | 4.06 | 2.82 | 12.93 | 6.28 | 4.35 | 2.65 |

المصدر: World Bank, 2014.

**ملاحظة:** تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر البيانات.

## **جدول الملحق 4.** معاهدات الاستثمار الثنائية

| العالم | موقعة | 27 | 20 | 72 | 1 | 41 | 4 | 41 | 17 | 45 | 24 | 4 | 18 | 2 | 17 | 12 | 32 | 33 | 31 | 23 | - |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خارج المنطقة (مجموعة مختارة) | نافذة | 2 | 5 | 5 | 0 | 4 | 4 | 3 | 2 | 5 | 4 | 4 | 3 | 0 | 3 | 3 | 2 | 4 | 4 | 4 | 57 |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | C | A | A | C | A | A | C | C | A | C | C | C | C | C | C | C | A | C | C | 5 |
| | المملكة المتحدة | C | A | A | C | A | A | C | C | A | A | A | C | C | C | C | C | A | A | A | 9 |
| | ألمانيا | A | A | A | B | A | A | C | A | A | A | A | A | C | A | A | A | A | A | A | 16 |
| | فرنسا | A | A | A | B | A | A | A | A | A | A | A | A | C | A | A | B | A | A | A | 15 |
| | الصين | B | A | A | C | B | A | A | B | A | A | A | A | C | A | A | A | B | A | A | 12 |
| المنطقة | نافذة | 5 | 6 | 16 | 1 | 10 | 14 | 10 | 12 | 5 | 10 | 3 | 12 | 1 | 1 | 6 | 10 | 7 | 8 | 6 | 116 |
| | موقّعة | 12 | 8 | 16 | 3 | 16 | 14 | 12 | 10 | 14 | 9 | 7 | 10 | 2 | 1 | 12 | 15 | 13 | 10 | 13 | 180 |
| | اليمن | B | B | A | C | A | A | A | C | B | B | A | C | C | C | B | A | B | A | | 6 |
| | الإمارت | A | C | A | C | A | A | A | C | B | B | A | C | C | C | B | A | A | | A | 8 |
| | تونس | B | C | A | C | A | A | A | B | A | A | A | B | C | C | B | A | | A | B | 7 |
| | سوريا | B | A | A | B | A | A | B | A | A | A | B | B | C | C | A | | A | A | A | 10 |
| | السودان | B | B | A | C | A | A | B | C | A | A | A | B | C | C | | A | B | B | B | 6 |
| | السعودية | C | C | A | C | C | C | C | C | C | C | C | C | C | | C | C | C | C | C | 1 |
| | قطر | B | C | A | C | C | B | B | C | A | C | C | B | | C | B | B | B | C | B | 2 |
| | فلسطين | C | C | A | C | C | B | B | C | C | C | C | | C | C | C | C | C | C | C | 1 |
| | عمان | A | C | A | C | C | B | A | C | A | A | | C | C | C | A | B | A | C | A | 7 |
| | المغرب | C | A | B | A | A | A | A | A | A | | A | A | C | C | A | A | A | C | B | 12 |
| | ليبيا | B | C | A | C | C | C | C | C | | A | C | A | C | C | C | A | B | C | C | 3 |
| | لبنان | C | A | A | A | A | A | C | | C | A | A | A | C | C | A | B | A | A | A | 10 |
| | الكويت | B | C | A | C | B | A | | B | A | C | A | C | C | C | B | A | B | B | A | 5 |
| | الأردن | A | A | A | C | A | | B | A | B | A | B | B | C | C | A | A | A | B | A | 10 |
| | العراق | C | C | C | | C | C | A | C | B | C | C | C | C | C | C | B | C | C | C | 1 |
| | مصر | A | A | | C | A | A | A | A | A | A | A | A | A | A | A | A | A | A | A | 16 |
| | البحرين | A | | A | C | C | A | A | C | A | C | C | C | C | C | B | A | C | C | B | 6 |
| | الجزائر | | A | A | C | A | A | A | B | C | A | B | B | C | C | B | B | B | A | B | 5 |
| البلد | | الجزائر | البحرين | مصر | العراق | الأردن | الكويت | لبنان | ليبيا | المغرب | عمان | فلسطين | قطر | السعودية | السودان | سوريا | تونس | الإمارات ا | اليمن | المعاهدات النافذة | التغطية |
| - | | 496 | 23 | 31 | 4 | 33 | 32 | 12 | 17 | 3 | 18 | 2 | 0 | 17 | 3 | 12 | 18 | 24 | 4 | 40 | 17 | 41 | 1 | 41 | 4 | 72 | 5 | 20 | 27 | | |
| | | 496 | 4 | 4 | 4 | 4 | 2 | 3 | 3 | 3 | 3 | 4 | 0 | 2 | 3 | 3 | 3 | 4 | 4 | 4 | 2 | 3 | 0 | 4 | 4 | 5 | 5 | 5 | 2 | | |
| | | - | 63.3% | 27.8% | 50.0% | 88.9% | 83.3% | 66.7% | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| | | - | 37.9% | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| | | - | 35.3% | 47.1% | 41.2% | 58.8% | 35.3% | 5.9% | 11.8% | 5.9% | 41.2% | 70.6% | 17.6% | 58.8% | 29.4% | 58.8% | 5.9% | 94.1% | 35.3% | 29.4% | |

**المصدر:** تجميع الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من UNCTAD, 2014a.

**ملاحظة:** A (برتقالي): معاهدات الاستثمار الثنائية النافذة؛ B (رمادي): معاهدات الاستثمار الثنائية الموقّعة إنّما غير النافذة؛ C (أحمر): لا معاهدات استثمار ثنائية.

**شكل الملحق.** الجهات الرئيسية المصدرة لرأس المال، 2013

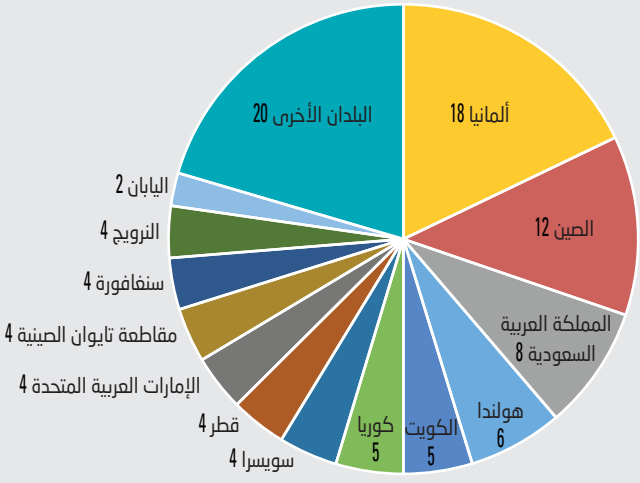


**المصدر:** IMF, 2014.
**ملاحظة:** مقاسة بحسب الفوائض في الحساب الجاري للاقتصادات (باعتبار أنّ الأخطاء والإغفالات هي جزء من رأس المال والحسابات المالية).

**جدول الملحق 5.** مؤشرات مختارة للصناديق العربية والمصارف الإنمائية الأخرى (بمليارات الدولارات)

| البلد | صندوق أبو ظبي للتنمية في الإمارات العربية المتحدة | الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية | الصندوق الاجتماعي للتنمية في المملكة العربية السعودية | الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي | صندوق النقد العربي (1978-2012) | البنك الإسلامي للتنمية (1976-2012) | مجموع صناديق التنمية العربية | البنك الأفريقي للتنمية | بنك الاستثمار الأوروبي (2012) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | .. | 2 071 | 643 | 4 036 | 80 | 4 975 | 11 806 | 5 793 | .. |
| الأردن | .. | 556 | 316 | 1 942 | 27 | 1 715 | 4 555 | 0 | .. |
| لبنان | .. | 639 | 272 | 1 454 | 12 | 1 125 | 3 503 | 0 | .. |
| المغرب | .. | 1 391 | 595 | 4 090 | 86 | 5 190 | 11 352 | 10 705 | .. |
| السودان | .. | 718 | 698 | 2 618 | 17 | 1 479 | 5 529 | 598 | .. |
| الجمهورية العربية السورية | .. | 1 181 | 614 | 2 485 | 9 | 1 139 | 5 428 | 0 | .. |
| تونس | .. | 495 | 587 | 2 484 | 22 | 2 520 | 6 108 | 8 290 | .. |
| اليمن | .. | 337 | 571 | 3 046 | 59 | 1 037 | 5 049 | 0 | .. |
| مجموع البلدان في المنطقة | 3 139 | 9 362 | 4 296 | 28 997 | 422 | 34 322 | 80 538 | .. | 74 272 |
| المجموع | 4 056 | 16 859 | 10 392 | 28 997 | 422 | 87 226 | 151 413 | .. | 85 669 |

**المصادر:** تجميع الإسكوا استناداً إلى البيانات الواردة من الصناديق الإنمائية العربية، والبنك الأفريقي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي.
**ملاحظة:** تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر البيانات.

# الحواشي

**الفصل الأول**

[1] United States, Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, 2014.
[2] European Commission, 2014b.
[3] بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى الإسكوا في تموز/يوليو 2012، تقرر توسيع النطاق الجغرافي لهذه السلسلة من المنشورات بحيث يشمل جميع البلدان العربية. وجرى تقسيم البلدان ضمن مجموعات لأغراض هذه الوثيقة بالاستناد إلى مجموعة معايير مثل دخل الفرد، والقرب الجغرافي، والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومجموعات البلدان هي كالتالي: بلدان مجلس التعاون الخليجي وهي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ وبلدان المشرق وهي الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر؛ وبلدان المغرب وهي تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب؛ والبلدان العربية الأقل نمواً وهي جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.
[4] فارق تيد هو الفرق بين ثلاثة أشهر من سعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن وثلاثة أشهر من معدلات الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية. ويقيس فارق تيد السيولة بما أنه يبيّن كلفة الاقتراض النسبية للكيانات الخاصة من الخزينة الأمريكية. وفي المجمل يسجل فارق تيد 50 نقطة أساس (0.5 نقطة مئوية). ويشير ازدياد فارق تيد إلى نقص في سيولة الدولار في القطاع الخاص إذ تزداد تكاليف تمويل الدولار في الأسواق النقدية العالمية إلى مستويات أعلى من الخزينة الأمريكية.
[5] European Union, 2013.
[6] ILO, 2014a.
[7] ILO, 2014b, fig. 1.7.
[8] مجموعات المناطق في هذه الدراسة هي نفسها التي اعتمدتها ILO, 2014a، كما يظهر في الملاحظتين ب/ وج/ من الجدول 2.
[9] United Nations, 2013.
[10] World Bank, 2011.
[11] World Bank, 2007.
[12] ILO, 2013a.
[13] ILO, 2013b.
[14] OPEC, 2014.
[15] Heffer and Prud'homme, 2013.
[16] تشير التقارير إلى أن 90 في المائة من الطلب العالمي على الفوسفور يصب في إنتاج الأغذية. أنظر Rosmarin, 2004.
[17] World Bank, Global Economic Monitor (GEM) Commodities database: http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=Global-Economic-Monitor-(GEM)-Commodities.

**الفصل الثاني**

[1] في الفصل الثالث تناقش بالتفصيل قضية الفارق في التمويل.
[2] تراجع الدينار التونسي مجدداً ليصل إلى 1.72 دينار للدولار الواحد في 23 تموز/يوليو 2014.
[3] رفع البنك المركزي التونسي سعر الفائدة مجدداً في حزيران/يونيو 2014 إلى 4.75 في المائة.
[4] رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة بقدر نقطة مئوية في تموز/يوليو 2014.
[5] تختلف السنوات المالية بين البلدان العربية. فبعض السنوات المالية ينتهي في آذار/مارس من السنة التالية وتنتهي السنة المالية في مصر في حزيران/يونيو من السنة التالية.
[6] عمدت تونس ومصر واليمن إلى تخفيض دعم الوقود في تموز/يوليو 2014 في إطار إصلاحات ضريبية شاملة.
[7] واجه هذا النهج إنتقادات شديدة لأنه أغفل عناصر حيوية أساسية لتمكين المرأة من التقدم، فدليل الفوارق بين الجنسين لا يقيس الحقوق التي تتمتع بها المرأة في المجتمع ولا يأخذ في الاعتبار قضية العنف.
[8] في تقسيم المناطق حسب دليل عدم المساواة بين الجنسين، تضم المجموعة العربية 20 بلداً هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السودان، جيبوتي، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، المغرب، اليمن.
[9] UNDP, 2014.
[10] المرجع نفسه.
[11] World Economic Forum, 2013.
[12] المرجع نفسه.
[13] فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في الأنظمة ذات المجلس النيابي الواحد، بلغ متوسط المنطقة العربية 17.8 في المائة، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمتوسط قدره 13.4 في المائة (حتى 1 حزيران/يونيو 2014). وتسجل منطقة آسيا أدنى معدل في التمثيل السياسي بين مناطق العالم.
[14] IPU, 2014.
[15] المرجع نفسه.
[16] Tunisia, 1956.
[17] ESCWA, 2013d and 2011.
[18] IPU, 2014.
[19] Aziz, 2013.
[20] بالاستناد إلى بيانات من: World Bank, Gender Equality Data and Statistics, 2011. يقصد بمعدل المشاركة في القوى العاملة نسبة السكان في سن العمل (64-15) من العاملين أو الباحثين عن عمل. أنظر أيضاً: World Economic Forum, 2013.
[21] Doumato, 2010.
[22] Crane and others, 2011.
[23] بالاستناد إلى بيانات من المجلس الأعلى للسكان (الأردن).
[24] Saudi Gazette, 2012.
[25] Rutledge and others, 2011.
[26] Arab News, 2013.
[27] Saudi Gazette, 2013.
[28] المرجع نفسه.
[29] Bahrain and ILO, 2010.
[30] Milbert, 2014.
[31] Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2014.

**الفصل الثالث**

[1] أنظر مثلاً: ESCWA, 2013b.
[2] ESCWA, 2013a.
[3] المرجع نفسه.
[4] استثني كل من الجزائر والعراق وفلسطين بسبب النقص في البيانات.
[5] اختيار هذه الغاية جاء كيفياً؛ وكان يمكن اختيار غايات أخرى مثل المعدل الطبيعي للبطالة. لكنّ مراقبة البطالة الطبيعية ليست بالأمر الممكن لذا اختيرت الغاية المتمثلة في خفض معدل البطالة بنسبة 50 في المائة.
[6] أنظر مثلاً: ESCWA, 2013a.
[7] لا تتناول الدراسة ضمن هذا التحليل الاستثمارات في الحافظات بسبب طبيعتها المتقلّبة وصعوبة التنبؤ بأنماطها (فهي غير ملائمة للاستثمارات على المدى الطويل)، وبسبب النقص في البيانات (المتعلقة مثلاً بالتدفقات التي تبقى خارج المنطقة أو تخرج منها) وذلك لأنّ هذه التدفقات تمرّ غالباً عبر الملاذات الضريبية والمراكز المالية غير الشفافة.
[8] Thirlwall and Hussain, 1982. يتضمّن الملحق النموذج مفصلاً كما ورد في المرجع Hussain, 2000.
[9] أنظر مثلاً: Pope, 2011.
[10] المقصود مجموع النقص في التمويل في البلدان موضوع الدراسة. وغنيّ عن التوضيح أنّ طريقة الجمع هذه قد تتغاضى عن أوجه التآزر

فيما بين البلدان. ولكنّ قياس أوجه التآزر غير واضح وهو يتخطى نطاق هذه الدراسة.

[11] بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 483- مليون دولار، أي بنسبة 1,023- في المائة، على غرار اليمن حيث أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر سالبة (الجدول 14). فهذه الأرقام السالبة ليست بذات أهمية لأنّ الهدف من هذه الدراسة النظر في كيفية سد النقص في التمويل. لذا يعرض الجدول 15 بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالقيمة المطلقة. في حالة اليمن، كان صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سالباً في عامي 2010 و2011، لذا جاءت نسبة المتطلبات من حيث التدفقات والقيمة الفعلية للتدفقات في عام 2011 إيجابية.

[12] Kinoshita and Campos, 2003; Anyanwu, 2012; Nunnenkamp, 2002.

[13] Mohamed and Sidiropoulos, 2010.

[14] مجموع معاهدات الاستثمار الثنائية الموقّعة هو 180 معاهدة، لم يصادق على العديد منها (رغم مرور سنوات على توقيعها). لذا فإنّ عدد المعاهدات النافذة هو 116 معاهدة.

[15] محسوبة على أساس عدد معاهدات الاستثمار الثنائية النافذة إلى العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار المحتملة. في المنطقة العربية، وبحسب العدد الإجمالي من معاهدات الاستثمار الثنائية على الشكل التالي: 153=(17x18/2). لذا، فالتغطية هي 153/(116/2) = 37.9 في المائة في حين أنّ التغطية في سائر بلدان العالم هي 57/(5x18) = 63.3 في المائة.

[16] Donor tracker, 2014.

[17] European Commission, 2014b.

**الملحق**

[1] Shimeles and others, 2009.

[2] Hussain, 2000. يعرض هنا نموذج ميزان المدفوعات الخاص بنموذج النمو الخاضع للقيود، مع اختلافات طفيفة في تدوين الرموز. النموذج أساسي من حيث صلته بحساب النقص في التمويل.

[3] المرجع نفسه.

# المراجع


Algeria, Bank of Algeria (2014). *Bulletin Statistique Trimestriel, No. 25: Mars 2014*. Available from http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25f.pdf.

Algeria, Ministry of Finance (2014). La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014. Available from http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF%202014.pdf.

_____ (2013). Flash conjoncture fin décembre 2013, Mars 2014. Available from http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/note_conjoncture/FLASHS2013/Flash%20Conjoncture%20Fin%20Dcembre%202013%20.pdf.

Algeria, Office National des Statistiques (n.d.) *Les Comptes Economiques en Volume de 2000 à 2012*. Available from http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_Comptes_Volume_2000-2012.pdf.

Aluwaisheq, Abdel Aziz (2014). China-GCC strategic dialogue resumes. *Arab News,* 19 January. Available from http://www.arabnews.com/news/511401.

Anyanwu, J.C. (2012). Why does foreign direct investment go where it goes? New evidence from African countries. *Annals of Economics & Finance,* vol. 13, No. 2.

Arab News (2013). Labor Ministry launches initiatives to bolster Saudization in private sector, 18 March. Available from http://www.arabnews.com/news/445257.

Arnold, Tom (2013). Abu Dhabi a 'natural choice' for Middle East yuan clearance centre. *The National,* 4 December. Available from http://www.thenational.ae/business/industry-insights/finance/abu-dhabi-a-natural-choice-for-middle-east-yuan-clearance-centre.

Aziz, Sahar (2013). Revolution without reform: a critique of Egypt's election laws. *The George Washington International Law Review,* vol. 45, No. 1, pp.1-83.

Bahrain, Central Bank of Bahrain (2013). *Economic Indicators,* No. 42 (December). Available from http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Dec2013.pdf.

_____ (2014). *Statistical Bulletin* (January). Available from http://www.cbb.gov.bh/assets/MSB/MSB-Jan-2014.pdf.

Bahrain and International Labour Organization (2010). *Kingdom of Bahrain - Decent Work Country Programme 2010–2013* (March). Available from http://www.ilo.org/public/english/bureau/program/dwcp/download/bahrain.pdf.

The Comoros, Central Bank of the Comoros (2012). *Annual Report 2012*. Available from http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf.

_____ (2013). Evolution de la situation économique, financière et monétaire des Comores au cours de l'année 2013, Avril. Available from http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_de_conjoncture_2013.pdf.

_____ (n.d.). Statistiques de la Balance des Paiements Database. Available from http://www.banque-comores.km/index.php?pg=statistiques-de-la-balance-des-paiements (last accessed 1 September 2014).

Crane, Keith, and others (2011). *Future Challenges for the Arab World: The Implications of Demographic and Economic Trends*. RAND Corporation. Available from http://www.rand.org/pubs/technical_reports/TR912.html.

Djibouti, Central Bank of Djibouti (2012). *Rapport Annuel 2012*. Available from http://www.banque-centrale.dj/rubriques/27.

_____ (n.d.). Balance des Paiements Database, 2012-2013, 2010-2011 and 1995-2010". Available from http://www.banque-centrale.dj/rubriques/23?page=2 (last accessed 1 September 2014).

Djibouti, Ministry of Economy and Finance (2013). Bulletin de L'ICP du mois de novembre 2013, Année XV, No. X. Available from http://www.ministere-finances.dj/2013/IPCNOVEMBRE2013.pdf.

Donor Tracker (2014). European Union. Available from http://donortracker.org/donor-profiles/european-union (last accessed 1 September 2014).

Doumato, Eleanor Abdella (2010). Saudi Arabia. In *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress amid Resistance,* Sanja Kelly and Julia Breslin, eds. Freedom House. Available from http://www.freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2011). *Gender in Figures.* Available from http://www.escwa.un.org/divisions/scu/genderinfigures/index.asp.

_____ (2013a). *Assessing the Financing Gap in the Arab Region* (E/ESCWA/EDGD/2013/5).

_____ (2013b). Reinforcing the role of Arab development funds: the financing gap. Office of the Executive Secretary Working Paper Series (E/ESCWA/OES/2013/WP.6). Available from http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_OES_13_WP-6_E.pdf .

_____ (2013c). *National Accounts Studies of the Arab Region* (E/ESCWA/SD/2013/1).

_____ (2013d). *Gender in Figures.* Available from http://www.escwa.un.org/divisions/scu/genderinfigures/index.asp.

_____ (2014a). Iraqi crisis situation note: the impact on Jordanian, Lebanese, Syrian and Kuwaiti economies, 1 July. Available from http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=divisions_news&field_name=ID&FileID=1547.

_____ (2014b). An economic brief on Gaza, 17 July.

Economist Intelligence Unit (n.d.). Available from http://www.eiu.com/ (last accessed 1 September 2014).

Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2014). Report, 17 February.

_____ (2013). *Statistical Year Book 2013*. Cairo.

Egypt, Central Bank of Egypt (2014). *March 2014 Statistical Bulletin.* Available from http://www.cbe.org.eg/English/Economic+Research/Publications/Monthly+Statistical+Bulletin/Mar+2014+Statistical+Bulletin.htm.

European Commission (2014a). Regional policy: EU cohesion funding – key statistics. Available from http://ec.europa.eu/regional_policy/thefunds/funding/index_en.cfm (accessed 1 September 2014).

_____ (2014b). Results of in-depth reviews under Regulation (EU) No 1176/2011 on the prevention and correction of macroeconomic imbalances, Communication from the Commission to the European Parliament, the Council and the Eurogroup, COM(2014) 150 final, 5 March. Available

from http://ec.europa.eu/economy_finance/economic_governance/documents/2014-03-05_in-depth_reviews_communication_en.pdf.

European Union (2013). Fiscal compact entered into force on 1 January 2013, 1 January. Available from http://www.consilium.europa.eu/homepage/showfocus?focusName=fiscal-compact-enters-into-force-on-1-january-2013.

Gulf Research Centre (n.d.) Gulf Labour Market and Migration Data. Available from http://gulfmigration.eu/glmm-database (last accessed 2 September 2014).

Heffer, P., and M. Prud'homme (2013). *Short-term Fertilizer Outlook 2013 – 2014.* Paris: International Fertilizer Association. Available from http://www.fertilizer.org/en/ItemDetail?iProductCode=9654Pdf&Category=ECO.

Hussain, M.N. (2000). Exorcising the ghost: an alternate growth model for measuring the financing gap. Economic Research Papers, No. 57. Abidjan: African Development Bank. Available from http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/00157648-EN-ERP-57.PDF.

International Labour Organization (ILO) (2012). *KLIM 8th edition.* Geneva. Available from http://www.ilo.org/ilostat.

_____ (2013a). Domestic Workers across the World: Global and Regional Statistics and the Extent of Legal Protection. Geneva. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_173363.pdf.

_____ (2013b). Landmark treaty for domestic workers comes into force, 5 September. Available from http://www.ilo.org/global/standards/information-resources-and-publications/news/WCMS_220793/lang--en/index.htm.

_____ (2014a). *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?* Geneva. Available from http://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-employment-trends/2014/lang--en/index.htm.

_____ (2014b). *World of Work Report: Developing with Jobs.* Geneva. Available from http://ilo.org/global/research/global-reports/world-of-work/2014/WCMS_243961/lang--en/index.htm.

International Monetary Fund (2014). *Global Financial Stability Report 2014.* Washington, D.C. Available from http://www.imf.org/external/pubs/FT/GFSR/2014/01/index.htm.

Inter-Parliamentary Union (2011). *Women in Parliament in 2011: The Year in Perspective.* Available from http://www.ipu.org/pdf/publications/wmnpersp11-e.pdf.

_____ (2014). Women in National Parliament Database. Available from http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm (last accessed 1 September 2014).

Iraq, Central Bank of Iraq (2010). *Annual Bulletin 2010.* Available from http://www.cbi.iq/documents/Annual_2010f.pdf.

_____ (2011). *Annual Bulletin 2011.* Available from http://www.cbi.iq/documents/Annual_2011f.pdf.

_____ (2012). *Annual Bulletin 2012.* Available from http://www.cbi.iq/documents/Annual_2012.pdf.

_____ (n.d.a). Balance of Payments. Available from http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 1 September 2014).

_____ (n.d.b). Key Financial Indicators. Available from http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 1 September 2014).

Jordan, Central Bank of Jordan (n.d.) *Monthly Statistical Bulletin – External Sector.* Available from http://www.cbj.gov.jo (last accessed 1 September 2014).

Jordan, Department of Statistics (2013). Monthly Consumer Price Indices during 2013. Available from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/2013/1.htm; http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/2012/1.htm; http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/2011/1.htm; and http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/2010/1.htm (last accessed 1 September 2014).

_____ (2014). 11.0% The Unemployment Rate during the fourth Quarter of 2013, 16 January. Available from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2013/4rd_Q.pdf.

Jordan, Ministry of Finance (2014). *General Government Bulletin for March 2014.* Available from http://www.mof.gov.jo/en-us/datacenter/financialbulletins/generalgovernmentfinancebulletins/generalgovernmentbulletinsfor2014.aspx.

Kinoshita, Y., and N.F. Campos (2003). "Why does FDI go where it goes? New evidence from the transition economies", Working Paper, No. 03/228. Washington, D.C.:IMF. Available from https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03228.pdf.

Kuwait, Central Bank of Kuwait (2013). *Quarterly Statistical Bulletin (October – December 2013).* Available from http://www.cbk.gov.kw/WWW/index.html.

Lebanon (n.d.) Central Administration of Statistics Database. Available from http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en#cpiresults (last accessed 1 September 2014).

Lebanon, Central Bank of Lebanon (n.d.) External Sector and Balance of Payments, Statistics and Research, Main series. Available from http://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/ (last accessed 1 September 2014).

Lebanon, Ministry of Finance (n.d.) Fiscal Performance Reports. Available from http://www.finance.gov.lb/EN-US/FINANCE/ECONOMICDATASTATISTICS/Pages/FiscalPerformence.aspx (last accessed 1 September 2014).

Libya, Central Bank of Libya (2013). *Economic Bulletin 2013 – 4th Quarter Economic News.* Available from http://www.cbl.gov.ly/ar/images/stories/boh/Q4.pdf.

_____ (n.d.). Consumer Price Indices. Available from http://www.cbl.gov.ly/ar/images/stories/bohot/CPIAR.pdf (last accessed 1 September 2014).

Mauritania, Central Bank of Mauritania (2013). *Bulletin Trimestriel des Statistiques – Quatrième Trimestre 2013.* Available from http://www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Pages/Bulletintrimestrieldesstatistiquesdu4%C3%A8metrimestre2013.aspx (last accessed 1 September 2014).

_____ (n.d.). Balance of Payments. Available from http://www.bcm.mr/Statistiques%20mon%C3%A9taires%20et%20financi%C3%A8res/Balance%20des%20paiements/Pages/default.aspx (last accessed 1 September 2014).

Milbert, Svetlana (2014). Addressing youth unemployment in Tunisia. *Tunisialive,* 24 March. Available from http://www.tunisia-live.net/2014/03/24/addressing-youth-unemployment-in-tunisia/#sthash.7NIvNWFs.

Mohamed, S.E., and M.G. Sidiropoulos (2010). Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investigation. *Journal of Economic Development,* vol. 35, No. 2. Available from http://www.jed.or.kr/full-text/35-2/5.pdf.

Morocco, Bank Al-Maghrib (2013). *Bulletin Trimestriel Decembre 2013,* No. 138. Available from http://www.bkam.ma.

_____ (n.d.). *Revue Mensuelle de la Conjoncture Economique, Monétaire et Financière* (February 2011, 2012, 2013 and 2014).

Morocco, High Commission for Planning (2013). La situation du marché du travail en 2013. Available from http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-en-2013_a1331.html.

Nunnenkamp, P. (2002). Determinants of FDI in developing countries: has globalization changed the

rules of the game?" Kieler Arbeitspapiere, No. 1122. Available from https://www.econstor.eu/dspace/bitstream/10419/2797/1/352635657.pdf.

Oman, Central Bank of Oman (2014). *Quarterly Statistical Bulletin, March 2014.* Available from http://www.cbo-oman.org/quarterly/CBOQBMarch2014.pdf.

Oman, National Centre for Statistics and Information (2013a). *Statistical Yearbook 2013.* Available from http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/book/SYB2013/index.htm.

_____ (2013b). *Facts and Figures 2012.* Available from http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/PublicationAttachment/FF%20BOOK2013%20%282%29.pdf.

_____ (2014). *Monthly Statistical Bulletin,* vol. 25, No. 4 (April). Available from http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/book/mb/Apr2014/contents.htm.

Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Assistance Committee (2014). Query Wizard for International Development Statistics (QWIDS). Available from http://stats.oecd.org/qwids (accessed 15 May 2014).

Organization of Petroleum Exporting Countries (2014). OPEC Monthly Oil Market Report, 12 March. Available from http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.

Palestine, Central Bureau of Statistics (2014). Press release on the results of the Labour Force Survey (October – December, 2013) Round, 12 February. Available from http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1022&mid=3171&wversion=Staging.

Palestine, Palestine Monetary Authority (n.d.a). Statistics Time Series Data – Price Indices: Consumer Price Index. Available from http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US (last accessed 1 September 2014).

_____ (n.d.b). Statistics Time Series Data – External Sector: Palestine Balance of Payments. Available from http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US (last accessed 1 September 2014).

_____ (n.d.c). Statistics Time Series Data – Public Finance. Available from http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US (last accessed 1 September 2014).

Pope, S. (2011). Arab unemployment frustration is the real danger, 2 March. Available from http://www.forbes.com/sites/stephenpope/2011/02/03/arab-unemployment-frustration-is-the-real-danger/.

Qatar, Central Bank of Qatar (2014). *Quarterly Statistical Bulletin* (March). Available from http://www.qcb.gov.qa/sitelists/QuarterlyStatisticalBulletins/Quarterly%20Statistical%20Bulletins/Attachments/130/Mar%202014.pdf.

_____ (n.d.). Balance of Payments. Available from http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx (last accessed 1 September 2014).

Qatar, Ministry of Development Planning and Statistics (n.d.a). Monthly Consumer Price Index. Available from http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm (last accessed 1 September 2014).

_____ (n.d.b). Qatar Information Exchange – Foreign Trade System. Available from http://ftp.qsa.gov.qa:8088/?subject_area=332 (last accessed 1 September 2014).

Rosmarin, Arno (2004). The precarious geopolitics of phosphorus, 30 June. Available from http://www.downtoearth.org.in/content/precarious-geopolitics-phosphorous (last accessed 1 September 2014).

Rutledge, Emilie, and others (2011). Women, labour market nationalization policies and human resource development in the Arab Gulf States. *Human Resource Development International,* vol. 14, No.2, pp. 183-198.

Saudi Arabia, Central Department for Statistics and Information (2013a). *Labour Force Survey 2013 Round 2.*

_____ (2013b). Quarterly Unemployment Rate 2013. Available from http://www.cdsi.gov.sa/ (last accessed 2 September 2014).

_____ (2013c). *National Survey on Population and Employment in 2013.*

Saudi Arabia, Saudi Arabian Monetary Agency (n.d.) Annual Statistics. Available from http://www.sama.gov.sa/sites/samaen/ReportsStatistics/statistics/Pages/YearlyStatistics.aspx (last accessed 1 September 2014).

Saudi Gazette (2012). Fine for excess expats 'unacceptable', 24 November. Available at: http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20121124143833.

_____ (2013). Saudi women's ratio in health sector shoots up, 4 April. Available from http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20130404159829.

Shimeles, A., and others (2009). Computations of development financing gaps: some conceptual and empirical issues. *Development Research Brief,* No. 6 (August). Available from http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Financial-Information/Computations%20of%20Development%20Financing%20Gaps%20Some%20Conceptual%20and%20Empirical%20Issues.pdf.

The Sudan, Central Bank of the Sudan (2013). *Foreign Trade Statistics Digest* (July-September 2013).

_____ (n.d.). *Economic and Financial Statistics Review* (January-March 2013, January-March 2012 and January-March 2011). Available from http://www.cbos.gov.sd/en/node/477.

Syrian Arab Republic (n.d.) Central Bureau of Statistics Data. Available from http://www.cbssyr.sy/index-EN.htm (last accessed 1 September 2014).

Syrian Arab Republic, Central Bank of the Syrian Arab Republic (2011). Money and Banking Statistics. Available from http://www.banquecentrale.gov.sy/main-eg.htm (last accessed 1 September 2014).

Thirlwall, A.P., and M.N. Hussain (1982). The balance of payments constraint, capital flows and growth rate differences between developing countries. *Oxford Economic Papers,* vol. 34, No. 3, pp. 498-510.

Tunisia (n.d.) National Institute of Statistics Data. Available from http://www.ins.nat.tn/indexen.php (last accessed 1 September 2014).

Tunisia (1956). Code du Statut Personnel, 13 August. Available from http://www.jurisitetunisie.com/tunisie/codes/csp/Menu-2.html.

_____ (2013). *Statistical Bulletin P0201 on Employment and Unemployment* (Fourth Quarter).

Tunisia, Central Bank of Tunisia (n.d.) Monetary, Economic and Financial Statistics. Available from http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tab_trimestriel.jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3 (last accessed 1 September 2014).

Tunisia, Ministry of Finance and Economy (n.d.) Synthèse des Résultats des Finances Publiques (Budget de l'Etat). Available from http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=134&Itemid=304&lang=fr (last accessed 1 September 2014).

United Arab Emirates (n.d.) National Bureau of Statistics Data. Available from http://www.uaestatistics.gov.ae/EnglishHome/ReportsByDepartmentEnglish/tabid/104/Default.aspx?MenuId=1&NDId=372 (last accessed 1 September 2014).

_____ (2009). *Labour Force Survey 2009.*

_____ (2012). *UAE in Figures.* Available from http://www.uaestatistics.gov.ae/ReportPDF/UAE%20IN%20Numbers%202012_270214.pdf (last accessed 1 September 2014).

United Arab Emirates, Central Bank of the United Arab Emirates (2010). *Annual Report 2010.* Available from http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2010_English.pdf.

_____ (2011). *Annual Report 2011.* Available from http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2011_English.pdf.

_____ (2012a). *Annual Report 2012.* Available from http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2012_English3.pdf.

_____ (2012b). Press Release, 17 January 2012. Available from http://www.centralbank.ae/en/pdf/pressrel/PressRelease17012012.pdf.

_____ (2013). *Annual Report 2013.* Available from http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2013_English3.pdf.

United Arab Emirates, Ministry of Finance (2012). Government Finance Statistics 2012. Available from http://www.mof.gov.ae/En/OpenData/OpenDataLib/GFS%20Data%202012/GFS%20Data%202012.pdf (last accessed 1 September 2014).

_____ (2013). Government Finance Statistics 2013. Available from http://www.mof.gov.ae/En/OpenData/OpenDataLib/GFS%20Data%202013/GFS%20Data%202013.pdf. (last accessed 1 September 2014).

United Nations (2013). *The Millennium Development Goals Report 2013.* Available from http://www.un.org/en/development/desa/publications/mdgs-report-2013.html.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2014a). *World Economic Situation and Prospects 2014* (January). Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/wesp2014.pdf.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2014b). *World Economic Situation and Prospects 2014. Update as of mid-2014* (May). Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/WESP2014_mid-year_update.pdf.

United Nations Conference on Trade and Development (2014a). Database on Countries' Bilateral Investment Agreements. Available from http://unctad.org/en/Pages/DIAE/International%20Investment%20Agreements%20(IIA)/Country-specific-Lists-of-BITs.aspx (accessed 30 June 2014).

_____ (2014b). Database on Foreign Direct Investments and Transnational Corporations. Available from http://unctad.org/en/Pages/DIAE/FDI%20Statistics/FDI-Statistics.aspx (accessed 15 May 2014).

United Nations Development Programme (UNDP) (2006) *The Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World.* Available from http://www.arab-hdr.org/contents/index.aspx?rid=4.

_____ (2014). *Human Development Report 2014 – Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience.* Available from http://hdr.undp.org/en/2014-report.

UNDP and ILO (2012). *Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies.* Beirut. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_208346.pdf.

United Nations Office of High Commissioner for Human Rights (2012). Working towards more women leaders, 13 July. Available from http://www.ohchr.org/EN/NewYork/Stories/Pages/WorkingtowardsmorewomenleadersaspX.

United States, Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis (2014). National income and product accounts - gross domestic product, fourth quarter and annual 2013 (third estimate); corporate profits, fourth quarter and annual 2013, 27 March. Available from http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2014/gdp4q13_3rd.htm.

World Bank (2007). *Middle East and North Africa Region - 2007 Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth.* Washington, D.C. Available from http://go.worldbank.org/29RU3W1460.

_____ (2011). *World Development Report 2012: Gender Equality and Development.* Washington, D.C. Available from http://go.worldbank.org/6R2KGVEXP0.

_____ (2013a). Bilateral Migration and Remittances. Available from http://go.worldbank.org/JITC7NYTT0 (last accessed 1 September 2014).

_____ (2013b). Doing Business. Available from http://www.doingbusiness.org/ (accessed 30 June 2014).

_____ (2013c). World Development Indicators Database. Available from http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators (last accessed 1 September 2014).

_____ (2013d). *Lebanon: Economic and social impact assessment of the Syrian conflict* (Report No. 81098-LB). Available from http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/09/18292074/lebanon-economic-social-impact-assessment-syrian-conflict.

_____ (2014). Remittance Prices Worldwide. Available from http://remittanceprices.worldbank.org/en (accessed 23 May 2014).

World Economic Forum (2013). *The Global Gender Gap Report 2013.* Geneva. Available from http://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2013.

Yemen, Central Bank of Yemen (2014). *Money and Banking Development* (March 2014). Available from http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/March14.pdf (Arabic).

Yemen, Central Statistical Organization (2013). *Statistical Yearbook 2013.* Available from http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=english&id=661.

شهدت المنطقة العربية في عام 2013 تباطؤاً في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع عام 2012، من أسبابه بطء النمو في إيرادات النفط في البلدان الرئيسية المصدّرة للنفط. وفي حين تشهد البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حالة انتعاش مستقر، ظل التفاوت في الأداء الاقتصادي واضحاً بين هذه البلدان والبلدان العربية الأخرى. وتفاقمت الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا فتسربت تداعياتها إلى البلدان المجاورة. وتواصلت حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان ومصر واليمن. ويرى بعض المحللين أن المنطقة العربية، الغنية بالطاقات والموارد الطبيعية والبشرية، تؤول إلى مزيد من الإرباك والفوضى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن مكامن الضعف البنيوي في المنطقة العربية النقص في تمويل التنمية، سواء من العملات الأجنبية أم من ميزانيات الحكومات، ولا سيما في البلدان المستوردة للطاقة. وبعض البلدان العربية ملزمة بإجراء تصحيح لأوضاع المالية العامة إزاء تزايد القيود على العملات الأجنبية. ويتناول مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014 قضية النقص في التمويل، لأنها قضية ملحة في المنطقة العربية، ويخصص لها الفصل الثالث. فيقدر النقص في التمويل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل ويخلص إلى مجموعة التوصيات في السياسة العامة، تركز على آفاق التكامل الإقليمي. ويبيّن أيضاً أن التكامل هو عامل قوة في تعبئة الموارد المالية وتنويعها، وأداة ضرورية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشده المنطقة العربية.

14-00208 - November 2014